

Distr.: General  
16 April 2019  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البندان ١٣٧ و ١٣٨ من القائمة الأولية\*\*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

تخطيط البرامج

## الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

الجزء الخامس

التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

الباب ١٩

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادي

البرنامج ١٦

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادي

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

\*\* A/74/50.

\*\*\* تمشيا مع الفقرة ١١ من القرار ٢٦٦/٧٢ ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

\*\*\*\* تمشيا مع الفقرة ١١ من القرار ٢٦٦/٧٢ ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.



الصفحة

٣	.....	تصدير
٤	.....	التوجه العام
١٠	.....	ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨***
٧٥	.....	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠****
		المرفقات
١٢٠	.....	الأول - الهيكل التنظيمي المقترح وتوزيع الوظائف لعام ٢٠٢٠
١٢١	.....	الثاني - موجز التغييرات المقترحة في الوظائف الثابتة والمؤقتة، موزعة حسب العنصر والبرنامج الفرعي



## تصدير

استحوذت وتيرة التغيير في آسيا والمحيط الهادئ على اهتمام العالم. وحفزت ريادة الأعمال والعمل الدؤوب والرغبة المنقطعة النظير في الابتكار النمو الاقتصادي الهائل وأحدثت تحولا في المجتمعات. وحدثت زيادة كبيرة في المداخيل وفرص التعليم وأضحى الناس يعيشون حياة أطول وصحة أفضل. ويعيش في هذه المنطقة حاليا نصف المتمنين إلى الطبقة المتوسطة في العالم. وتضطلع منطقة آسيا والمحيط الهادئ بدور ريادي، بدءا من التكنولوجيات المتطورة ووصولاً إلى الطاقة المتجددة ومشاريع البنى التحتية الجريئة.

وقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الدعم إلى دولها الأعضاء في هذه الرحلة التحولية. وأودّ من اللجنة أن تساعد أعضائها في الحفاظ على الزخم وتسريع وتيرة التقدم نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد اعتمدت خريطة طريق إقليمية لتنفيذ تلك الخطة. وأنشأنا منتدى لرصد التقدم المحرز. وانطوت الإنجازات الأخيرة على اتفاقٍ وزاري لتعزيز التعاون في مجال استخدام التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة، ومعاهدةٍ لتعزيز تيسير التجارة الرقمية، ومركزٍ جديد لآسيا والمحيط الهادئ لتطوير إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث. ومع ذلك، لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، تلتزم اللجنة بتقديم الدعم إلى دولها الأعضاء في مجالي الحد من أوجه عدم المساواة وزيادة الفرص. وهذا سيعني تمكين المرأة، ودعم الشيوخوخة النشطة، وتحسين إدارة الهجرة، وزيادة الاستثمار في الحماية الاجتماعية من أجل القضاء على الفقر المدقع. وسنضعف جهودنا، لا من أجل تعزيز الربط في مجالات النقل المستدام والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحقيق قدر أكبر من التكامل فحسب، ولكن من أجل كفالة ألا يتخلف أحد عن ركب التفوق التكنولوجي والأعمال التجارية الابتكارية في منطقتنا أيضا. وأودّ من اللجنة أن تدعم أعضائها في التعجيل بالانتقال إلى استخدام الطاقة الأنظف، وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية، وهيئة استجابة لتلوث الهواء تستند إلى أساس علمي.

وتسعى برامجنا إلى تحقيق تلك الأهداف، سواء عن طريق دعم تصميم سياسات شاملة من أجل حماية وتمكين الفئات الضعيفة والمهمشة أو من خلال العمل مع المؤسسات التجارية لتسريع وتيرة التقدم الاجتماعي أو مع صانعي السياسات بشأن الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية. وتُعزّز مجالات العمل هذه بعضها بعضا. وسيكون دعم التقدم على جميع الجبهات الكيفية التي ستسهم بها اللجنة في تسريع عجلة التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ.

(توقيع) آرميدا سالسيا أليسجابانا

الأمينة التنفيذية،

للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

## التوجه العام

## الولايات والمعلومات الأساسية

١-١٩ تمثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المنبر الحكومي الدولي الإقليمي والذراع الإنمائي للأمم المتحدة، وهي مسؤولة عن مساعدة الأعضاء والأعضاء المنتسبين في إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ. وتقدم اللجنة من خلال بحوثها ووظائفها الحكومية الدولية ووظائفها المتعلقة ببناء القدرات الدعم لدولها الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عن طريق تسعة برامج فرعية. وتُستمد ولايتها من الأولويات المنصوص عليها في القرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك القرار ٣٧ (د-٤)، الذي أنشئت بموجبه اللجنة. ويتم استعراض هيكل مؤتمرات اللجنة بشكل دوري، وجرى في الآونة الأخيرة مواءمته مع متطلبات خطة عام ٢٠٣٠ من خلال قرار المجلس ٣٠/٢٠١٥ وقرار اللجنة ١/٧٣. ويهدف عملها إلى كفالة التعاون الإقليمي لأغراض تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما بغية الحد من تزايد أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، التي تفاقمت بفعل عوامل عابرة للحدود من قبيل تغير المناخ. كما تقدم اللجنة الدعم بهدف تطوير قدرة الحكومات على وضع وتنفيذ سياسات التنمية المستدامة عن طريق تنفيذ المشاريع في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب التنمية.

## المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة وخطط العمل الأخرى المؤدية إلى التحول

٢-١٩ يسترشد كل برنامج من البرامج الفرعية بالولايات المنوطة باللجنة في تنفيذ منجزاته المستهدفة التي تسهم في بلوغ هدفه. وتتواءم أهداف البرامج الفرعية مع مقصد المنظمة المتمثل في تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفرق بين الرجال والنساء، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجد المقاصد المنصوص عليها في المادة ١ من الميثاق تجسيدا لها في أهداف التنمية المستدامة. ويوجز الشكل ١٩-أهداف التنمية المستدامة المحددة التي تتواءم معها أهداف كل برنامج من البرامج الفرعية، ومن ثم منجزاته المستهدفة.



٣-١٩ وتتواءم أهداف البرامج الفرعية أيضا مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعدد ٢٠١١-٢٠٢٠، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعدد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وإجراءات العمل المعجل للعدد الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

### التطورات الأخيرة

٤-١٩ على الرغم من الخلافات التجارية العالمية والاتجاه العام السائد صوب اتباع السياسات الحمائية، ظلت الدول الأعضاء في آسيا والمحيط الهادئ ملتزمة بتعددية الأطراف بشأن المسائل العابرة للحدود والإقليمية ذات الاهتمام المشترك. وتجلى ذلك الالتزام في اعتماد الدول الأعضاء في اللجنة ١١ قرارا بشأن طائفة واسعة من المسائل، بما في ذلك عدم المساواة والربط والبيئة، وذلك في الدورة الرابعة والسبعين للجنة المعقودة في عام ٢٠١٨.

٥-١٩ ومن الأمثلة الأخرى على ذلك اعتماد خطة عمل التطبيقات الفضائية لتحقيق التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ (٢٠١٨-٢٠٣٠) في المؤتمر الوزاري الثالث المعني بالتطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث جددت الدول الأعضاء التزامها بتبادل المعارف والخبرات والأدوات في مجال التطبيقات الفضائية لأغراض تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. واتخذت أيضا خطوات نحو تنفيذ الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بدءا من وضع خريطة طريق لتنفيذ الأحكام الموضوعية للاتفاق، وصولا إلى التصديق عليها من جانب بعض الدول الأعضاء. وفي الدورة السادسة للجنة الإحصاءات التابعة للجنة، اعتمدت الدول الأعضاء إعلانا بشأن توجيه السياسات بمساعدة البيانات لضمان عدم ترك أحد خلف الركب، استنادا إلى الرؤية وإطار العمل الجماعيين الصادرين عن الأوساط الإحصائية في آسيا والمحيط الهادئ للنهوض بالإحصاءات الرسمية لأغراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة. ويعكس هذا الإعلان ما تم التوصل إليه من توافق في الآراء على الصعيد الإقليمي بشأن الاحتياجات والالتزامات المتعلقة بتقديم الدعم إلى الحكومات ككل بغية تعزيز الإحصاءات الرسمية لخطة عام ٢٠٣٠. وينعكس الالتزام بتعددية الأطراف أيضا في تزايد الزخم لإقامة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المنطقة وفي تزايد الدعم المقدم للعمل المتعدد الأطراف من أجل مواجهة التحديات التقنية أو التمويلية. ونتيجة لذلك، أنشأت اللجنة وشركاؤها منتدى آسيا والمحيط الهادئ للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي يجمع المديرين العاملين لوكالات ووحدات التعاون من البلدان النامية في المنطقة.

٦-١٩ ودعمت اللجنة دولها الأعضاء في عزمها على تعزيز التعاون دون الإقليمي المتعدد الأطراف. وأعدت البلدان المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا التأكيد على توليها زمام البرنامج الخاص من خلال اعتباره منبرا لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأيدت رابطة أمم جنوب شرق آسيا تقرير اللجنة المعنون "أوجه التكامل بين رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥ وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: إطار عمل"، وقد بدأت بتنفيذ توصياته. وقررت بلدان شرق وشمال شرق آسيا إنشاء إطار دون إقليمي لتعزيز التعاون القائم على العلوم والموجه نحو السياسات بشأن تلوث الهواء: شراكة منطقة شمال شرق آسيا من أجل هواء نقي.

### الاستراتيجية والعوامل الخارجية

٧-١٩ ستواصل اللجنة في عام ٢٠٢٠ دعم دولها الأعضاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من خلال وظائفها الأساسية الثلاث، وهي البحث والتحليل؛ وبناء توافق الآراء ووضع المعايير على الصعيد الحكومي الدولي؛ وتنمية القدرات. وستستترشد اللجنة في عملها بخريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في آسيا والمحيط الهادئ، التي أقرتها اللجنة في قرارها ٩/٧٣.

- ٨-١٩ وستوجه اللجنة بحوثها التي تركز على السياسات من أجل إرشاد عملية اتخاذ القرارات في جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وستقوم اللجنة، في إطار سعيها إلى تعزيز ما تفضل به من بحوث وتحليل وتطوير للمعارف، ولا سيما بشأن القضايا الناشئة، بالاستفادة من أمثلة شبكات الخبراء العريقة، من قبيل شبكة آسيا والمحيط الهادئ للبحث والتدريب المعنية بالتجارة وبرنامج التطبيقات الفضائية الإقليمي من أجل التنمية المستدامة. ويجري العمل على توسيع نطاق العلاقة مع قطاع الأعمال الخاصة، استناداً إلى خبرة شبكة الأعمال المستدامة التابعة للجنة. وستسترشد المداولات الحكومية الدولية ومبادرات تنمية القدرات بالمنتجات البحثية الصادرة عن اللجنة. وتتجه اللجنة، في إطار سعيها لدعم وإثراء ما تجر به من بحوث وتحليلات، إلى أن تصبح "منظماً لاجتماعات مجامع الفكر" في آسيا والمحيط الهادئ.
- ٩-١٩ وستواصل اللجنة، باعتبارها المنبر الحكومي الدولي الأكثر شمولاً في المنطقة، تيسير وضع السياسات المبتكرة لأغراض التنمية المتكاملة والشاملة والمستدامة في المنطقة وبناء توافق في الآراء بشأن القواعد والاتفاقات من أجل معالجة التحديات المشتركة. وتستند الأطر الحكومية الدولية للجنة إلى أعمال البحث والتحليل التي تفضل بها أمانتها بشأن القضايا الناشئة والحاسمة. وهذه الأطر والمبادرات والاتفاقات الحكومية الدولية، سواء أكانت منبثقة عن العمليات العالمية، كما في حالة الهجرة، أو منقذة على الصعيد الإقليمي، من قبيل تلك المتعلقة بالتجارة اللاورقية أو الإعاقفة، هي بمثابة عوامل تمكين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من جانب الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.
- ١٠-١٩ وانطلاقاً من الأولويات الواردة في الأطر المتفق عليها على الصعيدين العالمي والإقليمي واحتياجات الدعم والطلبات المقدمة للحصول عليه لتنفيذ تلك الأطر على الصعيد الوطني، سيتم تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء في مجالات الخبرة التي تفضل بها للجنة، من قبيل سياسات الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية، والربط، والتكنولوجيا، وإدارة الموارد الطبيعية، والتنمية الحضرية المستدامة، والحد من مخاطر الكوارث والقدرة على التكيف، والتنمية الاجتماعية، والإحصاءات، والطاقة. وستفضل اللجنة أيضاً مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بأنشطة الاتصال والتنسيق في تلك المجالات.
- ١١-١٩ وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضات التخطيط التالية:
- (أ) مواصلة التزام الحكومات الوطنية بالتعاون الإقليمي بوصفه وسيلة لمواجهة التحديات العابرة للحدود؛
- (ب) مواصلة تقديم الحكومات الوطنية بيانات التنمية والمعلومات الأخرى ذات الصلة من أجل تنفيذ الأطر العالمية والإقليمية القائمة، من قبيل استراتيجية إنشيو من أجل "إحقاق الحق" لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقفة في آسيا والمحيط الهادئ، وطريق المعلومات الفائقة السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وخطة عمل التطبيقات الفضائية لتحقيق التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ؛
- (ج) مواصلة إتاحة التمويل من خارج الميزانية للتعاون التقني.
- ١٢-١٩ وتراعي اللجنة المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، تمثل الشؤون الجنسانية مجالاً من المجالات المواضيعية للبرنامج الفرعي ٦، ويشكل التمكين الاقتصادي للمرأة والمساواة بين الجنسين عنصراً مهماً من عناصر النتيجة المبرزة المقررة للبرنامج الفرعي لعام ٢٠٢٠. وعلاوة على ذلك، سيُنقذ في إطار البرنامج الفرعي ٢ مشروع لبناء القدرات تتمثل نتيجته المتوقعة في زيادة فرص الحصول على التمويل المتاحة للنساء المشتغلات بالأعمال الحرة في البلدان المشاركة، وتشير النتيجة المبرزة المقررة لعام ٢٠٢٠ في إطار العنصر ٤ من البرنامج الفرعي ٨ إلى تعزيز التبادلات المنتظمة بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة باعتباره أحد مجالات تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ١٣-١٩ وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، ستعتمد اللجنة في إنجاز أعمالها إلى إقامة شراكات مع العمليات والمنابر دون الإقليمية وستقدم لها الدعم، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، ورابطة أمم جنوب

شرق آسيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة شنغهاي للتعاون. وستعمل اللجنة أيضا على تعزيز الدور التقليدي الذي تضطلع به في تشجيع وتيسير التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والشراكات الإقليمية.

١٤-١٩ وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، ستواصل اللجنة الاضطلاع بدور رائد في تنسيق عمل الكيانات الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا سيما بوصفها الجهة المنظمة لاجتماعات آلية التنسيق الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، ومن خلال أفرقة العمل المواضيعية التابعة للآلية التي تركز على أولويات التنمية المستدامة في المنطقة، على النحو المبين في خريطة الطريق الإقليمية. وستعمل اللجنة إلى جانب اللجان الإقليمية الأخرى على تعزيز التعاون الأقليمي لأغراض التنمية الشاملة والمرنة والمستدامة، وكفالة تأثير المنظورات الإقليمية في العمليات السياساتية العالمية بصورة فعالة.

١٥-١٩ وستواصل اللجنة الاستناد إلى العمل التحليلي والعمل الحكومي الدولي والعمل المتعلق ببناء القدرات لدى تقديم الدعم إلى دولها الأعضاء في مجال متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠. وستواصل أمانة اللجنة وشركاؤها القيام بما يلي:

(أ) عقد منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة سنوياً، باعتباره المنتدى الرئيسي لصحاب المصلحة المتعددين المعني بالمتابعة والاستعراض في المنطقة، من أجل مناقشة الأولويات والاحتياجات الإقليمية لأغراض تحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) إعداد تقارير مرحلية سنوية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ووضع توصيات في مجال السياسات العامة للتعجيل بإحراز التقدم في المنطقة؛

(ج) دعم التعلم من الأقران، وتعزيز قدرة الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتخطيط للاستعراضات الوطنية الطوعية، واتساق السياسات، وإشراك أصحاب المصلحة، والبيانات والإحصاءات.

١٦-١٩ وستواصل اللجنة عند الطلب تنظيم أنشطة التوعية الموجهة إلى عامة الجمهور، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية، عن أعمالها وعن أعمال الأمم المتحدة عموماً، تمثيلاً مع استراتيجيتها للاتصال والتوعية.

### أنشطة التقييم

١٧-١٩ استرشدت الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠ بالتقييمات الذاتية التالية التي أنجزت في عام ٢٠١٨:

(أ) التقييم الذاتي لمركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا؛

(ب) التقييم الذاتي للبرنامج الفرعي المتعلق بالتنمية الاجتماعية؛

(ج) التقييم الذاتي المشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا.

١٨-١٩ وروعت في وضع الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠ نتائج التقييمات الذاتية المشار إليها في الفقرة ١٧-١٩ أعلاه. وعلى وجه التحديد، روعيت في وضع البرنامج الفرعي ٢ النتائج المشار إليها في الفقرة (أ)، من أجل تعزيز الشراكات وزيادة التركيز على نقل التكنولوجيات الناشئة والسليمة بيئياً إلى البلدان النامية ونشرها في تلك البلدان؛ وروعت في وضع البرنامج الفرعي ٦ النتائج المشار إليها في الفقرة الفرعية (ب)، من أجل تبسيط المنتجات المعرفية؛ وروعت في وضع البرامج الفرعية ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ والعنصر الثالث من البرنامج الفرعي ٨ النتائج المشار إليها في الفقرة الفرعية (ج)، من أجل تحويل محور تركيز البرنامج الخاص من برنامج إلى منبر لتنسيق السياسات العامة بشأن أهداف التنمية المستدامة الإقليمية الرئيسية.

١٩-١٩ ومن المقرر إجراء التقييمات الذاتية التالية في عام ٢٠٢٠:

- (أ) التقييم الذاتي للبرنامج الفرعي المتعلق بالنقل؛
- (ب) التقييم الذاتي للبرنامج الفرعي المتعلق بالتجارة والاستثمار والابتكار؛
- (ج) التقييم الذاتي لمركز التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في آسيا والمحيط الهادي.

## ألف - الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨

## برنامج العمل



## البرنامج الفرعي ١

## سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية

## ١ - الهدف

٢٠-١٩ يتمثل الهدف الذي يساهم فيه هذا البرنامج الفرعي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستقرة والشاملة والمستدامة في آسيا والمحيط الهادئ.

## ٢ - الموازنة مع أهداف التنمية المستدامة

٢١-١٩ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة، وهو القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على كفاءة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده، وعلى وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر.

٢٢-١٩ ويتواءم هذا الهدف أيضاً مع الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛ وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقاً للظروف الوطنية، وبخاصة تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة لا تقل عن ٧ في المائة سنوياً في أقل البلدان نمواً؛ وتحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنوع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بسبل تشمل التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة؛ وتعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بطرق منها الحصول على الخدمات المالية؛ وتعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها.

٢٣-١٩ وعلاوة على ذلك، يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة، وهو الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على كفاءة التوصل تدريجياً إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى ٤٠ في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني؛ واعتماد السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية التي تساعد على تحقيق قدر أكبر من المساواة؛ وتشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها؛ وتحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات؛ وضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسراع صحتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصدقية والمساءلة والشفافية للمؤسسات.

٢٤-١٩ وأخيراً، يتواءم هذا الهدف أيضاً مع الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على تعزيز تعبئة الموارد المحلية لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات؛ وحشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية؛ ومساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمّل الديون على المدى الطويل؛ وكفالة قدرة البلدان المتقدمة النمو على تنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك التزام العديد من تلك البلدان ببلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، وهدف تخصيص ٠,١٥ إلى ٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نمواً.

### ٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

#### الشراكة بين القطاعين العام والخاص وشبكة تمويل البنى التحتية لآسيا والمحيط الهادئ



الاجتماع الأول لشبكة آسيا والمحيط الهادئ للشركات بين القطاعين العام والخاص وتمويل البنى التحتية، الذي عقد في غويانغ بالصين في ١٢ و ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

يشكل تطوير البنى التحتية جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة؛ وينطوي ما لا يقل عن ١٢ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ على دور متوخى للبنى التحتية. ومع ذلك، اتسعت الفجوة بين المستويات المطلوبة والمستويات الحالية للاستثمارات المالية في البنى التحتية المستدامة في المنطقة لتصل إلى ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط. وتبلغ نسبة فجوة التمويل مستوى أعلى بالنسبة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، حيث تتجاوز ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً.

وهناك العديد من طرائق تمويل البنى التحتية، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص. فنظراً لمحدودية الموارد المالية العامة، يمكن أن يسهم استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص إسهاماً كبيراً في مواجهة تحدي سد الفجوة في الاستثمارات،

لأنه ينطوي على استخدام موارد القطاع الخاص. وفي الوقت الحالي، يخصص أقل من نصف عدد الدول الأعضاء في اللجنة وحدةً في حكوماته للشراكات بين القطاعين العام والخاص، وقد أنشئت هذه الوحدة في معظم هذه البلدان خلال السنوات الثلاث الماضية. ونتيجة لذلك، قام البرنامج الفرعي، بالتعاون مع الشركاء في التنمية وخبراء تمويل البنى التحتية، بوضع العديد من المنتجات المعرفية وتنظيم العديد من حلقات العمل الرامية إلى بناء القدرات في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومسائل تمويل البنى التحتية في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

وفي عام ٢٠١٨، تمشيا مع تلك الجهود واستجابةً لطلب لجنة سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية في دورتها المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ للنظر في إنشاء شبكة بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتمويل البنى التحتية، بدأت اللجنة تنسيق شبكة للشراكات بين القطاعين العام والخاص وتمويل البنى التحتية تتألف من جهات فاعلة معنية في المنطقة. وقدم مركز الصين للشراكات بين القطاعين العام والخاص الدعم لهذه الجهود. وتتألف شبكة آسيا والمحيط الهادئ للشراكات بين القطاعين العام والخاص وتمويل البنى التحتية من ممثلين عن الوحدات الوطنية المعنية بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، ومسؤولين من وزارات المالية، ووكالات عامة للمشتريات والتنفيذ، وخبراء في مجال تمويل البنى التحتية من المؤسسات الشريكة للجنة، بما في ذلك وكالات التعاون الإنمائي، وممولون من القطاع الخاص، ومنظمات دولية.

وقد نظمت اللجنة لصالح دولها الأعضاء اجتماعاً شارك فيه ممثلون عن كل كيانات الشبكة المذكورة. وفي الاجتماع الأول للشبكة، الذي عقد في غوييانغ بالصين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، تبادل ممثلو الكيانات تجاربهم السابقة في مجال وضع مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وخطط المشاريع المقبلة المقبولة مصرفياً. وخلال المداولات، أُبرزت الحاجة إلى وضع إطار تنظيمي للشراكات بين القطاعين العام والخاص. وسيختلف هذا الإطار اختلافاً كبيراً عن اللوائح المتعلقة بالمشتريات العامة؛ فعلى سبيل المثال، تتيح بعض البلدان للحكومات المشاركة في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال توفير التمويل العام، في حين لا تتيح بلدان أخرى ذلك. وقد أجرى المشاركون أيضاً زيارات لمشاريع بناء الجسور ومشاريع الإمداد بالمياه والمشاريع المدرسية. وأتاحت هذه الزيارات للمشاركين فهم مختلف أنواع العقود التي يمكن ترتيبها في مجال البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. وساعدت الأنشطة التي تضطلع بها الشبكة، من خلال تعميم كل من الخيارات المتعلقة بالسياسات وتفاصيل المشاريع الجارية، على تحسين قدرات البلدان المشاركة. وعلاوة على ذلك، أجرت اللجنة، لفائدة أعضاء الشبكة، عدة دراسات عن أفضل الممارسات ومختلف استراتيجيات تمويل البنى التحتية.

#### النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة وهي زيادة قدرة الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، على وضع مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وما يرتبط بها من استراتيجيات التمويل لتطوير بنيتها التحتية، ومن ثم تعزيز الربط الإقليمي، والتعاون بين بلدان الجنوب، والتنمية المستدامة.

وتشمل الأدلة التي تثبت تحقيق هذه النتيجة ما قُدم من تعليقات وتقييمات إيجابية في الاجتماع الأول للشبكة، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وتم بالفعل عرض مشاريع رئيسية من جانب خمسة أعضاء في الشبكة، وذلك في الدورة الرابعة لمنتدى الصين لتمويل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، التي عقدت في شنغهاي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وولدت الشبكة الزخم لإقامة تعاون إقليمي في مجال تطوير البنى التحتية، وأشار أعضاء الشبكة إلى اعترافهم الأخذ بالدروس المستفادة من المنتدى من أجل وضع السياسات الخاصة بكل منهم فيما يتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٢٥-١٩ وتم تحقيق إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية الوطنية القائمة على الأدلة التي تشجع النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والمطرد وتراعي المنظورات الجنسانية، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وكما يتضح من زيادة قدرها ١١ وثيقة من وثائق السياسة العامة والبيانات التي تصدرها الدول الأعضاء، والتي تبدو متوائمة مع خيارات السياسات التي تروج لها اللجنة بشأن الاقتصاد الكلي والتنمية وتعزز استدامة النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمطرد، وتراعي المنظورات الجنسانية. وقد تيسر ذلك بفضل عدة عوامل منها ارتفاع الطلب فيما بين البلدان الأعضاء في جميع أنحاء آسيا والمحيط الهادئ على استضافة الحوارات السياسية بشأن المنشورات الرئيسية للجنة، وزيادة عدد المنتجات المعرفية.

#### ٤ - أوضاع على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

##### تعزيز فهم الاحتياجات التمويلية والاستراتيجيات الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تنطوي خطة عام ٢٠٣٠ على احتياجات تمويلية هائلة. ففي آسيا والمحيط الهادئ، تقدر الاحتياجات التمويلية اللازمة لسد الفجوات الإنمائية في المنطقة بمبلغ يتراوح بين ٢,١ تريليون دولار و ٢,٥ تريليون دولار سنوياً. وتتفاقم الحالة بوجه خاص بالنسبة للبلدان ذات الاحتياجات

الخاصة في المنطقة. وقد أحرز بعض التقدم صوب تعبئة الموارد المالية اللازمة، وتعزيز فرص الوصول إلى التمويل، ولكن هناك حاجة إلى ما هو أكثر من ذلك، ولا سيما فيما يتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة وتسخير إمكانات الابتكارات المالية والتكنولوجيات الجديدة.

وفي عام ٢٠١٨، أعد البرنامج الفرعي دراسات لتقييم الاحتياجات التمويلية والفجوات الإنمائية في ثلاث مجموعات من البلدان: أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ونظّم البرنامج الفرعي أيضاً ثلاث حلقات عمل وطنية في بوتان وفانواتو وكمبوديا، وثلاث حلقات عمل خاصة بكل مجموعة لتحديد القيود المفروضة على الموارد والثغرات في القدرات وإمكانية الوصول إلى المعارف بشأن السياسات الفعالة في مجال الاستفادة من التمويل لأغراض التنمية. ويتسم هذا النوع من النهج المركّز والخاص بكل بلد بفعالية أكبر في تلبية الاحتياجات المتنوعة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة.

#### التحدي والاستجابة

استناداً إلى تلك التجربة، يتمثل التحدي في تحسين المعلومات والمعارف المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحددة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، وذلك من أجل حشد الموارد المالية دعماً للتنمية المستدامة.

واستجابة لذلك، سيقوم البرنامج الفرعي في عام ٢٠٢٠ بوضع منتجات معرفية ذات صلة بالسياسات مصممة وفقاً للظروف المحددة في كل من البلدان. وسيستند هذا الجهد إلى الأعمال الحالية والجارية التي تضطلع بها الأمانة فيما يتعلق بتمويل التنمية. فعلى سبيل المثال، سيتم استكمال النتائج الرئيسية الواردة في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٩، التي تركز على تقدير التكاليف المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بمنتجات تحليلية ذات صلة باستراتيجيات التمويل تكون موجهة نحو السياسة العامة. وتشمل هذه المنتجات كتاباً عن استراتيجيات تمويل البنى التحتية وأوراقاً بحثية متنوعة بشأن تعزيز فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل، وزيادة فرص حصول النساء المشتغلات بالمهن الحرة على التمويل، واستراتيجيات التمويل من أجل تعبئة الموارد على نحو فعال. وسيتم نشر المعارف من خلال إقامة حلقات دراسية وحلقات عمل دون إقليمية ووطنية في مجال بناء القدرات، من خلال أنشطة الدعوة والمشاورة مع الوحدات ذات الصلة في الحكومة.

#### النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة وهي زيادة قدرة الدول الأعضاء على تقييم احتياجاتها في مجال سياسة التمويل بالنظر إلى الظروف الخاصة بكل بلد، وعلى تصميم استراتيجيات التمويل المناسبة. وستشمل عناصر استراتيجيات التمويل زيادة الإيرادات الضريبية وإصدار السندات الحكومية؛ وتسخير استثمارات القطاع الخاص، ولا سيما من أجل تمويل البنى التحتية، بسبل منها تطوير أسواق رأس المال والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وتعزيز فرص الحصول على الائتمانات للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما تلك التي تديرها النساء المشتغلات بالأعمال الحرة.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، مبادرات جديدة يتخذها ما لا يقل عن خمس دول أعضاء لتصميم وتنفيذ استراتيجيات التمويل المناسبة من أجل سد ثغرات التمويل اللازم لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

وستثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

#### مقاييس الأداء

٢٠٢٠

٢٠١٩

٢٠١٨

مبادرات جديدة يتخذها ما لا يقل عن  
خمس دول أعضاء لتصميم وتنفيذ

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
ثغرات كبيرة في التمويل، ولا سيما في تعزيز فهم احتياجات واستراتيجيات التمويل بين استراتيجيات التمويل من أجل سد البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، صانعي السياسات في الدول الأعضاء من أجل ثغرات التمويل اللازم لتنفيذ خطة عام لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو فعال ٢٠٣٠.		

٢٦-١٩ ويتضمن القراران التاليان الصادران عن الجمعية العامة للولايات الرئيسية المسندة إلى البرنامج الفرعي: قرارا الجمعية العامة ٢٠٣/٧٢ بشأن النظام المالي الدولي والتنمية و ٢٠٦/٧٢ بشأن الشمول المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وقد أسندت إلى البرنامج الفرعي في عام ٢٠١٨ الولايات الجديدة التالية: قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٧٣ بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (٢٠٢٧-٢٠١٨) وقرار اللجنة ١/٧٤ بشأن دعم الانتقال السلس لأقل البلدان نمواً في آسيا والمحيط الهادئ نحو خروجها من هذه الفئة بشكل مستدام. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

#### ٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢٧-١٩ يعرض الجدول ١-١٩ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ١-١٩

#### البرنامج الفرعي ١: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام الفعلية لعام المقررة لعام المقررة لعام  
٢٠٢٠ ٢٠١٩ ٢٠١٨ ٢٠١٨

#### المنجزات المستهدفة المعدودة

#### ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

٢	٣	٢	٢
			وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
١٣	١٩	٩	الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)

#### باء - توليد المعارف ونقلها

١	٢	٥	٢
			المشاريع الميدانية ومشاريع التعاون التقني (عدد المشاريع)
٩	٢	٨,٥	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)
٢	٥	٢	المنشورات (عدد المنشورات)
١٤	٦	٢٤	المواد التقنية (عدد المواد)

#### المنجزات المستهدفة غير المعدودة

#### جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية

#### دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية

المقررة لعام ٢٠٢٠	المقررة لعام ٢٠١٩	الفعلية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٨
-------------------	-------------------	-------------------	-------------------

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط

## ٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

## الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

- ٢٨-١٩ يعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات أساسا إلى اجتماع فريق الخبراء المعني بتمويل التنمية، بسبب تأجيله إلى الربيع الأول من عام ٢٠١٩.
- ٢٩-١٩ ويعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية أساسا إلى عقد مناقشة تركز على السياسات استنادا إلى البحث الوارد في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، وتقرير التنمية المتعلق ببلدان آسيا والمحيط الهادئ ذات الاحتياجات الخاصة، ومنشورات تمويل التنمية في آسيا والمحيط الهادئ، بسبب تنظيم حوارات إضافية بشأن كل من تلك التقارير.
- ٣٠-١٩ ويعزى الفرق في بند المواد التقنية أساسا إلى الموجزات السياساتية المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية، بسبب الزيادة في عدد الموجزات اللازمة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء.

## الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

- ٣١-١٩ يعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية أساسا إلى عقد مناقشة تركز على السياسات استنادا إلى البحث الوارد في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، وتقرير التنمية المتعلق ببلدان آسيا والمحيط الهادئ ذات الاحتياجات الخاصة، ومنشورات تمويل التنمية في آسيا والمحيط الهادئ، بسبب إجراء تعديل تصاعدي في خطة عام ٢٠٢٠ استنادا إلى تجربة عام ٢٠١٨.
- ٣٢-١٩ ويعزى الفرق في بند المنشورات أساسا إلى مجلة التنمية المستدامة لآسيا والمحيط الهادئ، نظرا إلى أن البرنامج الفرعي ١ يشرف على إنتاجها مرة كل سنتين.
- ٣٣-١٩ ويعزى الفرق في بند المواد التقنية أساسا إلى استحداث منتجات معرفية مصممة خصيصا لتناسب الظروف المحددة للبلدان، بسبب زيادة طلب الدول الأعضاء على وضع مواد تحليلية مصممة خصيصا لتناسب ظروفها.



## البرنامج الفرعي ٢ التجارة والاستثمار والابتكار

### ١ - الهدف

٣٤-١٩ يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في تسخير التجارة والاستثمار والابتكار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع من أجل تحقيق التنمية المستدامة والتكامل الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ.

### ٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

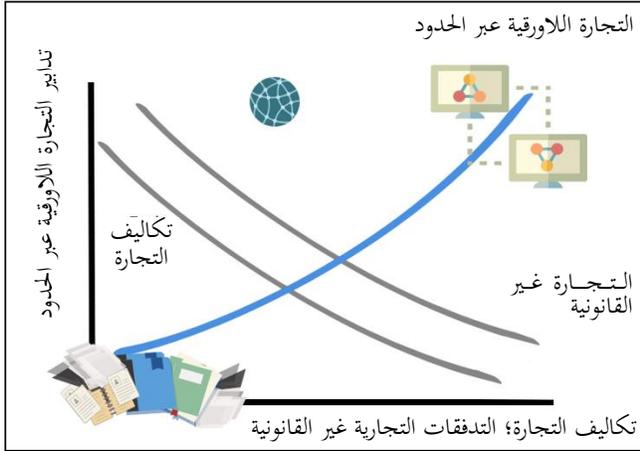
٣٥-١٩ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم القدرات الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بطرق منها الحصول على الخدمات المالية.

٣٦-١٩ ويتواءم هذا الهدف أيضاً مع الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة، وهو إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على زيادة فرص حصول المشاريع الصغيرة الحجم والمشاريع الأخرى على الخدمات المالية وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق؛ وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام ٢٠٣٠، وتشجيع الابتكار وتحقيق زيادة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير؛ ودعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفاءة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنوع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى.

٣٧-١٩ وعلاوة على ذلك، يتواءم هذا الهدف أيضاً مع الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على تحقيق زيادة كبيرة في صادرات البلدان النامية؛ وإيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية؛ وكفاءة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على واردات أقل البلدان نمواً شفافة وبسيطة، وكفاءة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق؛ وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها؛ وتعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية بشروط مؤاتية؛ واعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً وتنفيذها.

## ٣ - أضاء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

أذربيجان تصبح أول بلد ينضم إلى المعاهدة الإقليمية المتعلقة بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود، المبرمة برعاية الأمم المتحدة



التعجيل بتنفيذ الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من أجل تخفيض كل من التكاليف التجارية والتجارة غير القانونية.

لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ برنامج طويل الأمد لتيسير التجارة، وذلك في ضوء ما يُشكِّله تبسيط العمليات التجارية من أهمية من أجل التكامل الإقليمي وجعل التجارة أكثر شمولاً للجميع. وكان البرنامج يتألف أصلاً من حلقات عمل لبناء القدرات بغرض نشر أفضل الممارسات بشأن كيفية تبسيط إجراءات التجارة وتشغيلها آلياً. ولكن مع إحراز البلدان تقدماً في وضع نظم وطنية للتجارة اللاورقية، أقرت بعض الدول الأعضاء بأهمية إتاحة المبادلات الإلكترونية للبيانات ذات الصلة بالتجارة عبر الحدود والاعتراف القانوني بتلك البيانات، كما أقرت بالتحديات المقترنة بذلك.

وفي عام ٢٠١٢، طلبت الدول الأعضاء في اللجنة رسمياً من البرنامج الفرعي دراسة إمكانية وضع إطار حكومي دولي مخصص لدعم التجارة اللاورقية عبر الحدود، مع مواصلة تقوية بناء القدرات في مجال تيسير التجارة. وأسفرت أربع سنوات من الدراسات

والمفاوضات الحكومية الدولية عن إبرام معاهدة شكَّلت سبقاً للأمم المتحدة: الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وسيبدأ سريان الاتفاق الإطاري متى صدّقت عليه أو انضمت إليه خمسة بلدان. ومن المتوقع أن تفضي إتاحة المبادلات الإلكترونية للبيانات والوثائق التجارية عبر الحدود لا إلى تخفيض التكاليف التجارية وتيسير الامتثال للإجراءات التجارية فحسب، بل إلى المساعدة في تحديد المعاملات التجارية غير القانونية والتدفقات المالية غير المشروعة أيضاً (انظر الشكل).

وفي عام ٢٠١٨، نظّم البرنامج الفرعي ثلاث حلقات عمل إقليمية لبناء القدرات دعماً للدول الأعضاء في التنفيذ الفعال للإجراءات التجارية الرقمية عبر الحدود، بشأن مسائل من بينها قابلية تشغيل النافذة الواحدة، ووضع نظم لتقديم طلبات الرخص وتبادلها إلكترونياً، واستخدام التكنولوجيات الرائدة، مثل تكنولوجيا سلسلة السجلات المغلقة والذكاء الاصطناعي، في التجارة اللاورقية. ومن خلال الفريق التوجيهي الحكومي الدولي المؤقت المعني بالتجارة اللاورقية عبر الحدود التابع للجنة، واصل البرنامج الفرعي دعم البلدان التي تنظر في التصديق على الاتفاق الإطاري أو الانضمام إليه. وقد أصدر البرنامج الفرعي تحليلاً إقليمياً يحدد كمياً فوائد تنفيذ التجارة اللاورقية عبر الحدود. وأعد البرنامج الفرعي أيضاً عدة وثائق مرجعية لتيسير التقييمات الذاتية من جانب الدول الأعضاء ومدى جاهزيتها التقنية والقانونية للتجارة اللاورقية عبر الحدود، إضافة إلى مبادئ توجيهية بشأن إعداد خطط عمل وطنية في هذا المجال.

## النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في بلوغ النتيجة المتوخاة، وهي اتخاذ إجراءات من جانب الدول الأعضاء للنهوض بتيسير التجارة الرقمية، بوسائل من بينها الانضمام إلى الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة مشاركة خمسة وعشرين بلداً بنشاط في وضع خريطة طريق لتنفيذ الأحكام الموضوعية للاتفاق الإطاري. ومن بين هذه البلدان، وقّعت خمسة بلدان (أرمينيا وبنغلاديش وجمهورية إيران الإسلامية والصين وكمبوديا) بالفعل على الاتفاق كخطوة أولى نحو التصديق عليه. وأصبحت أذربيجان أول بلد ينضم إلى المعاهدة، في عام ٢٠١٨. واستهلت ثمانية بلدان، منها أربعة من أقل

البلدان نما وبلدان ناميان غير ساحليين، أيضا تقييمات للجهازية بشأن التجارة اللاورقية عبر الحدود. وأخيرا، أنشئت فرقة عمل لتبادل البيانات والوثائق التجارية إلكترونياً بين الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا والصين ومنغوليا. وتعمل قوة العمل على إجراء تبادل تجربي للوثائق وستعرض الدروس التي اكتسبتها على الفريق التوجيهي الحكومي الدولي المؤقت.

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٣٨-١٩ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي توسيع وتعميق قدرات الدول الأعضاء على تعزيز التجارة والاستثمار وتنمية المشاريع، والعلم والتكنولوجيا والابتكار على نحو يدعم التنمية المستدامة وإدماج المنظورات الجنسانية، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وكما يتضح من ازدياد النسبة المئوية للمشاركين المشمولين بالدراسة الاستقصائية الذين ذكروا أنهم تموا مهاراتهم المتعلقة بتعزيز التجارة والاستثمار وتنمية المشاريع، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، بما يشمل المنظورات الجنسانية، من خلال مبادرات اللجنة. وعلى سبيل المثال، ذكر ٨٩ في المائة في المتوسط من المشاركين في حلقات العمل المتعلقة ببناء القدرات في مجال تيسير التجارة اللاورقية والتجارة الرقمية أن التدريب تمّا معارفهم ومهاراتهم.

#### ٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

##### تسخير نماذج الأعمال المبتكرة من أجل التقدم الاجتماعي

تبرز المشاريع المؤثرة والمستثمرون المؤثرون، التي ترمي والذين يرمون إلى توليد تأثير اجتماعي وبيئي إلى جانب العائد المالي، كنماذج أعمال مبتكرة لمواجهة تحديات التنمية المستدامة. ومن خلال اعتماد خريطة طريق إقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في آسيا والمحيط الهادئ، ألزمت الدول الأعضاء في اللجنة أنفسها، لأول مرة، بتهيئة بيئات تمكينية للمشاريع الاجتماعية والاستثمارات المؤثرة.

ومنذ ذلك الوقت، دعمت اللجنة الجهود الحكومية الرامية إلى وضع أطر سياساتية وقانونية واستراتيجية ومؤسسات داعمة وآليات مالية.

وفي عام ٢٠١٨، قدم البرنامج الفرعي الدعم للفلبين في سن تشريعات للمشاريع الاجتماعية، من بين جملة أنشطة أخرى. ويجري هذا العمل بالتعاون مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك فريق التوجيه العالمي المعني بالاستثمار المؤثر، والمنتدى العالمي للمشاريع الاجتماعية، والمجلس البريطاني، والشبكة الآسيوية للمشاريع الخيرية. وقدمت اللجنة أيضا الدعم لحكومة باكستان في إنشاء مركز مباشرة الأعمال الحرة الاجتماعية. وقدم البرنامج الفرعي كذلك الدعم لحكومة ماليزيا في إنشاء منصة تبادل التأثير الاجتماعي، وهي منصة على شبكة الإنترنت تربط المستثمرين بالمشاريع المؤثرة.

##### التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي في تقديم الدعم للدول الأعضاء، نظراً لكون صنع السياسات دعماً للمشاريع المؤثرة والمستثمرين المؤثرين يمثل جدول أعمال للسياسات جديداً نسبياً للدول الأعضاء. ولذا، لم يكن لدى الدول الأعضاء سوى قدرة محدودة على تنفيذ التدابير المبتكرة اللازمة لتهيئة بيئة مواتية للمشاريع المؤثرة والمستثمرين المؤثرين. وقد أفضى ذلك إلى زيادة الطلب على التوجيه بشأن كيفية تسخير نماذج الأعمال المبتكرة من أجل التقدم الاجتماعي في بلدانها.

واستجابةً لذلك، سيقوم البرنامج الفرعي في عام ٢٠٢٠ بتوسيع دعمه في مجال نماذج الأعمال المبتكرة من أجل التقدم الاجتماعي عن طريق إعداد أدلة السياسات وتيسير اقتسام المعارف، وذلك مثلاً من خلال بحث وتحليل السياسات والتدابير الرامية إلى دعم نماذج

الأعمال المبتكرة، استنادا إلى أفضل الممارسات والدروس المستفادة على صعيد عضوية اللجنة، وعن طريق تقديم الخدمات الاستشارية لبعض الدول الأعضاء.

#### النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في بلوغ النتيجة المتوخاة، وهي تعزيز قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على دعم نمو المشاريع المؤثرة والمستثمرين المؤثرين.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، تنفيذ الدول الأعضاء لسياسات وتدابير مثل التشريعات المتعلقة بالمشاريع المؤثرة أو المؤسسات الداعمة أو برامج التمويل المخصص.

وسوف تُثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

#### مقاييس الأداء

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
تنفيذ الدول الأعضاء تدابير لدعم المشاريع المؤثرة والمستثمرين المؤثرين	وضع الدول الأعضاء تدابير لدعم المشاريع المؤثرة والمستثمرين المؤثرين	عدم وجود تدابير لدعم المشاريع المؤثرة والمستثمرين المؤثرين

٣٩-١٩ ويتضمن القراران التاليان الصادران عن الجمعية العامة للولايات الرئيسية المنوطة بالبرنامج الفرعي: القراران ٢٠٢/٧٧ بشأن التجارة الدولية والتنمية، و ٢٢٨/٧٢ بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المسندة إليه، والتي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

#### ٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٤٠-١٩ يعرض الجدول ١٩ - ٢ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ١٩-٢

#### البرنامج الفرعي ٢: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

العدد المقرر العدد الفعلي العدد المقرر العدد المقرر  
لعام ٢٠١٨ لعام ٢٠١٨ لعام ٢٠١٩ لعام ٢٠٢٠

المنجزات المستهدفة المعدودة			
٣	٢٠	٦	١٦
الف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء	الوثائق المتداولة (عدد الوثائق)		
٢٤	٣٢	٢٧	٣٢
ب - توليد المعرفة ونقلها	تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)		

العدد المقرر لعام ٢٠٢٠	العدد الفعلي لعام ٢٠١٩	العدد المقرر لعام ٢٠١٨	العدد المقرر لعام ٢٠١٨
٤	٦	١٠	٦
٦	-	٧	-
٢	٣	٣	٣
١٠	٨	١٠	٧
المشاريع الميدانية ومشاريع التعاون التقني (عدد المشاريع)			
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)			
المنشورات (عدد المنشورات)			
المواد التقنية (عدد المواد)			
المنجزات المستهدفة غير المحدودة			
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية			
التشاور والمشورة والدعوة			
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية			
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال			
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية			
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام			
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط			

## ٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

### الفروق بين الأرقام الفعلية والمقررة في عام ٢٠١٨

- ٤١-١٩ يعزى الفرق في بند الوثائق التداولية أساسا إلى وثائق اللجنة الدائمة للاتفاق التجاري لآسيا والمحيط الهادئ، وتقارير مجلس إدارة مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا، ووثائق الفريق التوجيهي الحكومي الدولي المؤقت المعني بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود، وذلك لأن تلك المنجزات المستهدفة لم ترد في برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.
- ٤٢-١٩ ويعزى الفرق في بند تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات أساسا إلى اجتماعات اللجنة الدائمة للاتفاق التجاري لآسيا والمحيط الهادئ وفريق الخبراء المعني بالتجارة والاستثمار والابتكار، وذلك لأن تلك الاجتماعات كانت مقررة أصلا لعام ٢٠١٩ لكنها عُقدت في عام ٢٠١٨.
- ٤٣-١٩ ويعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية أساسا إلى زيادة عدد حلقات العمل المتعلقة بالتجارة والاستثمار والابتكار، بسبب زيادة الطلب على بناء القدرات في تلك المجالات من جانب الدول الأعضاء.

### الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

- ٤٤-١٩ يعزى الفرق في بند الوثائق التداولية أساسا إلى وثائق اللجنة الدائمة للاتفاق التجاري لآسيا والمحيط الهادئ، وتقارير مجلس إدارة مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا، ووثائق الفريق التوجيهي الحكومي الدولي المؤقت المعني بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود، وذلك لأن تلك المنجزات المستهدفة لم ترد في برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.
- ٤٥-١٩ ويعزى الفرق في بند المشاريع الميدانية ومشاريع التعاون التقني أساسا إلى مشروع بناء القدرات المتعلق بالسياسة التجارية وتيسير التجارة، بسبب الانتهاء من المشاريع القائمة في هذا المجال.
- ٤٦-١٩ ويعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية أساسا إلى زيادة عدد حلقات العمل المتعلقة بالتجارة والاستثمار والابتكار، بسبب زيادة الطلب على بناء القدرات في تلك المجالات من جانب الدول الأعضاء.



## البرنامج الفرعي ٣ النقل

### ١ - الهدف

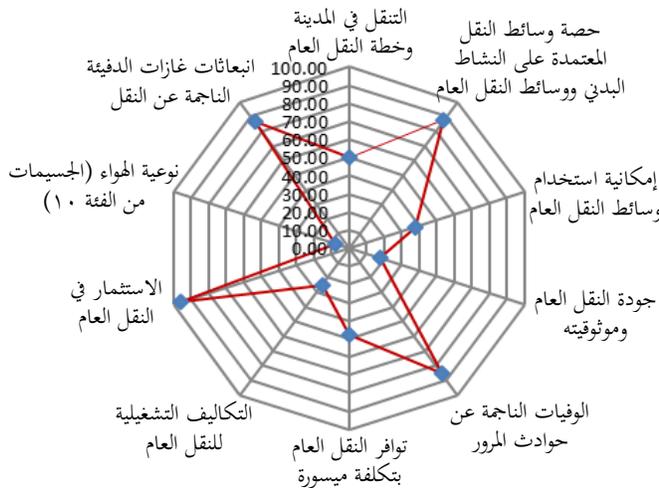
٤٧-١٩ يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه، في إنجاز الربط المستدام لشبكات النقل واللوجستيات والتنقل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

### ٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٤٨-١٩ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة)، والهدف ٣ (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)، والهدف ٧ (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة)، والهدف ٩ (إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار)، والهدف ١١ (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)، والهدف ١٢ (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة)، والهدف ١٣ (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره).

### ٣ - أوضاع على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

#### سياسات النقل الحضري القائمة على الأدلة من خلال مؤشر النقل الحضري المستدام



بيان توضيحي لمؤشر النقل الحضري المستدام: تشير النقطة القريبة من الدائرة الخارجية إلى نتيجة جيدة، وتشير النقطة القريبة من المركز إلى قيمة منخفضة.

في عام ٢٠٠٩، تجاوز عدد السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية عدد السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية، ولا يزال التوسع الحضري يُشكّل ظاهرة عالمية متواصلة، لا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي عام ٢٠١٦، كانت ١٩ مدينة من بين مدن العالم العملاقة البالغ عددها ٣١ مدينة تقع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وبينما تُشكّل أغلب المدن مراكز للنمو الاقتصادي وخلق الثروات، فإن التوسع الحضري السريع يثير شواغل بشأن استخدام الأراضي، والإدماج الاجتماعي، وارتفاع مستويات تلوث الهواء والمياه، والصرف الصحي، وانبعاثات غازات الدفيئة. وبات من الأهمية بمكان لجميع مستويات الحكم العمل معا بفعالية وكفاءة لتخطيط وتصميم نظام النقل الحضري.

واستجابة لهذا الطلب المتزايد، وضع البرنامج الفرعي مؤشر النقل الحضري المستدام كإطار يسيّر الاستعمال مكوّن من ١٠ مؤشرات يساعد صناع السياسات على تتبع وتلخيص ومقارنة

أداء نظم النقل الحضري المستدامة في المدن. وقد وُضع المؤشر بغرض مساعدة الدول الأعضاء في قياس ما تحرزه من تقدم في توفير إمكانية الوصول إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وهو ما يتماشى مع الغاية ٢ من الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة. وتغطي المؤشرات العشرة عناصر التخطيط والوصول والأمان والجودة والموثوقية والقابلية لتحمل التكاليف والانبعاثات.

وفي عام ٢٠١٨، أقرت الدول الأعضاء مؤشر النقل الحضري في الدورة الخامسة للجنة النقل كأداة لتقييم وتحسين سياسات النقل الحضري، بعد أكثر من عامين من التعاون المتواصل مع ١٠ مدن مشاركة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ (كولومبو؛ ودكا؛ وكاتماندو؛ وسوفا؛ وهانوي ومدينة هو شي مينه الكبرى، بفيت نام؛ وجاكارتا وباندونج وسورابايا، ياندونيسيا؛ وسورات، بالهند).

#### النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في بلوغ النتيجة المتوخاة، وهي اعتماد السلطات الحكومية سياسات وتدخلات قائمة على الأدلة تتعلق بالنقل الحضري، من خلال التقييم المتكامل لمسائل عديدة متعلقة بالنقل الحضري، مع جمع وتحليل بيانات متسقة.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة الإجراءات الملموسة التالية التي اتخذتها البلدان الأعضاء: (أ) إزالة الكابلات المعلقة في المناطق الحضرية، وتحسين ممرات المشاة، وتطوير ممرات الدراجات، والتخطيط لتسيير رحلات طيران منخفض وإنشاء أنفاق للحد من اكتظاظ حركة المرور في كاتماندو؛ و (ب) تطوير استخدام للأراضي موجه نحو التنقل ووضع نهج لتخطيط النقل مع التنفيذ الناجح لممرات تحظى فيها الحافلات بالأولوية، والتخطيط لإقامة مراكز للنقل المتعدد الوسائط والتخطيط لإقامة نظام للقطارات التي تسيير على خط سكة أحادي في كولومبو؛ و (ج) وضع خطة لتعزيز تكامل النقل العام المتعدد الوسائط من خلال نظام السكك الحديدية الخفيفة ونظام السكك الحديدية للنقل الجماهيري اللذين أُوشكا على الاكتمال في جاكارتا؛ و (د) التخطيط لإدراج المزيد من الهياكل الأساسية للمشاة والدراجات ومرافق التنقل بين وسائط النقل ضمن خطة النقل الرئيسية المعتمدة بالفعل في هانوي. وتوضح هذه الأمثلة فوائد عملية التخطيط المتكاملة والقائمة على الأدلة وحاجة البرنامج الفرعي إلى العمل مع الدول الأعضاء في المدن الكبرى والتناوبية والناشئة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٤٩-١٩ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي تعزيز سياسات وبرامج النقل الوطنية القائمة على الأدلة المتسمة بالاستدامة والمراعية للمنظور الجنساني، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من زيادة عدد سياسات وبرامج ومبادرات النقل التي وضعتها الدول الأعضاء، المتسمة بالاستدامة والمراعية للمنظور الجنساني، تماشياً مع الخيارات السياسية التي تروّج لها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وقد وضعت الدول الأعضاء خمس سياسات وبرامج ومبادرات مستدامة إضافية في مجال النقل تماشياً مع الخيارات السياسية التي تروّج لها اللجنة.

#### ٤ - أعضاء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

##### التحول إلى نقل البضائع بشكل أكثر استدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

يُعدّ النقل أحد العناصر التمكينية الرئيسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. غير أن العوامل الخارجية السلبية المرتبطة به أصبحت متزايدة الوضوح. ويسهم النقل بربع مقدار الانبعاثات العالمية، وتعزى ثلاثة أرباع هذا الإسهام إلى النقل البري. ويساور الدول الأعضاء في اللجنة قلق متزايد إزاء اكتظاظ الطرق والحوادث والتلوث المحلي. وتسعى اللجنة، من خلال برنامجها الفرعي للنقل، إلى دعم البلدان في تصميم وتنفيذ مبادرات سياسية استباقية من أجل ضمان تلبية الطلبات المتزايدة لحركة البضائع والمسافرين بطريقة مستدامة.

وفي عام ٢٠١٨، قدمت اللجنة الدعم إلى الدول الأعضاء في صياغة إطار لتحديد المسائل الرئيسية المتعلقة بالمعايير الحدودية التي تتعين معالجتها من أجل تعزيز النقل الدولي بالسكك الحديدية في المنطقة وتعميق التعاون الإقليمي بشأن تلك المسائل.

#### التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي في مساعدة البلدان على تحويل قدر من الشحن من النقل عبر الطرق إلى النقل بالسكك الحديدية، وهو ما من شأنه أن يساهم في الحد من الأثر البيئي السلبي لنقل البضائع، مثل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، واكتظاظ الطرق والتلوث الضجيجي، وتخفيف العوامل الخارجية الاجتماعية المرتبطة بذلك النقل مثل حوادث الطرق، وتوفير كفاءة اقتصادية أكبر في ظل الظروف الملائمة. وبينما أحرزت الدول الأعضاء تقدماً كبيراً في وضع إطار إقليمي شامل للنقل الدولي بالسكك الحديدية، فمن الممكن عمل المزيد لمعالجة مسائل محددة تتعلق بالنقل بالسكك الحديدية، مثل العقبات المستمرة عند المعابر الحدودية التي تؤثر سلباً على كفاءة وتنافسية السكك الحديدية وتجعل من الصعب تعزيز جاذبيتها كبديل مراعٍ للبيئة لحركة البضائع بعيدة المدى.

واستجابةً لذلك، سيكتف البرنامج الفرعي، في عام ٢٠٢٠، دعمه للدول الأعضاء في تحديد وتنفيذ تدابير عملية لتيسير النقل الدولي بالسكك الحديدية. وسيوسع البرنامج الفرعي نطاق عمله المتعلق بتيسير العمليات الحكومية الدولية، وتقديم الخدمات الاستشارية، والاضطلاع ببناء القدرات لصالح صناعات السياسات في المنطقة. وستساعد هذه الأنشطة في النهوض بمواءمة الإجراءات الجمركية للنقل الدولي بالسكك الحديدية، وتعزيز التبادل الإلكتروني للمعلومات بين السكك الحديدية، ومعالجة المسائل العملية المتعلقة بالمعايير الحدودية الناجمة عن تباين المعايير المتصلة بالهياكل الأساسية.

#### النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تساهم المنجزات المقررة في بلوغ النتيجة المتوخاة، وهي تحسين كفاءة النقل الدولي بالسكك الحديدية ثم العمل بنظام أكثر استدامة لحصص أنماط نقل البضائع، مع إيلاء دور أكبر للسكك الحديدية من خلال تقوية التعاون الدولي بشأن المسائل التي تؤثر على النقل الدولي بالسكك الحديدية.

وستشمل الأدلة التي تُثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، زيادة قدرها ٥ تدابير إضافية على الصعيدين الوطني والإقليمي لتهيئة بيئة قانونية وتنظيمية مواتية للنقل الدولي الكفاء بالسكك الحديدية.

وسوف تُثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

#### مقاييس الأداء

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
اعتماد الدول الأعضاء في اللجنة لخمس سياسات وتدابير لتيسير النقل الدولي بالسكك الحديدية	تحديد الدول الأعضاء في اللجنة لتدابير عملية دعماً لنقل البضائع بشكل أكثر استدامة، مع التركيز على النقل الدولي بالسكك الحديدية	مراعاة محدودة للعقبات العملية أمام النقل الدولي بالسكك الحديدية، التي تقوض كفاءته وتنافسيته

١٩-٥٠ ويشمل القراران التاليان الصادران عن الجمعية العامة للولايات الرئيسية المنوطة بالبرنامج الفرعي: القراران ٢١٢/٧٢ بشأن تعزيز الروابط بين جميع وسائل النقل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، و ٢٧١/٧٢ بشأن تحسين السلامة على الطرق في

العالم. وأنيطت بالبرنامج الفرعي في عام ٢٠١٨ الولايتان الجديدتان التاليتان: قرارا اللجنة ٢/٧٤ بشأن تعزيز الإطار الإقليمي لتخطيط الموانئ الجافة التي لها أهمية دولية، وتصميمها وتطويرها وتشغيلها، و ٣/٧٤ بشأن تحسين السلامة على الطرق في آسيا والمحيط الهادئ لنظم النقل المستدامة. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المسندة إليه، والتي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته التشريعية.

## ٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٥١-١٩ يعرض الجدول ٣-١٩ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٣-١٩

### البرنامج الفرعي ٣: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

العدد المقرر العدد الفعلي العدد المقرر لعام ٢٠١٨ لعام ٢٠١٩ لعام ٢٠٢٠

#### المنجزات المستهدفة المعدودة

##### ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

العدد المقرر	العدد الفعلي	العدد المقرر	العدد المقرر
٤	١	٧	٤
١٥	٢٥	١١	٢١

##### باء - توليد المعرفة ونقلها

العدد المقرر	العدد الفعلي	العدد المقرر	العدد المقرر
٨	٨	٩	٧
-	١	١	١
٢	٢	١	٢
١	٤	-	٣

#### المنجزات المستهدفة غير المعدودة

##### جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية

##### دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط

## ٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

### الفروق بين الأرقام الفعلية والمقررة في عام ٢٠١٨

٥٢-١٩ يعزى الفرق في بند الوثائق التداولية إلى تقارير لجنة النقل، بسبب تنظيم دورات اللجنة مرة كل سنتين، حسبما نص عليه قرار اللجنة ١/٧١.

٥٣-١٩ ويعزى الفرق في بند تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات إلى اجتماع فريق الخبراء بشأن التنقل، بسبب تأجيل الاجتماع إلى عام ٢٠١٩.

٥٤-١٩ ويعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية إلى الدورة التدريبية عن الربط بين شبكات النقل ولوجستيات النقل، نظرا لأن الدورة التي كانت مقررة لعام ٢٠١٩ عُقدت في عام ٢٠١٨.

#### الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٥٥-١٩ يعزى الفرق في بند الوثائق التداولية إلى تقارير لجنة النقل، بسبب تنظيم دورات اللجنة مرة كل سنتين، حسبما نص عليه قرار اللجنة ١/٧١.

٥٦-١٩ ويعزى الفرق في بند تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات أساسا إلى اجتماعات الأفرقة العاملة المعنية بشبكة الطرق السريعة الآسيوية، وبالسكك الحديدية العابرة لآسيا، وبالموانئ الجافة، بسبب عقدها مرة كل سنتين.

٥٧-١٩ ويعزى الفرق في بند المواد التقنية أساسا إلى المواد التقنية المتعلقة بالربط بين شبكات النقل وبلوجستيات النقل، بسبب وقف اثنين من المواد التقنية.



## البرنامج الفرعي ٤ البيئة والتنمية

### ١ - الهدف

٥٨-١٩ يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه في القضاء على الآثار السلبية للنمو على البيئة الطبيعية والمبنية وتحسين رفاه الإنسان والرخاء المشترك في السياق الحضري والريفي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

### ٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٥٩-١٩ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة)، والهدف ٦ (ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة)، والهدف ١١ (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)، والهدف ١٢ (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة)، والهدف ١٣ (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره)، والهدف ١٤ (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة)، والهدف ١٥ (حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي)، والهدف ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

### ٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

#### إدماج المنظور البيئي في تخطيط التنمية وتنفيذها

منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي أسرع المناطق نمواً في العالم وتمتلك إمكانات هائلة تؤهلها لتحسين أداؤها البيئي في عدة مجالات، بما في ذلك إدارة الموارد الطبيعية، وإدارة النفايات، والعمل المناخي. وتشير عدة اتجاهات إلى مجالات لفرص تكثيف العمل البيئي في المنطقة. وعلى سبيل المثال، تشير تقارير صدرت مؤخراً إلى المنطقة كانت مسؤولة في عام ٢٠١٧ عما نسبته ٦٥ في المائة من الاستهلاك العالمي للموارد الطبيعية بينما كانت تنتج قرابة ٣٦ في المائة من الناتج الاقتصادي العالمي. ومن حيث كثافة الموارد، يعني ذلك أن الأمر يتطلب نحو ضعف حجم الموارد لإنتاج دولار واحد من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة مقارنةً ببقية العالم. وتُولد مدن المنطقة نحو ١,٣٧ مليون طن من النفايات الصلبة في البلديات يومياً، يتسرب ما يصل من ٩٠ في المائة منها إلى البيئة أو يجري التخلص منه بشكل غير ملائم. ومن أجل تخفيف تلك الاتجاهات، أجرى البرنامج الفرعي بحوثاً وتحليلات متوجهة نحو السياسات وعمل مع الحكومات في مشاريع ميدانية لإظهار فوائد إدراج البيئة ضمن التخطيط الإنمائي.



غلاف المنشور المعنون: توقعات بشأن الاستدامة في منغوليا  
Sustainability Outlook of Mongolia، الذي وضعته اللجنة  
وحكومة منغوليا وتم إطلاقه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في أولانباتار.

وفي عام ٢٠١٨، أجرى البرنامج الفرعي تحليلاً أظهر الجدوى الاقتصادية لتعزيز كفاءة إدارة الموارد. وبين التحليل، في جملة نتائج، أن حدوث تحسُّن بنسبة ١ في المائة في كفاءة الموارد يمكن أن يُدر فوائد نقدية للمنطقة تصل إلى ٢٧٥ بليون دولار، وهو مبلغ يعادل ٥١ في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر السنوي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ولاختبار هذه الأفكار، نفذ البرنامج الفرعي مشاريع بشأن الإدارة البيئية. وشملت هذه المشاريع العمل مع الوزارات الحكومية والسلطات المحلية في ستة بلدان على إعداد نماذج منخفضة التكلفة ومجدية من الناحية المالية للمراكز المتكاملة لاسترجاع الموارد والعمل مع بلدين على اعتماد نُهج أكثر دائرية إزاء إدارة النفايات البلاستيكية تعيد النفايات البلاستيكية مرة أخرى إلى دورة الإنتاج عوضاً عن التخلص منها. وإضافة إلى ذلك، قدم البرنامج الفرعي الدعم إلى الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات على الصعيد الوطني وصعيد البلديات لدعم تنفيذ عدد من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالبيئة. واستتبَّح ذلك تقديم الدعم لمنغوليا من خلال إعداد توقعات بشأن الاستدامة تقرر بوجود أربعة مجالات شاملة لعدة قطاعات لدعم الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، ألا وهي إدارة المياه، وتخطيط الأراضي، والاستخدام الصناعي للموارد الطبيعية، والسياحة المستدامة؛ وتقديم الدعم لبلدين في وضع وتطبيق نُهج سياسي متكامل للتنمية الحضرية المراعية للمحيطات والمستجيبة للمناخ يجري تكيفه مع النظم الجزرية من خلال مشروع المدن المفتوحة؛ وتقديم الدعم إلى بلد واحد في التعجيل بتنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

#### النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في بلوغ النتيجة المتوخاة، وهي تحسين وضع السياسات والممارسات الإنمائية في الدول الأعضاء من خلال إدماج الأولويات البيئية، في مجالات تشمل إدارة الموارد، والنفايات، والتنمية الحضرية المستدامة.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة إنشاء مراكز متكاملة لاسترجاع الموارد في ستة بلدان نامية، يجري من خلالها تغيير الممارسات التقليدية المتعلقة بالجمع والنقل والتصرف إلى النهج القائمة على تحويل النفايات إلى موارد، وبذلك يتم تحويل النفايات العضوية إلى ما يمكن تسويقه من السماد العضوي والغاز الحيوي والكهرباء النظيفة، واعتماد حكومة منغوليا التقرير المتعلق بتوقعات الاستدامة في منغوليا (انظر الشكل).

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

١٩-٦٠ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي تعزيز السياسات والاستراتيجيات والأطر القائمة على الأدلة التي تحقق تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، بما في ذلك المنظورات الجنسانية، على الصعيد الوطني وفي المناطق الحضرية والريفية على السواء، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من السياسات والاستراتيجيات والأطر الاثنتي عشرة التي وُضعت.

## ٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

## عمليات سياساتية شاملة للجميع ومتكاملة للإدارة الفعالة لتغير المناخ والموارد الطبيعية

تتعرض البيئتان الطبيعية والمبنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لخطر جسيم من تبيد الموارد، وانتشار تدهور النظم الإيكولوجية، والتلوث وتغير المناخ من فعل البشر. وسيؤدي اتباع سياسات فعالة قائمة على الأدلة تمكّن الدول الأعضاء ومدنها والجهات صاحبة المصلحة من تعزيز الإدارة المستدامة للموارد وتعجيل العمل المناخي إلى بناء الأساس للتنمية المستدامة في المنطقة. ومن الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة لتوجيه التنمية نحو مستقبل شامل للجميع ومستدام بيئياً في المناطق الريفية والحضرية على السواء.

وسيعود اعتماد نهج قائم على المجتمع ككل بالنفع على كفاءة حماية البيئة وإدارتها بشكل ملائم، إذ تُدار البيئة أساساً من جانب أصحاب المصلحة، سواء كانوا من الجهات الفاعلة من القطاع الخاص التي تعتمد على البيئة والموارد الطبيعية كمدخلات في نظم إنتاجها أو كانوا من المزارعين والصيادين الذين تعتمد سبل كسب عيشهم مباشرة على البيئة الطبيعية. ولا تُشكّل التغيرات البيئية مسائل وطنية مجردة؛ فهي تتبدى محلياً في المدن في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتقود القرارات المتخذة بشأن استخدام الأراضي والموارد في المناطق الحضرية عمليات الانتقال نحو مستقبل أكثر استدامة، وتضطلع بدور رئيسي في إضفاء الطابع المحلي على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة. وعلاوة على ذلك، تسهم مشاركة الأوساط الأكاديمية في كفاءة استناد تلك السياسات إلى أرضية صلبة من العلوم. ولا يمكن وضع السياسات البيئية وسياسات التنمية المستدامة الوطنية ودون الوطنية وتنفيذها ورصدها بالكامل وبفعالية في غياب مشاركة حقيقية من أصحاب المصلحة. غير أن صناعات السياسات لا يقومون دوماً بإشراك أصحاب المصلحة في عملية مشتركة لصنع السياسات البيئية وتنفيذها، وهو ما يعزى إما إلى الافتقار للإرادة السياسية أو الافتقار للفهم والقدرة اللازمين لإعداد عمليات ملائمة لمشاركة أصحاب المصلحة في مندييات السياسات.

وفي عام ٢٠١٨، أسهم البرنامج الفرعي في تعزيز الأدلة الداعمة لعملية صنع القرارات البيئية، من خلال إجراء استعراض مستفيض لأهداف التنمية المستدامة التي تركز على البيئة، ألا وهي الأهداف ٦ و ٧ و ١١ و ١٢ و ١٥. وأفضى إصدار توصيفات للأهداف قائمة على الأدلة وما اقترن بها من عقد موائد مستديرة لأصحاب المصلحة المتعددين أثناء الدور الخامسة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة إلى توصيات سياساتية تتعلق بإحراز تقدم بشأن تلك الأهداف في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مع الإقرار بأوجه الترابط القائمة عبر إطار أهداف التنمية المستدامة. وقدم البرنامج الفرعي الدعم القطري المباشر لترجمة الالتزامات الإقليمية بشأن الأهداف البيئية إلى إجراءات وطنية تتصل بإعداد تقارير جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسري لانكا وكيريباس المقدمة للاستعراضات الوطنية الطوعية لعام ٢٠١٨، من خلال المساعدة التقنية وتدريب أصحاب المصلحة على المشاركة، وإعداد تقارير تيمور - ليشتي وفيجي وكازاخستان وكمبوديا ومنغوليا المقدمة للاستعراضات الوطنية الطوعية لعام ٢٠١٩.

## التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي في محدودية المعارف والقدرات اللازمة لترجمة التوصيات السياساتية بإحراز تقدم بشأن أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالبيئة إلى حلول عملية، ولوضع وتنفيذ سياسات مصممة بطريقة تعاونية مع مؤسسات الأعمال والمجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة. وسيؤدي اعتماد نهج فعالة قائمة على أصحاب المصلحة المتعددين وصنع السياسات القائم على الأدلة، بدعم من التعاون الإقليمي، إلى توفير الأساس لشراكات أقوى، وتعميق أثر الأنشطة، وتعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال تنفيذ إجراءات طموحة دعماً لخطة عام ٢٠٣٠ ولتحقيق الأهداف المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ.

واستجابةً لذلك، سيدعم البرنامج الفرعي، في عام ٢٠٢٠، الدول الأعضاء في إعداد عمليات إشراك أصحاب المصلحة المتعددين بغرض إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالبيئة وتنفيذ تلك السياسات، مع التركيز على إدارة الموارد والعمل المناخي. وسيركز العمل التحليلي الذي تقوم به اللجنة على التنبؤ باستخدام الموارد الطبيعية بحيث تتمكن الدول الأعضاء من وضع وتطبيق حلول تقنية

تستهدف الحد من التأثير البيئي لذلك الاستخدام. وسيُقدّم الدعم إلى أصحاب المصلحة المتعددين من خلال حلقات عمل ودورات تدريبية تُعقد على الصعيدين الإقليمي والوطني. ويشمل هذا العمل التحليلي المنتجات المعرفية والمنشورات والأدوات اللازمة للتنبؤ باستخدام الموارد.

#### النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المقررة في بلوغ النتيجة المتوخاة، وهي تحسين قدرات الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المنتمين إليها في مجال إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في السياسات والاستراتيجيات والأطر على الصعيد الوطني في المناطق الحضرية والريفية على السواء، مع التركيز على العمل المناخي وإدارة الموارد الطبيعية.

وستشمل الأدلة التي تُثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، وضع سيناريوهات واعتماد سياسات أو خطط أو برامج من جانب الدول الأعضاء لتفعيل الإجراءات المتعلقة بالبيئة والمناخ على المستويات المختلفة، أخذاً في الاعتبار مساهمات جهات شتى من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية ومؤسسات الأعمال والمجتمع المدني.

وسوف تُثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

#### مقاييس الأداء

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
قيام الدول الأعضاء بإعداد سيناريوهات أو سياسات أو خطط أو برامج لتفعيل الإجراءات المتعلقة بالبيئة والمناخ على المستويات المختلفة، أخذاً في الاعتبار مساهمات جهات شتى من أصحاب المصلحة	محدودية السيناريوهات أو السياسات أو الخطط أو البرامج المعززة من جانب الدول الأعضاء لتفعيل الإجراءات المتعلقة بالبيئة والمناخ على المستويات المختلفة، أخذاً في الاعتبار مساهمات جهات شتى من أصحاب المصلحة	عدم وجود أو محدودية السيناريوهات أو السياسات أو الخطط أو البرامج الموضوعية من جانب الدول الأعضاء لتفعيل الإجراءات المتعلقة بالبيئة والمناخ على المستويات المختلفة، أخذاً في الاعتبار مساهمات جهات شتى من أصحاب المصلحة

٦١-١٩ وتشمل القرارات التالية الصادرة عن الجمعية العامة للولايات الرئيسية المنوطة بالبرنامج الفرعي: القرارات ٢٢٢/٧١ بشأن العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، ٢٠١٨-٢٠٢٨، و ٢٥٦/٧١ بشأن الخطة الحضرية الجديدة، و ٢٢٥/٧٢ بشأن مكافحة العواصف الرملية والترابية. وأنيطت بالبرنامج الفرعي في عام ٢٠١٨ الولاية الجديدة التالية: قرار اللجنة ٤/٧٤ بشأن تنفيذ الإعلان الوزاري المتعلق بالبيئة والتنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ٢٠١٧. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المسندة إليه، والتي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته التشريعية.

#### ٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٦٢-١٩ يعرض الجدول ١٩-٤ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ١٩-٤

البرنامج الفرعي ٤ : المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

العدد المقرر العدد الفعلي العدد المقرر العدد المقرر  
لعام ٢٠١٨ لعام ٢٠١٨ لعام ٢٠١٩ لعام ٢٠٢٠

المنجزات المستهدفة المعدودة

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

الوثائق التبادلية (عدد الوثائق) ٣ ٧ ٢ ٣

تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات) ٥١ ٥٤ ٤٦ ٣٣

باء - توليد المعرفة ونقلها

المشاريع الميدانية ومشاريع التعاون التقني (عدد المشاريع) ٧ ١٠ ٨ ٧

الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام) ٧,٥ ٧,٥ ٢ ٤

المنشورات (عدد المنشورات) ٢ ٢ ٣ ٣

المواد التقنية (عدد المواد) ٦ ١٢ ٥ ٤

المنجزات المستهدفة غير المعدودة

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٦٣-١٩ يعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التبادلية أساساً إلى التقارير المقدمة إلى لجنة البيئة والتنمية والتقارير المقدمة إلى منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة، وذلك بسبب زيادة عدد الوثائق المطلوبة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء.

٦٤-١٩ ويعزى الفرق في بند المشاريع الميدانية ومشاريع التعاون التقني أساساً إلى مشروع بناء القدرات المتعلقة بالتنمية الحضرية المستدامة، وذلك بسبب الزيادة في الموارد الخارجة عن الميزانية في هذا المجال.

٦٥-١٩ ويعزى الفرق في بند المواد التقنية إلى الوثائق المتعلقة بالبيئة والتنمية (الموجزات السياسية والمنتجات المعرفية ودراسات الحالات)، وذلك بسبب تزايد عدد المواد التقنية اللازمة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٦٦-١٩ يعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التبادلية إلى التقارير المقدمة إلى لجنة البيئة والتنمية، وذلك بسبب تنظيم دورات اللجنة في سنوات متناوبة، على النحو المنصوص عليه في قرار اللجنة ١/٧١.

- ٦٧-١٩ ويعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات أساسا إلى الاجتماعات التحضيرية السنوية دون الإقليمية لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة، بالنظر إلى أن هذه الاجتماعات أصبحت مبرمجة حالياً في إطار كل عنصر من البرنامج الفرعي ٨، باعتبارها اجتماعات لأفرقة الخبراء بشأن التنمية المستدامة.
- ٦٨-١٩ ويعزى الفرق في بند المواد التقنية إلى دليل المبادئ التوجيهية ودليل التدريب المتعلقين بإطار لقاعدة بيانات إقليمية بشأن الميكنة الزراعية، بالنظر إلى أن هذه المواد قد أنجزت وليست متكررة.



## البرنامج الفرعي ٥

### تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها

#### ١ - الهدف

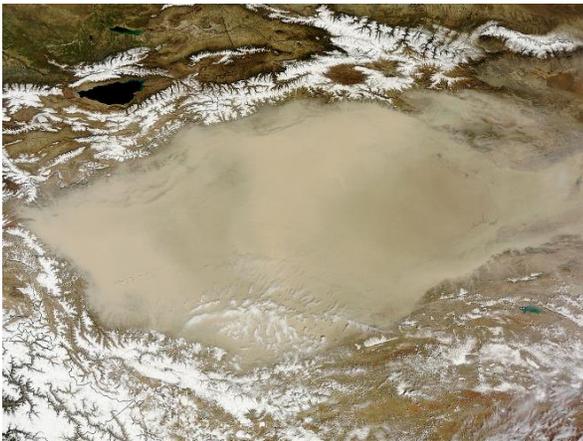
١٩-٦٩ يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه، في النهوض بالإدماج الرقمي والتطبيقات الفضائية لتعزيز القدرة على مواجهة الكوارث في آسيا والمحيط الهادئ.

#### ٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٩-٧٠ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف ٤ (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع)، والهدف ٥ (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، والهدف ٩ (إقامة بني تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار)، والهدف ١٣ (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره)، والهدف ١٥ (حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي)، والهدف ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

#### ٣ - أعضاء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

### الاستفادة من الابتكارات الرقمية والتطبيقات الفضائية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة



يمكن ملاحظة علامات الجفاف والعواصف الغبارية من الفضاء قبل أن تظهر على الأرض بوقت طويل. المصدر: جيف شمالتز، فريق موديس للاستجابة السريعة، مركز ناسا/غودارد للطيران الفضائي.

باعتبارها أول لجنة إقليمية تضع برنامجاً مخصصاً للتطبيقات الفضائية، تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ منتصف التسعينات بربط مقدمي خدمات البيانات المستمدة من النظم الفضائية بالمستخدمين توخياً للفعالية في القدرة على مواجهة الكوارث وتحقيق التنمية المستدامة. ومن خلال منصة التعاون الإقليمي هذه، تقوم الدول الأعضاء التي تتراد الفضاء مثل الاتحاد الروسي، وتايلند، وجمهورية كوريا، والصين، والهند، واليابان بتقديم المشورة في مجال السياسات وتكييف الأدوات لتعمل في سياق ارتفاع مخاطر الكوارث في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، مثل سري لانكا، وفيجي، وقيرغيزستان، وكمبوديا، ومنغوليا، وميانمار.

وقد أدت الرقمنة إلى إتاحة تلك التطبيقات بشكل متزايد للجميع على الأجهزة الذكية المحمولة، مما أدى بدوره إلى انتشار فائدة المعلومات الجغرافية المكانية. وجدير بالذكر أنه مع زيادة تركيز الجمعية العامة في خطة

عام ٢٠٣٠ على الأهداف البيئية (في مقابل الأهداف الإنمائية للألفية)، فقد أقرت بالمساهمة التي يمكن أن تقدمها بيانات رصد الأرض لوضع السياسات ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وقد ازدادت الحاجة إلى مثل هذه المعلومات الجغرافية المكانية بفعل تأثيرات تغير المناخ. وقدم تقرير اللجنة الرئيسي عن الكوارث في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٧ دليلاً على أن مخاطر الكوارث تفوق القدرة على مواجهتها، وأن المنطقة تشهد تحولاً مثيراً للقلق في جغرافية وكثافة الجفاف. ونظرًا لوجود مساحات متزايدة من الأراضي وتزايد عدد الفقراء المعرضين لمثل هذه الكوارث، دعا أعضاء اللجنة والأعضاء المنتسبين لها إلى تعاون إقليمي أكبر، وتبادل مفتوح للبيانات الجغرافية المكانية، والتوسع في بناء القدرات.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، اجتمع وزراء الحكومة وقادة مجتمع الفضاء من أكثر من ثلاثين دولة في المنطقة في بانكوك لحضور المؤتمر الوزاري الثالث المعني بالتطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ. وتمخض المؤتمر الوزاري عن نتيجتين رئيسيتين هما الإعلان الوزاري بشأن التطبيقات الفضائية من أجل التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ، وهو أول إعلان يصدر على المستوى الوزاري منذ عقدين، وخطة عمل آسيا والمحيط الهادئ بشأن التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة للفترة (٢٠١٨-٢٠٣٠). وتمثل خطة العمل مخططاً منسقاً وشاملاً ومدفوعاً بالاحتياجات القطرية على الصعيد الإقليمي، يستفيد من الابتكارات في مجال التطبيقات الفضائية والجغرافية المكانية والرقمية لدعم البلدان، ولا سيما تلك ذات الاحتياجات الخاصة، في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وتتوافق خطة العمل بشكل تام مع خريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في آسيا والمحيط الهادئ، وتحدد ١٨٨ إجراءً في المجالات المواضيعية التالية: (أ) إدارة مخاطر الكوارث؛ و (ب) إدارة الموارد الطبيعية؛ و (ج) الاتصال الإلكتروني؛ و (د) التنمية الاجتماعية؛ و (هـ) الطاقة؛ و (و) تغير المناخ. وقد تم تصميم جميع الإجراءات الـ ١٨٨ لتسهم بشكل كبير في ٣٧ غايةً من ١٤ هدفاً من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

#### النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي التزام الدول الأعضاء بتنسيق الجهود والعمل بشكل مشترك من أجل استخدام التطبيقات الفضائية لتحقيق الأهداف المحددة في خطة عام ٢٠٣٠ وتعهداتها بدعم تنفيذ خطة العمل على المستويين الوطني والإقليمي.

وتشمل الأدلة التي تُثبت هذه النتيجة اعتماد المشاركين في المؤتمر الوزاري للإعلان الوزاري وخطة العمل اللذين سيوجهان العمل بشأن التطبيقات الفضائية في آسيا والمحيط الهادئ للعقد القادم.

وُثبتت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

١٩-٧١ وقد تم جزئياً تحقيق إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي تعزيز الآليات الإقليمية بغية التصدي بفعالية للتحديات المشتركة والفرص المتاحة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيقات تكنولوجيا الفضاء والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها من أجل تحقيق التنمية المرنة والمستدامة، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من الوثائق والإعلانات والبيانات والقرارات الثمانية التي اتخذتها الدول الأعضاء لدعم التعاون الإقليمي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيقات تكنولوجيا الفضاء والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، بما يتماشى مع توصيات اللجنة. فعلى سبيل المثال، في المؤتمر الوزاري الثالث المعني بالتطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، اعتمدت الدول الأعضاء الإعلان الوزاري بشأن التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ وخطة عمل آسيا والمحيط الهادئ بشأن التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة للفترة (٢٠١٨-٢٠٣٠). وفي الدورة الثانية للجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار، أوصت ١٢ دولة من الدول الأعضاء اللجنة بالموافقة على تحديثات الخطة الرئيسية لطريق المعلومات الفائق

السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ووثيقة إطار التعاون الإقليمي لطريق المعلومات الفائقة السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، مع الإشارة أيضاً إلى النتائج المؤسسية للدورة الثانية للجنة التوجيهية لطريق المعلومات الفائقة السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

#### ٤ - أعضاء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

##### التنفيذ دون الإقليمي المتقدم لطريق المعلومات الفائقة السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

تشكل الفجوة الآخذة في الاتساع في مجال النطاق العريض والفجوات في القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تحدياً إنمائياً عاجلاً. وتوفر التكنولوجيات الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، بيانات ومعلومات وقدرة على الاستبصار منقطعة النظير. ومع ذلك، تعتمد هذه التكنولوجيات على توافر وموثوقية الاتصال بتقنية النطاق العريض والقدرات البشرية. وتعيق الفجوة الرقمية الآخذة في الاتساع الفرص الاجتماعية والاقتصادية، مما يعرقل بناء قدرات الحكومات في مجال القدرة على مواجهة الكوارث والتحول إلى مجتمع واقتصاد رقميين. وبالتالي أضحى الافتقار إلى الاتصال والقدرات بمثابة عقبة في مسار التنمية المستدامة في المنطقة.

وقد اتسعت الفجوات في إمكانية الاتصال الإلكتروني والقدرات في المنطقة على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية. فعلى سبيل المثال، في حين يتمتع ٤٠ في المائة من سكان جمهورية كوريا بالنفوذ إلى النطاق العريض، فإن أقل من ٢ في المائة من الناس في أكثر من ١٦ دولة في آسيا والمحيط الهادئ يحصلون على نفوذ مماثل. وفي عام ٢٠١٦، أطلقت البلدان الأعضاء في اللجنة مبادرة طريق المعلومات الفائقة السرعة لآسيا والمحيط الهادئ، من أجل دعم الاتصال الإقليمي بتقنية النطاق العريض، وتطوير القدرات البشرية والمؤسسية ذات الصلة.

وفي عام ٢٠١٨، أيدت جميع البلدان الأعضاء في اللجنة التحديثات المدخلة على الخطة الرئيسية لطريق المعلومات الفائقة السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ باعتبارها خريطة طريق إقليمية للتحويل الرقمي في المنطقة. ولدعم تنفيذ الخطة الرئيسية، أجرى البرنامج الفرعي تحليلاً للثغرات في البنية التحتية الإقليمية، وقدم توصيات سياسية لزيادة القدرة على تحمل تكاليف النطاق العريض، واقترح خيارات للتمويل، وقام ببناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال عمل المركز التابع للجنة للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في آسيا والمحيط الهادئ.

##### التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي في تلبية الاحتياجات المحددة للمنطقة دون الإقليمية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من قبيل محدودة توافر شبكات النطاق العريض في المنطقة دون الإقليمية والقدرة على تحمل تكاليفها، وهي التي يمكن أن تدعم توسعة النطاق العريض على الصعيد الوطني، وبناء مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى المسؤولين الحكوميين.

واستجابة لذلك، وضمن إطار طريق المعلومات الفائقة السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ وبرنامج مركز التدريب المتعلق بتنمية القدرات، سيدعم البرنامج الفرعي في عام ٢٠٢٠ وضع وتنفيذ مبادرات شبكة النطاق العريض على الصعيد دون الإقليمي في إطار الخطط دون الإقليمية لتنفيذ طريق المعلومات الفائقة السرعة، وذلك من خلال تحديد الثغرات في البنية التحتية واقترح خيارات التمويل، بما في ذلك إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، ووضع الأطر اللازمة للتعاون فيما بين البلدان الواقعة على طول ممرات الربط بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد بدأت بعض المناطق دون الإقليمية في عام ٢٠١٨ بعملية وضع الخطة؛ وسوف تتوسع تلك العملية لتشمل جميع المناطق دون الإقليمية، وستؤدي إلى التنفيذ الكامل لطريق المعلومات الفائقة السرعة في عام ٢٠٢٠. وسيركز مركز التدريب على إطلاق برنامجي التدريري وسيضيف الطابع المحلي عليه لفائدة الموظفين الحكوميين الذين سيكتسبون المعارف التي يحتاجونها لتطوير سياسات وتطبيقات

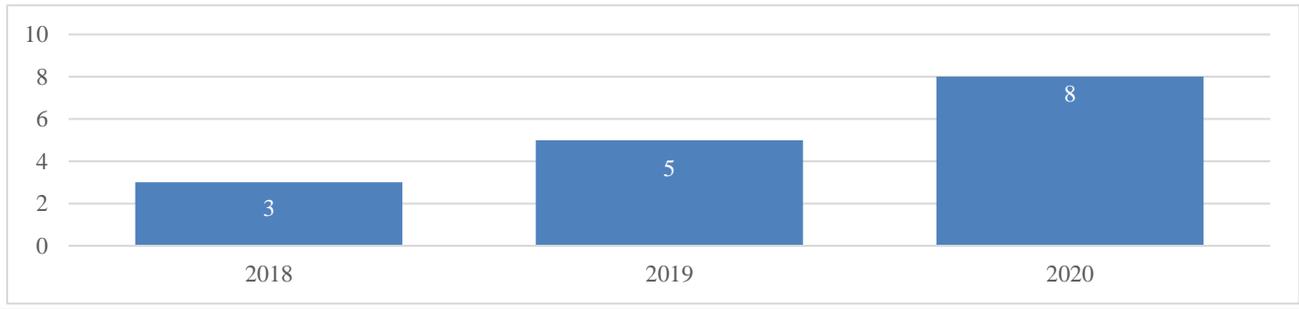
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيتم التركيز بشكل خاص على وسط آسيا والمحيط الهادي، حيث تبرز بشكل كبير الثغرات في الاتصال بتقنية النطاق العريض وفي القدرات ذات الصلة به.

#### النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في النتيجة المتوخاة، وهي توسيع نطاق تغطية النطاق العريض والقدرة على تحمل تكاليفه في المناطق التي لم تكن تحصل على تلك الخدمات في السابق أو تحصل عليها بشكل منقوص في منطقة آسيا الوسطى والمحيط الهادي. وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، اعتماد ثماني مبادرات لشبكات عريضة النطاق تعكس زيادة في القدرة على التغطية (بنسبة ٥ في المائة) لشبكات النطاق العريض المنفذة في إطار خطط التنفيذ على الصعيد دون الإقليمي لطريق المعلومات الفائق السرعة، على النحو المبين في الجدول أدناه.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد مبادرات شبكة النطاق العريض الموضوعية والمنفذة في إطار خطط التنفيذ على الصعيد دون الإقليمي لطريق المعلومات الفائق السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادي



تحسن تغطية مبادرات شبكة النطاق العريض (بنسبة ٥ في المائة) الموضوعية والمنفذة في إطار خطط التنفيذ المتعلقة بطريق المعلومات الفائق السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادي

١٩-٧٢ تشمل القرارات التالية الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الولايات الرئيسية المنوطة بالبرنامج الفرعي: قرار الجمعية العامة ٧٧/٧٢ بشأن التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية و ١٣٢/٧٢ بشأن التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية، وقرار المجلس ٢٧/٢٠١٦ بشأن تعزيز الترتيبات المؤسسية المتعلقة بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية. وقد أسندت الولاية الجديدة التالية إلى البرنامج الفرعي في عام ٢٠١٨: قرار اللجنة ٦/٧٤ بشأن النهوض بالإحصاءات المتعلقة بالكوارث في منطقة آسيا والمحيط الهادي. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

#### ٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٩-٧٣ يعرض الجدول ١٩-٥ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ١٩-٥

البرنامج الفرعي ٥: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
<b>المنجزات المستهدفة المعدودة</b>			
<b>ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء</b>			
٥	١٦	٢	٥
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
٣٨	٣٨	٣٥	٣٦
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)			
<b>باء - توليد المعارف ونقلها</b>			
٦	٩	٦	٦
المشاريع الميدانية ومشاريع التعاون التقني (عدد المشاريع)			
١٢	١٢	١٤	١٤
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)			
صفر	صفر	١	١
المنشورات (عدد المنشورات)			
١٠	٧	٨	٩
المواد التقنية (عدد المواد)			
<b>المنجزات المستهدفة غير المعدودة</b>			
<b>جيم - المنجزات المستهدفة الفنية</b>			
التشاور والمشورة والدعوة			
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية			
<b>دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال</b>			
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية			
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام			
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط			

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

- ٧٤-١٩ يعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية أساساً إلى التقارير المقدمة إلى لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار، وذلك بسبب زيادة عدد الوثائق المطلوبة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء.
- ٧٥-١٩ ويعزى الفرق في بند المشاريع الميدانية ومشاريع التعاون التقني إلى مشاريع بناء القدرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشاريع بناء القدرات المتعلقة بتطبيقات تكنولوجيا الفضاء، وذلك بسبب توافر زيادة في الموارد الخارجة عن الميزانية في هذا المجال.
- ٧٦-١٩ ويعزى الفرق في بند المواد التقنية إلى الورقات التقنية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نظراً إلى أن هذه المواد التي كانت مقررة للسنة ٢٠١٨، سوف تُنتج في أوائل عام ٢٠١٩.

## الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٧٧-١٩ يعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية أساسا إلى التقارير المقدمة إلى لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار، وذلك بسبب تنظيم دورات اللجنة مرة كل سنتين، على النحو المنصوص عليه في قرار اللجنة ١/٧١.

٧٨-١٩ ويعزى الفرق في بند المواد الفنية أساسا إلى الورقات التقنية بشأن إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث والحد من مخاطر الكوارث، وذلك بسبب إصدار تلك المواد مرة كل سنتين.



## البرنامج الفرعي ٦ التنمية الاجتماعية

### ١ - الهدف

١٩-٧٩ يتمثل الهدف الذي يسهم فيه هذا البرنامج الفرعي، في تحقيق مجتمعات شاملة للجميع تكفل الحماية والتمكين والمساواة بين الجميع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

### ٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٩-٨٠ يتواءم هذا الهدف مع أهداف التنمية المستدامة ١ (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف ٣ (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)، والهدف ٥ (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، والهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف ١٠ (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها).

### ٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

#### توافق الآراء الإقليمي للحد من عدم المساواة وسد الفجوة بين الجنسين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ



العمل من أجل المشاركة الكاملة لكبار السن في المجتمعات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

تعاني منطقة آسيا والمحيط الهادئ من تباين كبير ومتزايد في الدخل والحصول على الفرص على السواء، وتختلف شرائح كبيرة من السكان خلف الركب. وتواجه مجموعات محددة، مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين وكبار السن، عقبات كبيرة تحول دون مشاركتهم الكاملة في المجتمع والتمتع بحقوقهم. ويؤدي ضعف قاعدة الأدلة إلى جعل التصدي لتلك المسائل أكثر تعقيداً.

واعترافاً بالتحديات، قدمت اللجنة الدعم التقني وفي مجال بناء القدرات من أجل تطوير الأدلة، بسبل تشمل وضع أدوات تقييم لتعزيز جمع البيانات وتحليلها. واعتمدت الدول الأعضاء أطراً إقليمية، مثل استراتيجية إنشيو من أجل "إحقاق الحق" للأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ، والوثيقة الختامية للاجتماع الحكومي الدولي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن ثالث استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد الدولية

للشيخوخة، والإعلان الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ بشأن النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. كما كلفت الدول الأعضاء البرنامج الفرعي بتقديم الدعم لها في تنفيذ التوصيات المتعلقة بتلك الالتزامات. وعلاوة على ذلك، اعتمدت الدول الأعضاء الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (انظر قرار الجمعية العامة ١٩٥/٧٣)، الذي دُعيت فيه اللجان الإقليمية وغيرها من العمليات الإقليمية إلى استعراض تنفيذ الاتفاق العالمي داخل مناطقها، اعتباراً من عام ٢٠٢٠.

وفي عام ٢٠١٨، قدم البرنامج الفرعي الدعم التقني وفي مجال بناء القدرات من أجل وضع سياسات قائمة على الأدلة للحد من عدم المساواة في مختلف البلدان. وتم وضع العديد من الأدوات التحليلية وأدوات بناء القدرات، بما في ذلك أدوات لتصميم وتنفيذ مبادرات الحماية الاجتماعية الشاملة لتشمل الفئات المهمشة. ويدعم البرنامج الفرعي أيضا البلدان في إجراء قياس أكثر دقة لانعدام المساواة في الفرص، من خلال أدلة خاصة بكل قطاع، حيث استحدثت أدوات لتحديد الفئات الأكثر تخلفا عن الركب.

ويتمثل التحدي في ارتفاع نسبة النساء في الفئات الأكثر تخلفا عن الركب عن نسبة الرجال فيها. واستجابة لذلك، قاد البرنامج الفرعي مبادرات لبناء قدرات الأجهزة الوطنية المعنية بالمرأة ووزارات المالية والوزارات التنفيذية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا. وتناولت تلك المبادرات الشواغل الجنسانية في عمليات التخطيط والميزنة الوطنية بهدف الحد من التفاوت بين الجنسين في جميع الجوانب. وبالنظر إلى محدودية البيانات المتاحة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة الإقليمية، قدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية في عام ٢٠١٨ إلى أذربيجان، وباكستان، وسري لانكا، وفيرغيزستان وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) بشأن إحصاءات الإعاقة. وشارك ما مجموعه ١٧ بلدا في مشروع اللجنة لبناء القدرات في مجال إحصاءات الإعاقة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٨. وأجرى البرنامج الفرعي أيضا دورة تدريبية بشأن تصميم سياسات المعاشات التقاعدية الشاملة بالتعاون مع حكومة ماليزيا، واستهدف عشرة بلدان في المنطقة. ودعمنا موضوع الدورة الرابعة والسبعين للجنة، أعد البرنامج الفرعي دراسة بعنوان عدم المساواة في آسيا والمحيط الهادي في عهد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تقدم استعراضا شاملا لتجاهات عدم المساواة في المنطقة الإقليمية وتشمل جميع أبعاد عدم المساواة.

#### النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في النتيجة المتوخاة، وهي التزام الدول الأعضاء في اللجنة بالحد من عدم المساواة من خلال سياساتها. وتشمل الأدلة التي تُثبت هذه النتيجة اعتماداً أول قرار لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الإقليمية بشأن عدم المساواة، وقرار اللجنة ١١/٧٤ المعنون "تعزيز التعاون الإقليمي للتصدي لجميع أشكال عدم المساواة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ"، وإدخال إصلاحات في مجال السياسة العامة لتلبية احتياجات كبار السن في جزر كوك، وعرض مبادرات رامية إلى تطبيق مبادئ الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في تخطيط برامج جديدة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا، واعتماد خمس خطط عمل وطنية من أجل تحسين إحصاءات الإعاقة. وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

١٩-٨١ تم تحقيق إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي تعزيز السياسات الوطنية القائمة على الأدلة والتي تهدف إلى الحد من أوجه عدم المساواة ومعالجة آثار التحديات الديموغرافية، بما في ذلك المنظورات الجنسانية، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من الزيادة (من ستة إلى ثمانية) في عدد سياسات الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة، استنادا إلى الأطر الإقليمية التي تروج لها اللجنة، والرامية إلى الحد من أوجه عدم المساواة ومعالجة آثار التحديات الديموغرافية. وتشمل السياسات تلك التي اعتمدها الدول الأعضاء لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، ولتعزيز الميزنة المراعية للمنظور الجنساني.

#### ٤ - أعضاء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

##### السياسات الوطنية الشاملة الرامية إلى حماية وتمكين الفئات الضعيفة والمهمشة

قامت اللجنة في عام ٢٠١٨ بتحديد الفئات السكانية التي لم تستفد من إجمالي المكاسب التي تحققت في مجال التنمية الاجتماعية في المنطقة. وتمكن البرنامج الفرعي، من خلال استخراج بيانات تفصيلية على الصعيد القطري من الاستقصاءات الديموغرافية والصحية، من

التركيز بوضوح على الصعيد القطري، وتحديد البلدان ذات الثغرات الأكبر في مجال الحصول على الخدمات والفرص الاجتماعية والاقتصادية. وأثارت النتائج التي توصل إليها الاهتمام على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

#### التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي في تقديم الدعم للدول الأعضاء، نظراً إلى قدرتها المحدودة على تقييم عدم المساواة في الفرص ووضع حلول سياسية للتصدي له، وذلك، على سبيل المثال، بسبب عدم وجود بيانات مصنفة بهذا الشأن.

واستجابة لذلك، سيقوم البرنامج الفرعي في عام ٢٠٢٠ بالتوسع في نشر أعماله التحليلية وزيادة تكييف برامجه الخاصة ببناء القدرات من أجل معالجة شواغل محددة للدول الأعضاء، بسبل تشمل على سبيل المثال إيلاء الأولوية للشرائح الاجتماعية أو فئات السكان في بلدان محددة تكون الحاجة فيها إلى الحد من عدم المساواة أكثر إلحاحاً. وبناء على التعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب، سيعمل البرنامج الفرعي على إذكاء الوعي وزيادة مهارات واضعي السياسات في بناء حد أدنى للحماية الاجتماعية. ومن أجل مواصلة النهوض بالتمكين الاقتصادي للمرأة، سيركز البرنامج الفرعي على تشجيع المرأة على مباشرة الأعمال الحرة، وتعزيز حصولها على التمويل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء نظم إيكولوجية مؤاتية للمشاريع الحرة ومراعية للمنظور الجنساني. وعلاوة على ذلك، سيعزز البرنامج الفرعي المساعدة التقنية المقدمة إلى الحكومات في تنفيذ استراتيجيات إنشيوين ومنهاج عمل بييجين، مع التركيز على المبادرات المتخذة في مجال السياسات من أجل تعزيز إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن توفير الحماية الاجتماعية وفرص العمل الكريم لهم. كما سيقوم البرنامج الفرعي بنشر المنتجات المعرفية، وتعزيز التعاون التقني، وسيعمل بمثابة منبر لتبادل المعارف المتعلقة بالتحولات في الهياكل العمرية للسكان والهجرة الدولية.

وفي هذا الصدد، سيدعم البرنامج الفرعي المبادرات القطرية ذات الصلة، بما في ذلك المقترحات البرلمانية بشأن تعزيز الشيخوخة النشطة، والخطط أو البرامج الوطنية الرامية إلى تسخير العائد الديمغرافي، والإصلاحات لجعل الهجرة أكثر أمناً وتنظيماً ونظاماً. وسيشارك البرنامج الفرعي أيضاً في تنمية قدرات البلدان على تعزيز قاعدة الأدلة الديمغرافية في مجال شيخوخة السكان والهجرة.

#### النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في النتيجة المتوخاة، وهي زيادة قدرة الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على وضع وتنفيذ سياسات شاملة قائمة على الأدلة تدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

وستشمل الأدلة التي تُثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، زيادة في عدد المبادرات المتخذة في مجال السياسات الوطنية للتصدي لأوجه عدم المساواة والتشجيع على شمول الفئات الضعيفة والمهمشة، مع إيلاء الاعتبار إلى جملة أمور من بينها نوع الجنس والسن والدخل والثروة والإعاقة.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
وضع الدول الأعضاء في اللجنة لعدد متزايد من السياسات الشاملة اجتماعيا والمدعومة بالأدلة وتنفيذها لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب	تحديد الدول الأعضاء في اللجنة للمجالات ذات الأولوية بالنسبة للسياسات القطرية المتعلقة بمجموعات السكان المتخلفة عن الركب، بما في ذلك من خلال وضع قواعد أدلة ثابتة	معالجة الدول الأعضاء في اللجنة ذات القدرات المحدودة لعدم المساواة والفئات المهمشة من خلال السياسات

٨٢-١٩ تشمل القرارات التالية الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الولايات الرئيسية المسندة إلى البرنامج الفرعي: قرار الجمعية العامة ٢٣٧/٧١ بشأن الهجرة الدولية والتنمية و ١٩٥/٧٣ بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛ وقرار المجلس ٢٥/٢٠١٦ بشأن تنظيم وأساليب عمل لجنة السكان والتنمية في المستقبل. وأسندت الولاية الجديدة التالية إلى البرنامج الفرعي في عام ٢٠١٨: قرار اللجنة ٤/٧٤، بشأن التنمية المستدامة الشاملة لمسائل الإعاقة: تنفيذ إعلان بيجين، بما في ذلك مناهج العمل للتعميل بتنفيذ استراتيجية إنشيون، و ١١/٧٤، بشأن تعزيز التعاون الإقليمي للتصدي لعدم المساواة بجميع أشكاله في آسيا والمحيط الهادئ. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

#### ٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٨٣-١٩ يعرض الجدول ٦-١٩ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٦-١٩

البرنامج الفرعي ٦: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٩ المقررة لعام ٢٠٢٠

المنجزات المستهدفة المعدودة			
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء			
٥	٨	٢	٦
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)			
٢٣	٢٥	٢٥	٣٥
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)			
باء - توليد المعارف ونقلها			
٧	٩	٧	٨
المشاريع الميدانية والتعاون التقني (عدد المشاريع)			
٣	٤	٤	٦
المنشورات (عدد المنشورات)			
١٣	١٣	١٣	١٢
المواد التقنية (عدد المواد)			
المنجزات المستهدفة غير المعدودة			
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية			

المقررة لعام الفعالية لعام المقررة لعام المقررة لعام  
٢٠٢٠ ٢٠١٩ ٢٠١٨ ٢٠١٨

التشاور والمشورة والدعوة

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط

## ٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

### الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

- ١٩-٨٤ يعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية أساسا إلى التقارير المقدمة إلى الهيئات الحكومية الدولية لاجتماعاتها بشأن التنمية الاجتماعية، وذلك بسبب الزيادة في عدد الوثائق المعدة للاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء.
- ١٩-٨٥ ويعزى الفرق في بند المشاريع الميدانية ومشاريع التعاون التقني أساسا إلى مشاريع بناء القدرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وإدماج مسائل الإعاقة، نظرا لتوافر المزيد من الموارد الخارجة عن الميزانية في هذه المجالات.
- ١٩-٨٦ ويعزى الفرق في بند المنشورات إلى منشور التوقعات الاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بسبب إصداره في عام ٢٠١٨ الذي كان من المقرر أن يتم في عام ٢٠١٩.

### الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

- ١٩-٨٧ يعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية إلى التقارير المقدمة إلى لجنة التنمية الاجتماعية، وذلك بسبب تنظيم دورات اللجنة مرة كل سنتين، على النحو المنصوص عليه في قرار اللجنة ١/٧١، والتقارير المقدمة إلى الاجتماعات الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الاجتماعية، نظرا لتنظيم الاجتماعات حسب الحاجة.
- ١٩-٨٨ ويعزى الفرق في بند الخدمات الفنية للاجتماعات أساسا إلى اجتماعات لجنة التنمية الاجتماعية، وذلك بسبب تنظيم دورات اللجنة مرة كل سنتين، على النحو المنصوص عليه في قرار اللجنة ١/٧١، وإلى اجتماع الفريق العامل المعني بعقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص ذوي الإعاقة، ٢٠١٣-٢٠٢٢، نظرا إلى أن هذا المنجز المستهدف لم يكن واردا في برنامج العمل للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.
- ١٩-٨٩ ويعزى الفرق في بند المنشورات أساسا إلى مجلة التنمية المستدامة لآسيا والمحيط الهادئ، نظرا إلى أن البرنامج الفرعي ٦ يتولى إنتاجها مرة كل سنتين.



الإحصائية الوطنية، ولتصدير البيانات من أجزاء أخرى من الحكومة ولتوسيع استخدام الإحصاءات الرسمية في عملية صنع القرار. وعلى هذا الأساس، صاغ الخبراء إعلاناً لتنظر فيه الدول الأعضاء، وقد اعتمدهت اللجنة في دورتها السادسة.

#### النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في النتيجة المتوخاة، وهي موافقة الدول الأعضاء على تعزيز النظم الإحصائية الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وتشمل الأدلة التي تُثبت هذه النتيجة اعتماد الجزء الرفيع المستوى من لجنة الإحصاءات، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الإعلان المتعلق بتوجيه السياسات بمساعدة البيانات لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب. واجتمعت اللجنة للمرة الأولى بمشاركة واضعي السياسات من الكيانات الحكومية المعنية، مما يعكس الهدف من الإعلان ونطاقه.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٩٢-١٩ وقد تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي زيادة توافر المنتجات والخدمات الإحصائية الجيدة والمراعية للاعتبارات الجنسانية واستخدامها في متابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد الإقليمي، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من الإشارة إلى قاعدة البيانات الإحصائية للجنة في الوثائق المقدمة إلى منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة في دورته الخامسة، وفي مختلف منشورات اللجنة، ضمن منشورات أخرى (المجموع ١٣ وثيقة).

#### ٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

##### تقوية الروابط بين البيانات والسياسات العامة من أجل تحسين عملية صنع القرار

في عام ٢٠١٨، توصلت الدول الأعضاء في اللجنة إلى توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى اتباع نهج حكومي شامل من أجل تعزيز النظم الإحصائية الوطنية دعماً للخطط الوطنية والإقليمية والعالمية، بما فيها خطة عام ٢٠٣٠، على النحو الوارد في الإعلان المتعلق بتوجيه السياسات بمساعدة البيانات لضمان عدم ترك أحد خلف الركب. ويتضمن الإعلان تسعة التزامات، بما في ذلك إدماج تطوير الإحصاءات في خطط التنمية الوطنية، وتعزيز الأحكام التشريعية والدعوة إلى التوسع في استخدام الإحصاءات الرسمية من أجل صياغة السياسات العامة وتنفيذها ورصدها.

##### التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي في تقديم الدعم للدول الأعضاء في تنفيذ تلك الالتزامات على الصعيد الوطني. فعلى سبيل المثال، يتطلب تنفيذ تشريعات معززة التزام الحكومة بأكملها، بما في ذلك البرلمان، وليس فقط مكتب الإحصاء الوطني.

واستجابة لذلك، سيركز البرنامج الفرعي في عام ٢٠٢٠ على الأنشطة الرامية إلى تيسير التنفيذ الوطني للالتزامات، مثل إسداء المشورة بشأن إدماج البيانات في السياسات والتشريعات والسياسات المتعلقة بالإحصاءات، والدعوة إلى التوسع في استخدام الإحصاءات الرسمية بما يتماشى مع الالتزامات الواردة في الإعلان. فعلى سبيل المثال، ستقوم أمانة اللجنة بتنظيم حلقات عمل لتدريب الموظفين الحكوميين على استخدام أداة EPIC (ربط جميع السياسات العامة)، التي وضعها البرنامج الفرعي لتعزيز المشاركة والحوار بين منتجي ومستخدمي الإحصاءات الرسمية.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في النتيجة المتوخاة، وهي تعزيز النظم الإحصائية الوطنية في المنطقة الإقليمية. وستشمل الأدلة التي تُثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، دمج تطوير الإحصاءات بالخطط الإنمائية الوطنية، وسنّ أحكام تشريعية جديدة و/أو تحسين الأحكام التشريعية القائمة، والتوسع في استخدام الإحصاءات الرسمية في صياغة السياسات الوطنية وتنفيذها ورصدها. وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
إظهار خمسة بلدان على الأقل تحسنا في تنفيذها الإحصائية وذلك من خلال تقرير التقدم الذي أُعدّ للدورة السابعة للجنة في عام ٢٠٢٠	التنفيذ الوطني للالتزامات الواردة في الإعلان	الالتزام بالإعلان المتعلق بتوجيه السياسات بمساعدة البيانات لضمان عدم ترك أحد خلف الركب، الذي اعتمده الدول الأعضاء في اللجنة في عام ٢٠١٨

٩٣-١٩ يشمل القرار التالي الصادر عن الجمعية العامة الولاية الرئيسية المسندة إلى البرنامج الفرعي: القرار ٣١٣/٧١ بشأن أعمال اللجنة الإحصائية. وقد أُسندت الولايات الجديدة التالية إلى البرنامج الفرعي في عام ٢٠١٨: قرار اللجنة ٦/٧٤ بشأن النهوض بالإحصاءات المتعلقة بالكوارث في آسيا والمحيط الهادئ و ٨/٧٤ بشأن التعجيل بتنفيذ إطار العمل الإقليمي بشأن التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في آسيا والمحيط الهادئ. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠١٨

٩٤-١٩ يعرض الجدول ٧-١٩ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في بلوغ الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠٢٠-٢٠١٨.

الجدول ٧-١٩

البرنامج الفرعي ٧: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠١٨، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨ الفعالية لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٩ المقررة لعام ٢٠٢٠

المنجزات المستهدفة المعدودة

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

٤	١	١٥	٣
			وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
			الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)
٤٦	٢٢	٣٠	٢٨

باء - توليد المعارف ونقلها

المقررة لعام ٢٠٢٠	المقررة لعام ٢٠١٩	الفعالية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٨
٥	٥	٥	٥
١	١	١	١
٢	١	٢	١
المشاريع الميدانية ومشاريع التعاون التقني (عدد المشاريع)			
المنشورات (عدد المنشورات)			
المواد التقنية (عدد المواد)			
المنجزات المستهدفة غير المحدودة			
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية			
التشاور والمشورة والدعوة			
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية			
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال			
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية			
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام			
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط			

## ٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

### الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

- ٩٥-١٩ يعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية أساسا إلى التقارير المقدمة للجنة الإحصاءات، بسبب حدوث زيادة في عدد الوثائق المعدة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء.
- ٩٦-١٩ ويعزى الفرق في الخدمات الفنية المقدمة إلى الاجتماعات إلى اجتماعات لجنة الإحصاءات، بسبب حدوث زيادة في عدد الاجتماعات اللازم عقدها لتلبية احتياجات الدول الأعضاء.
- ٩٧-١٩ ويعزى الفرق في بند المواد التقنية أساسا إلى الموجزات الإحصائية وورقات العمل، بسبب حدوث زيادة في عدد المواد المنتجة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء.

### الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

- ٩٨-١٩ يعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية أساسا إلى التقارير المقدمة إلى لجنة الإحصاءات، بالنظر إلى تنظيم دورات اللجنة مرة كل سنتين، على النحو المنصوص عليه في قرار اللجنة ١/٧١، وإلى التقارير المقدمة إلى الاجتماع الوزاري المتعلق بالتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، نظرا لأن ذلك الاجتماع ينظم حسب الحاجة.
- ٩٩-١٩ ويعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات أساسا إلى اجتماعات لجنة الإحصاءات، بالنظر إلى تنظيم دورات اللجنة مرة كل سنتين، على النحو المنصوص عليه في قرار اللجنة ١/٧١، وإلى اجتماع فريق الخبراء المتعلق باستخدام مصادر البيانات غير التقليدية والتكميلية في الإحصاءات الرسمية، بالنظر إلى تنظيم ذلك الاجتماع مرة كل سنتين، وإلى الاجتماع الوزاري المتعلق بالتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، نظرا لأن ذلك الاجتماع ينظم حسب الحاجة.
- ١٠٠-١٩ ويعزى الفرق في بند المواد التقنية أساسا إلى الموجزات الإحصائية وورقات العمل، بسبب حدوث زيادة في عدد المواد المنتجة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء.



## البرنامج الفرعي ٨

### الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية

#### العنصر ١

#### الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في منطقة المحيط الهادي

##### ١ - الهدف

١٠١-١٩ يتمثل الهدف الذي يسهم العنصر ١ للبرنامج الفرعي في تحقيقه، في تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين من أجل التنمية المستدامة، بما يتماشى مع الأولويات دون الإقليمية في منطقة المحيط الهادي، بما في ذلك تغير المناخ، وإدارة المحيطات، والحد من أوجه عدم المساواة.

##### ٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٠٢-١٩ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة، وهو الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ ذلك الهدف على ضمان تكافؤ الفرص، والحد من أوجه عدم المساواة في النتائج، بوسائل منها إلغاء القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز وضع تشريعات وسياسات وإجراءات ملائمة في هذا الصدد.

١٠٣-١٩ ويتواءم هذا الهدف أيضا مع الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة، وهو اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على تعزيز وضع آليات لزيادة قدرات التخطيط والإدارة الفعالين في مجال تغير المناخ في أقل البلدان نمواً، وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على فئات النساء والشباب، والمجتمعات المحلية، والفئات المهمشة.

١٠٤-١٩ وعلاوة على ذلك، يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، وهو حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على زيادة المنافع الاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية ولأقل البلدان نمواً، من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بوسائل من بينها الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة.

١٠٥-١٩ وأخيراً، يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتقديم الدعم في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، مما يؤدي إلى تحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة وحسنة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية.

## ٣ - أضاء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

مواومة السياسات الإقليمية على نحو مجدٍ وتخفيف عبء الإبلاغ عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ



مستوطنة في جزر مارشال لا يحصل سكانها على ما يكفي من الخدمات الأساسية، وهي معرضة لمخاطر الكوارث الطبيعية وارتفاع معدلات الفقر. المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

تتميز منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية بتنوع كبير وقابلية عالية للتأثر بتغير المناخ والكوارث والصدمات الاقتصادية، ولذلك فهي طالما مثلت حالة فريدة تؤهلها للحصول على دعم موجه للنهوض بالتنمية المستدامة. وثمة حاجة ماسة إلى الحرص على أن تخدم الأطر الدولية والإقليمية للتنمية المستدامة وأولويات السياسة العامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، وألا تضع أعباءً إضافية على مؤسساتها الصغيرة وأنظمة الإبلاغ الوطنية الصغيرة الخاصة بها، واللتين غالباً ما تنوءان تحت ضغوط هائلة. وتتمحور خطة تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة حول التخطيط والتنفيذ والرصد والإبلاغ على نحو متكامل. وتساعد خريطة طريق منطقة المحيط الهادئ من أجل التنمية المستدامة، التي وضعت بدعم من البرنامج الفرعي، والتي أطلقتها، في عام

٢٠١٧، قيادات منتدى جزر المحيط الهادئ، على إنشاء آليات تنسيق إقليمية ووطنية، وتدمج أهداف التنمية المستدامة في عمليات التخطيط وإعداد الميزانيات والرصد والإبلاغ على الصعيد الوطني، وتحدد مؤشرات إقليمية لأهداف التنمية المستدامة، بما يتماشى مع الأولويات الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ، من أجل القيام برصد مشترك للتقدم المحرز في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وإطار التعاون الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ.

وفي عام ٢٠١٨، طلبت قيادات منطقة المحيط الهادئ، في اجتماعها السنوي مع الأمين العام، من الأمم المتحدة العمل مع منتدى جزر المحيط الهادئ على تنفيذ خريطة طريق منطقة المحيط الهادئ من أجل التنمية المستدامة. وأدى العنصر دوراً رئيسياً في تنسيق وضع وتنفيذ خريطة الطريق، وفي توطيد نهج دون إقليمي دعماً لخطة عام ٢٠٣٠. وقدم العنصر الدعم بما في ذلك المساعدة التقنية، وتحديد الأولويات دون الإقليمية، وصياغة الموجزات السياسية ووثائق التمويل، وتقديم الخدمات للاجتماعات وحلقات العمل دون الإقليمية. وقد شكل الإبلاغ المتكامل ركيزة لعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في منطقة المحيط الهادئ، بوسائل منها استعراض منتصف المدة لمسار ساموا، حيث أدى العنصر، من خلال مكتبه دون الإقليمي، الدور التنسيقي الرئيسي.

## النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي مواومة وتنسيق عمليات تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠، وخريطة الطريق الإقليمية، وخريطة طريق منطقة المحيط الهادئ من أجل التنمية المستدامة. ونظراً لمحدودية قدرات النظم الإحصائية الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، فقد طلبت الحكومات الصغيرة في تلك الدول الدعم في تنفيذ عمليات المتابعة والاستعراض لأطر التنمية المستدامة على الصعيدين العالمي والإقليمي، ولالتزاماتها وتعهداتها بموجب القانون الدولي (بما في ذلك الإبلاغ المتعلق بحقوق الإنسان، والإبلاغ بمقتضى الاتفاقيات البيئية الدولية). ويمكن تعزيز القدرات في مجال رصد الأولويات المقررة ومخصصات الميزانية، التي يتم تتبعها من خلال مؤشرات مجدية ومترابطة، من بناء قاعدة معارف متسقة للإبلاغ، ومن توطين الالتزامات العالمية المتعلقة بالتنمية على

نحو أفضل، وتعميمها مع تقارير رصد خطة التنمية الوطنية (والقطاعية)، مما يشكل أساساً متيناً للإبلاغ على الصعيد العالمي، بوسائل منها عملية الاستعراض الوطني الطوعي.

وتشمل الأدلة التي تُثبت هذه النتيجة إصدار ”التقرير الرباعي السنوات الأول للتنمية المستدامة في منطقة المحيط الهادئ لعام ٢٠١٨“، الذي يتم فيه مواءمة الإبلاغ بموجب إطار التعاون الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ، وفي إطار خطة عام ٢٠٣٠، ومسار ساموا، والإعلان المتعلق بالمساواة الجسدية الصادر عن قيادات منطقة المحيط الهادئ؛ وتحديد أنسب المؤشرات لتتبع التقدم المحرز في تحقيق الأولويات الوطنية، ولاستيفاء متطلبات مسار ساموا المتعلقة بالإبلاغ على الصعيدين العالمي والإقليمي؛ وصياغة التقارير وورقات الاجتماعات لاستعراض منتصف المدة لمسار ساموا في منطقة المحيط الهادئ؛ وإنجاح اختتام عملية الاستعراض الوطني الطوعي في كيريباس للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨ المعني بالتنمية المستدامة، والأعمال التحضيرية للاستعراضات الوطنية الطوعية لعام ٢٠١٩ في كل من بالاو، وتونغا، وفانواتو، وفيجي، وناورو.

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

١٠٦-١٩ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي تعزيز بيئة السياسات التي تدعم التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، بما في ذلك المنظورات الجسدية، المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من الزيادة بمقدار ثماني دول في عدد الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية التي تعتمد سياسات تُدمج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، بما في ذلك منظوراتها الجسدية، تمسها مع توصيات اللجنة. فقد اعتمد ما لا يقل عن ثمانية بلدان أدوات للسياسة العامة على الصعيدين الوطني و/أو دون الإقليمي ضمن كل من الإطار العالمي والإقليمي ودون الإقليمي للتنمية المستدامة، المشار إليها في النتيجة المذكورة أعلاه، بما في ذلك ما يخص الروابط مع عملية إعداد الميزانية، ووضع مجموعات مؤشرات وطنية للتنمية المستدامة، وسياسات وتشريعات دعماً للمساواة بين الجنسين وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومع استراتيجية إنشيوون.

#### ٤ - أعضاء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

##### مجموعات مؤشرات وطنية قوية للتنمية المستدامة من أجل المتابعة والاستعراض

في ”البيان“ الصادر عن منتدى جزر المحيط الهادئ لعام ٢٠١٨، دعت القيادات إلى وضع أنظمة موحدة لتخفيف أعباء الإبلاغ، وضمان جدوى عمليات المتابعة والاستعراض، وفقاً لخطة عام ٢٠٣٠. فغالباً ما كان وضع المؤشرات الوطنية يتم من خلال التركيز الشديد على تلبية احتياجات الإبلاغ العالمية، ويُغفل ضرورة التركيز على أولويات السياسات الوطنية. ونيابة عن منظومة الأمم المتحدة في منطقة المحيط الهادئ، ساعد العنصر على الاضطلاع بدور قيادي في رسم خريطة طريق منطقة المحيط الهادئ من أجل التنمية المستدامة، التي يتناول جزءاً أساسياً منها الإبلاغ المتكامل. ولضمان استدامة واتساق الجهود المتعلقة بالإبلاغ، فإن ربط رصد أهداف التنمية المستدامة بمقاييس الأداء المستخدمة لنظم التخطيط الوطنية وعمليات التنفيذ المرتبطة بها، بما في ذلك الميزانيات وتدابير الموارد، لا يزال أمراً بالغ الأهمية. وعلى وجه التحديد، إذا أمكن جعل الالتزامات العالمية التزامات موضعية وتعميمها على النحو المناسب، فإن تقارير الرصد الخاصة بخطة التنمية الوطنية والقطاعية يمكن أن توفر أساساً متيناً للاستعراضات الوطنية الطوعية، ولإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي في تقديم الدعم للدول الأعضاء، نظراً إلى محدودية القدرات المؤسسية للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ في مجال تنفيذ أطر التنمية المستدامة، بما في ذلك القدرات الإحصائية في مجالي الرصد والإبلاغ.

واستجابة لذلك، ستعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في عام ٢٠٢٠، على زيادة جهودها الرامية إلى تعزيز القدرات المؤسسية في منطقة المحيط الهادئ من خلال إيفاد بعثة إضافية للمساعدة التقنية، وكذلك من خلال اجتماعات إضافية لفريق الخبراء العامل، تهدف إلى تصميم واعتماد مجموعات مؤشرات وطنية للتنمية المستدامة تستند إلى السياسات الوطنية وإلى أولويات التنمية المستدامة، كما ترتبط بالعمليات المتعلقة بالميزانية. ومن خلال معالجة إنتاج البيانات واستخدامها، وكذلك من خلال تنفيذ الأولويات الإنمائية ومكونات توفير الموارد مجتمعة، فإن احتياجات الإبلاغ على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي سيتم تلبيتها بمزيد من الفعالية والكفاءة.

#### النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تعزيز نظم التخطيط والرصد الوطنية. وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، اعتماد سياسات جديدة تتعلق بالأهداف ١٠ و ١٣ و ١٤ و ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، باستخدام مؤشرات نجاح موضعية مشتركة فيما لا يقل عن أربع من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. وستثبت النتيجة، إذا تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

#### مقاييس الأداء

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
تنفيذ أطر التنمية المستدامة مدعومة بمؤشرات موضعية	تعزيز القدرات الإحصائية من خلال إنشاء مجموعات مؤشرات وطنية للتنمية المستدامة وكذلك من خلال تقديم المساعدة التقنية من أجل وضع خطط متكاملة للرصد والإبلاغ بشأن أطر التنمية المستدامة	الاعتراف بحاجة الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى خطط متكاملة للرصد والإبلاغ بشأن أطر التنمية المستدامة

١٠٧-١٩ ويتضمن القرار التالي الصادر عن الجمعية العامة للولايات الرئيسية المنوطة بالعنصر، على النحو التالي: القرار ٢٦٠/٦٣ المتعلق بالأنشطة المتصلة بالتنمية. وسيواصل العنصر الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، والتي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

### ٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٠٨-١٩ يعرض الجدول ٨-١٩ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في بلوغ الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٨-١٩

البرنامج الفرعي ٨، العنصر ١: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠

المنجزات المستهدفة المحدودة

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

المقررة لعام ٢٠٢٠	المقررة لعام ٢٠١٩	الفعلية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٨
١	١	١	١
٩	٥	٥	١
٢	٢	١	٢
-	١	-	-

وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)

الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)

باء - توليد المعارف ونقلها

المشاريع الميدانية ومشاريع التعاون التقني (عدد المشاريع)

المنشورات (عدد المنشورات)

المنجزات المستهدفة غير المحدودة

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط

## ٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

### الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

- ١٠٩-١٩ يعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات إلى اجتماع فريق الخبراء المعني باستعراض الخيارات في مجال السياسات والبرامج، لمعالجة مسائل التنمية المستدامة المستجدة في منطقة المحيط الهادئ، وذلك بسبب تنظيمه في عام ٢٠١٨ بدلا من عام ٢٠١٩.
- ١١٠-١٩ ويعزى الفرق في بند المشاريع الميدانية ومشاريع التعاون التقني إلى مشروع بناء القدرات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بسبب زيادة استخدام حساب الأمم المتحدة للتنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني بدلا من الموارد الخارجة عن الميزانية في هذا المجال.

### الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

- ١١١-١٩ يعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات أساسا إلى اجتماع فريق الخبراء المعني بالتنمية المستدامة في منطقة المحيط الهادئ، وذلك بسبب نقل هذا المنجز المستهدف من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٨ اعتبارا من عام ٢٠٢٠.
- ١١٢-١٩ ويعزى الفرق في بند المنشورات أساسا إلى المنشور المتعلق بالتنمية المستدامة في منطقة المحيط الهادئ، وذلك بسبب إصداره مرة كل سنتين.



## العنصر ٢

### الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في شرق وشمال شرق آسيا

#### ١ - الهدف

١١٣-١٩ يتمثل الهدف الذي يسهم العنصر ٢ من هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه، في تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين من أجل التنمية المستدامة، بما يتماشى مع الأولويات دون الإقليمية في شرق وشمال شرق آسيا، بما في ذلك الربط، والقدرة على الصمود، والاستدامة البيئية.

#### ٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١١٤-١٩ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة)، ومع الهدف ٩ (إقامة بني تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار)، والهدف ١٣ (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره)، والهدف ١٤ (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة)، والهدف ١٥ (حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي)، والهدف ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

#### ٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

### تعزيز التفاعل والتآزر بين العلوم والسياسات لمعالجة التلوث الجوي العابر للحدود في شمال شرق آسيا



صورة تلوث الهواء في منطقة صناعية. المصدر: Foto-Rabe, Pixabay

تعترف الدول الأعضاء في البرنامج دون الإقليمي للتعاون البيئي في شمال شرق آسيا بأن التلوث الجوي العابر للحدود هو أحد أخطر التحديات البيئية في المنطقة دون الإقليمية، بسبب مجموعة من العوامل، مثل الظروف المناخية والأحوال الجوية، وزيادة إنتاج الطاقة المعتمدة على الوقود الأحفوري، وعدم إنفاذ القوانين البيئية والافتقار إلى التكنولوجيا البيئية، وعدم كفاية الأطر الإقليمية القائمة. وقد شهد العديد من مدن شمال شرق آسيا في الآونة الأخيرة ذروات حادة لمستويات عالية للغاية من تلوث الهواء، مما تسبب في آثار بيئية ضارة وهواجس صحية. ويتطلب الطابع العابر للحدود لتلوث الهواء في المنطقة دون الإقليمية إقامة تعاون فعال من أجل كفاءة تبادل الخبرات، وتقاسم المعلومات، والتقييم والرصد الشاملين، وكذلك إقامة حوار بشأن التدابير المتعددة الأطراف الممكن اتخاذها لمعالجة المشكلة.

ولمعالجة تلك المسألة، قام العنصر الذي يؤدي مهام أمانة البرنامج دون الإقليمي للتعاون البيئي في شمال شرق آسيا، في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧، بتنسيق إجراء تقييم مشترك بشأن التلوث الجوي العابر للحدود، وتنظيم سلسلة من المشاورات بين الخبراء والمشاورات الحكومية الدولية من أجل إنشاء إطار دون إقليمي لتعزيز التعاون القائم على العلوم والموجه نحو السياسات في مجال تلوث الهواء. وفي عام ٢٠١٨، واصل العنصر إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء في البرنامج بشأن التلوث الجوي العابر للحدود.

#### النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون دون الإقليمي بشأن تلوث الهواء، الذي تقرر خلال الاجتماع الثاني والعشرين لكبار المسؤولين في البرنامج، الذي عقد يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وتشمل الأدلة التي تُثبت هذه النتيجة إطلاق منتدى شراكة منطقة شمال شرق آسيا من أجل هواء نقي، على النحو المعترف به في التقرير الصادر عن الاجتماع. وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

١١٥-١٩ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي زيادة فعالية المبادرات وعمليات التنسيق دون الإقليمية لمعالجة الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للتنمية المستدامة، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من المبادرات وعمليات التنسيق دون الإقليمية الإضافيتين اللتين تيسرها اللجنة بهدف معالجة الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للتنمية المستدامة، وهما إنشاء شراكة منطقة شمال شرق آسيا من أجل هواء نقي، ومنتدى التعاون والربط الإقليمي لشبكات الكهرباء في شمال شرق آسيا.

#### ٤ - أعضاء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

#### الحوار دون الإقليمي المتعلق بالسياسات الحكومية الدولية بشأن تيسير التجارة والنقل بشكل متكامل

تضمُّ المنطقة دون الإقليمية لشرق وشمال شرق آسيا من عدة اقتصادات تجارية رائدة في آسيا والمحيط الهادئ. غير أن بيانات التجارة البينية فيما بين بلدان المنطقة الإقليمية تظهر أن الاقتصادات الأعضاء لديها مستويات متفاوتة من التكامل التجاري داخل المنطقة دون الإقليمية. وقد أجرى العنصر حوارات وتقييمات دون إقليمية لتعميق التكامل التجاري البيني فيما بين بلدان المنطقة الإقليمية من خلال تحسين التدابير المتعلقة بالتجارة والنقل الخاصة بكل بلد، مثل تنفيذ التجارة اللاورقية عبر الحدود، ووضع اتفاق متعدد الأطراف للنقل، على التوالي. ويستند العمل الجاري إلى اتفاقات تدعمها الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ويمكن أن تستفيد بلدان المنطقة دون الإقليمية من الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في تحسين تبادل البيانات والوثائق المتصلة بالتجارة في شكل إلكتروني، والاعتراف المتبادل بتلك البيانات والوثائق، وفي تسهيل التشغيل البيني فيما بين نظم النافذة الواحدة الوطنية ودون الإقليمية و/أو غيرها من نظم التجارة اللاورقية. وفيما يتعلق بتسهيلات النقل، يمكن أن تستفيد المنطقة دون الإقليمية من تنفيذ الاتفاق الحكومي الدولي المتعلق بالنقل البري الدولي على طول شبكة الطرق الرئيسية الآسيوية (الذي وقعت عليه كل من الاتحاد الروسي والصين ومنغوليا)، والذي يرسى الأساس لتعاون ثلاثي لتعزيز التجارة من خلال منح شركات النقل حق تولي النقل الدولي بالطرق البرية في كل الأراضي الوطنية التابعة لكل من تلك البلدان على طول الطريقين الرئيسيين الآسيويين ٣ و ٤.

وفي عام ٢٠١٨، أدى تقدم العمل في مجال تيسير التجارة والنقل إلى تعزيز تنفيذ تلك الاتفاقات، لكن تكاليف التعريفات غير الجمركية المرتفعة نسبياً بخصوص التجارة البينية فيما بين بلدان المنطقة دون الإقليمية لا تزال مستمرة بسبب انعدام التنسيق بشأن تدابير تيسير التجارة والنقل في المنطقة.

التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي في تقديم الدعم للدول الأعضاء، نظراً إلى محدودية التأزر فيما بين المبادرات المتعلقة بتيسير التجارة والنقل في المنطقة دون الإقليمية، مما يحول دون تحقيق الإمكانيات الكاملة للربط السلس. وعلى سبيل المثال، فإن معالجة المسائل القائمة في مجالي النقل البري العابر للحدود والنقل بالسكك الحديدية العابر للحدود، من قبيل استخدام نظم النافذة الواحدة لاستيفاء اشتراطات التجارة والنقل على السواء، والتنسيق الوثيق بين السلطات الجمركية وسلطات النقل على الحدود، يمكن أن تستفيد من وجود نقاش جماعي يشترك فيه المسؤولون عن مسائل التجارة والنقل.

واستجابة لذلك، سيعمل البرنامج الفرعي، في عام ٢٠٢٠، على إجراء مشاورات فُطرية، وعلى إعداد دراسة عن أوجه التأزر بين تيسير التجارة والنقل تنطبق على المنطقة دون الإقليمية، وتنظيم اجتماع لفريق خبراء ابتغاء تفعيل أوجه التأزر.

النتيجة والأدلة

يُتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي زيادة التزام الهيئات دون الإقليمية بشأن تيسير التجارة والنقل، وهما مكونان مهمان للربط الإقليمي.

وستشمل الأدلة التي تُثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، إنشاء آلية حكومية دولية دون إقليمية رسمية لإقامة حوار في مجال السياسات بشأن تيسير التجارة والنقل ستؤدي إلى تفعيل الاتفاقات الإقليمية القائمة.

وستثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
إقامة حوار رسمي في مجال السياسات الحكومية الدولية دون الإقليمية بشأن تيسير التجارة والنقل	عدم وجود هيئة حكومية دولية دون إقليمية منظمة	عدم وجود حوار فيما بين الهيئات الحكومية دون الإقليمية

١١٦-١٩ يتضمن القرار التالي الصادر عن الجمعية العامة الولايات الرئيسية المنوطة بالعنصر: القرار ٢٦٠/٦٣ المتعلق بالأنشطة المتصلة بالتنمية. وسيواصل العنصر الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١١٧-١٩ يعرض الجدول ٩-١٩ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ٩-١٩

## البرنامج الفرعي ٨، العنصر ٢: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
-------------------	-------------------	-------------------	-------------------

## المنجزات المستهدفة المعدودة

## ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

١	١	١	١
---	---	---	---

وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)

٧	٥	٧	١١
---	---	---	----

تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)

## باء - توليد المعارف ونقلها

١	٢	١	٢
---	---	---	---

المشاريع الميدانية ومشاريع التعاون التقني (عدد المشاريع)

١	١	-	١
---	---	---	---

المنشورات (عدد المنشورات)

## المنجزات المستهدفة غير المعدودة

## جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية

## دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط

## ٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

## الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

١١٨-١٩ يعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات إلى اجتماع فريق الخبراء المعني باستعراض الخيارات في مجال السياسات والبرامج لمعالجة مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستجدة في شرق وشمال شرق آسيا، بسبب قرار تنظيم جزء ثانٍ من اجتماع فريق الخبراء (اجتماعان مدة كل منهما ثلاث ساعات) في أوائل عام ٢٠١٩، لاستعراض مسودة المنشور، اقتداءً بالجزء الأول من اجتماع فريق الخبراء، ولمناقشة الفرص المتاحة لتنفيذ النتائج ووضع خطة دون إقليمية وخطة إقليمية للتعاون.

١١٩-١٩ ويعزى الفرق في بند المشاريع الميدانية ومشاريع التعاون التقني إلى المشروع المتعلق بالبرنامج دون الإقليمي للتعاون البيئي في شمال شرق آسيا، بسبب توافر زيادة في الموارد الخارجة عن الميزانية في ذلك المجال.

## الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

١٢٠-١٩ يعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات إلى اجتماع فريق الخبراء بشأن التنمية المستدامة في شرق وشمال شرق آسيا، بسبب نقل هذا المنجز المستهدف من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٨ اعتباراً من عام ٢٠٢٠.

١٢١-١٩ ويعزى الفرق في بند المشاريع الميدانية ومشاريع التعاون التقني إلى البرنامج دون الإقليمي للتعاون البيئي في شمال شرق آسيا، بسبب توافر زيادة في الموارد الخارجة عن الميزانية في ذلك المجال.

١٢٢-١٩ ويعزى الفرق في بند المنشورات إلى المنشور المتعلق بالتنمية المستدامة في شمال شرق آسيا، بسبب إصداره مرة كل سنتين.



## العنصر ٣

## الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في شمال ووسط آسيا

## ١ - الهدف

١٢٣-١٩ يتمثل الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه، في تعزيز التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي من أجل التنمية المستدامة، بما يتماشى مع الأولويات دون الإقليمية، بما في ذلك تحسين ربط البنى التحتية والتحول الاقتصادي الهيكلي لشمال ووسط آسيا.

## ٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٢٤-١٩ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، ومع الهدف ٦ (ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة)، والهدف ٧ (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة)، والهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف ٩ (إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار)، والهدف ١٠ (الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها)، والهدف ١٢ (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة)، والهدف ١٦ (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَس فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات)، والهدف ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

## ٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

## تأكيد البلدان من جديد عزمها على توليها زمام برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا

أنشئ في عام ١٩٩٨ برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، بدعم مشترك من أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وأمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، لتيسير التعاون الاقتصادي ولإدماج البلدان المشاركة فيه في الاقتصاد العالمي. وأتاح البرنامج الخاص، من خلال أفرقة العاملة المواضيعية الستة المعنية بالنقل المستدام، والمرور العابر، والربط؛ والتجارة؛ والمياه، والطاقة، والبيئة؛ والتنمية القائمة على المعرفة؛ ونوع الجنس وأهداف التنمية المستدامة؛ والإحصاءات، فرصاً للتنسيق على مستوى العمل لتعزيز الربط، ومعالجة المسائل الشاملة لعدة قطاعات المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني والإحصاءات.



المنتدى الاقتصادي لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، الذي عقد في ألماني في يومي ٢٠ و ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

ودعا مجلس إدارة البرنامج الخاص، في دورته لعام ٢٠١٦، العنصر إلى مواصلة جهوده الرامية إلى تنشيط وتعزيز البرنامج حتى يتسنى للبلدان المشاركة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستعراض التنفيذ وقياسه ومواءمته. واستجابة للطلب، شرع العنصر في إجراء تقييم خارجي للبرنامج، وفي عام ٢٠١٧، قدم نتيجة التقييم الأولية إلى مجلس الإدارة.

وقام العنصر، في عام ٢٠١٨، من خلال عقد اجتماعات لأفرقة خبراء وطنية من أجل مناقشة وضع توصيات عملية المنحى تستند إلى التقييم، بتحديد السبل الكفيلة بتعزيز ملائمة البرنامج الخاص وفعاليتيه وكفاءته واستدامته، وقدمها إلى البلدان المشاركة، وهي بلدان وسط آسيا الخمسة: أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، فضلا عن أذربيجان وأفغانستان، لكي تنظر فيها. وبناء على تلك

التوصيات، وكذلك على توصيات اجتماع أفرقة الخبراء، أقر مجلس الإدارة، في دورته الثالثة عشرة المعقودة في عام ٢٠١٨ بدعم من العنصر، بضرورة مضاعفة الجهود في المجالات التالية: (أ) تعزيز الربط في قطاعات التجارة، والنقل، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ و (ب) تسريع التحول الاقتصادي الهيكلي؛ و (ج) تعزيز الشراكات دعما لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤، والأهداف الأخرى المتفق عليها دوليا. وقرر المجلس كذلك تعيين جهات تنسيق وطنية للبرنامج وللأفرقة العاملة المواضيعية الستة التابعة له، إضافة إلى النظر في التبرعات المالية و/أو العينية لصالح أنشطة البرنامج.

#### النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تنشيط المسؤولية الوطنية للبلدان فيما يخص البرنامج الخاص.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة العرض الذي قدمته حكومة كازاخستان باستضافة أمانة البرنامج الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، في ألماني، بكازاخستان، وتشمل كذلك العرضان المقدمان من حكومتي تركمانستان وقيرغيزستان باستضافة دورة المنتدى الاقتصادي في عام ٢٠١٩ ودورة مجلس الإدارة في عام ٢٠٢٠.

وُثبتت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

١٢٥-١٩ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي زيادة فعالية المبادرات وعمليات التنسيق دون الإقليمية لمعالجة الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للتنمية المستدامة، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من زيادة عدد الوثائق الختامية والقرارات التي تعكس توافقا في الآراء بشأن الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للتنمية المستدامة. ومن الأمثلة على هذه الوثائق تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، عن دورته الثالثة عشرة، الذي يعكس الاتفاق على تعزيز البرنامج.

## ٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

## تعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي من خلال إسداء المشورة والحوار في مجال السياسات

شهدت البلدان غير الساحلية في وسط آسيا، والواقعة جغرافياً بين الأسواق الاستهلاكية الكبرى الثلاث في أوروبا وجنوب آسيا، والصين، تحولاً اقتصادياً كبيراً نجم عن اعتماد سياسات موجهة نحو السوق على مر السنين. بيد أن النمو الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية تباطأ في السنوات الأخيرة، ويعزى ذلك جزئياً إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية وإلى ضيق قاعدة اقتصاداتها المحلية وصغر حجمها نسبياً. وسيطلب تحقيق مزيد من النمو توسيع تلك الاقتصادات بوسائل منها توسيع القطاع الخارجي، سواء من حيث التجارة أو الاستثمار، وذلك من خلال التحول الاقتصادي الهيكلي المستمر، وكذلك من خلال زيادة إمكانيات الربط، بحيث تصبح البلدان أقدر على الوصول إلى الأسواق الاستهلاكية المجاورة.

والتحول الاقتصادي الهيكلي الذي يمثل الأولوية ٥ لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، له أهمية أساسية للتصدي للتحديات التي تواجه البلدان غير الساحلية، ولا سيما البلدان الواقعة في شمال ووسط آسيا، حيث أنها تواصل تطبيق سياسات موجهة نحو السوق. وفي عام ٢٠١٨، عمل العنصر على تيسير عقد مناقشة بشأن التحول الاقتصادي الهيكلي خلال اجتماع المنتدى الاقتصادي لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا. ونتيجة لذلك، أقر المنتدى بأن تسريع التحول الاقتصادي الهيكلي شرط أساسي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولزيادة الرخاء المشترك، ودعا البرنامج الفرعي إلى تقديم الدعم لجهود البلدان المشاركة في البرنامج في تسريع التحول الاقتصادي الهيكلي.

## التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي في تقديم الدعم للدول الأعضاء في تنسيق دعم التحول الاقتصادي الهيكلي ودعم التنمية المستدامة.

واستجابة لذلك، سيقوم العنصر، في عام ٢٠٢٠، بوضع إطار شامل تمشياً مع أهداف التنمية المستدامة من أجل دعم مزيد من التحول الاقتصادي الهيكلي، ولا سيما من خلال تعزيز الحوكمة الاقتصادية، وتكامل القطاع المالي، وتحسين الأطر التنظيمية، حتى يتسنى لبلدان شمال ووسط آسيا الاستفادة من تحسين فرص الوصول إلى أسواق السلع الاستهلاكية، من خلال تحسين الربط. وستواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إسداء المشورة في مجال السياسات، كما ستوفر منتدى للحوار بشأن السياسات، من أجل تشجيع اتباع نهج شمولي في التحول الاقتصادي الهيكلي عن طريق البرنامج الخاص، وكذلك من خلال طرائق أخرى، بما في ذلك اجتماع فريق الخبراء المعني بالتنمية المستدامة في شمال ووسط آسيا.

## النتيجة والأدلة

يتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي زيادة مشاركة ممثلين رفيعي المستوى من الحكومات الوطنية في إيجاد نهج شمولي لتعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي.

وستشمل الأدلة التي تُثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، إشارات إلى الأخذ بنهج أكثر تكاملاً من أجل التحول الاقتصادي الهيكلي في الوثائق الاستراتيجية الوطنية وفي البيانات التي يدلى بها في الاجتماعات الحكومية الدولية.

وستثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
إشارات إلى الأخذ بنهج أكثر تكاملاً من أجل التحول الاقتصادي الهيكلي في الوثائق الاستراتيجية الوطنية وفي البيانات التي يدلى بها في الاجتماعات الحكومية الدولية	قيام الدول الأعضاء بوضع إطار شامل يربط التحول الاقتصادي الهيكلي بالتنمية المستدامة	اعتراف الدول الأعضاء بضرورة الإسراع بالتحول الاقتصادي الهيكلي

١٢٦-١٩ يتضمن قرار الجمعية العامة التالي الولاية الرئيسية المنوطة بالعنصر: القرار ٢٦٠/٦٣ المتعلق بالأنشطة المتصلة بالتنمية. وسيواصل العنصر الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، والتي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

### ٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٢٧-١٩ يعرض الجدول ١٩-١٠ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ١٩-١٠

البرنامج الفرعي ٨، العنصر ٣: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨  
المقررة لعام ٢٠١٨  
المقررة لعام ٢٠١٩  
المقررة لعام ٢٠٢٠

#### المنجزات المستهدفة المحدودة

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

١ ٢ ١ وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)

١٣ ٩ ٥ تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)

باء - توليد المعارف ونقلها

١ ١ - - المشاريع الميدانية ومشاريع التعاون التقني (عدد المشاريع)

- ١ - - المنشورات (عدد المنشورات)

١ ١ ١ المواد التقنية (عدد المواد)

#### المنجزات المستهدفة غير المحدودة

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط

## ٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

### الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

١٢٨-١٩ يعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية إلى التقارير المقدمة للجنة، بسبب زيادة في عدد الوثائق المعدة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء.

### الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

١٢٩-١٩ يعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات إلى اجتماع فريق الخبراء بشأن التنمية المستدامة في شمال ووسط آسيا، بسبب نقل هذا المنجز المستهدف من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٨ اعتباراً من عام ٢٠٢٠.

١٣٠-١٩ ويعزى الفرق في بند المنشورات أساساً إلى المنشور المتعلق بالتنمية المستدامة في شمال ووسط آسيا، بسبب إصداره مرة كل سنتين.



## العنصر ٤

### الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في جنوب وجنوب غرب آسيا

#### ١ - الهدف

١٣١-١٩ يتمثل الهدف الذي يساهم العنصر ٤ من هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه، في تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين من أجل التنمية المستدامة بما يتماشى مع الأولويات دون الإقليمية، بما في ذلك الربط وتمكين المرأة في جنوب وجنوب غرب آسيا.

#### ٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٣٢-١٩ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف ٥ (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، والهدف ٧ (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة)، والهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف ٩ (إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار)، والهدف ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

#### ٣ - أعضاء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

### ممرات النقل من أجل تسخير إمكانيات التجارة بين بلدان منطقة جنوب آسيا



تدشين خدمة السكك الحديدية لنقل الحاويات بين الهند والبنغلاديش لأول مرة على الإطلاق في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨. المصدر: مؤسسة نقل الحاويات في الهند/CONCOR/السكك الحديدية

كثيراً ما توصف منطقة جنوب آسيا بأنها واحدة من أقل المناطق تكاملاً في العالم، إذ توجد فيها شبكات نقل بري غير مُعدّة جيداً وليس فيها ما يكفي من تدابير تيسير النقل. ونتيجة لذلك، فإن التكاليف المرتبطة بالتجارة بين بلدانها هي أعلى بكثير من تكاليف التجارة مع مناطق بعيدة، مثل أمريكا الشمالية، مما يحرم البلدان من فوائد القرب والتواصل الجغرافيين للتجارة بالسلع المنتجة محلياً. وأظهرت البحوث التي أجرتها اللجنة، على النحو الوارد في المنشور المعنون *Unlocking the Potential of Regional Economic Cooperation and Integration in South Asia: Potential, Challenges and the Way Forward* (إطلاق العنان لإمكانيات التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي في جنوب آسيا: الإمكانيات والتحديات والآفاق المستقبلية)، أن التجارة الفعلية داخل منطقة جنوب آسيا أقل من ثلث إمكاناتها، إذ تتجاوز قيمة الفرص التجارية الضائعة سنوياً مبلغ

٥٠ بليون دولار. ويمكن أن يؤدي تسخير كامل إمكانيات التجارة بين بلدان المنطقة الإقليمية إلى إيجاد الملايين من فرص العمل، مما يساعد على الحد من الفقر.

وحيث إن العنصر يسلم بالتحديات المرتبطة بعدم توفر الربط بشبكات النقل، فقد أعطى الأولوية لربط شبكات النقل الإقليمية في إطار عمله المتعلق بتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين في جنوب وجنوب غرب آسيا. وقد أصدر طائفة من المنتجات التحليلية والمعرفية ونقذ أنشطة في مجال بناء القدرات والدعوة المتعلقة بالسياسات بهدف تعزيز ربط شبكات النقل في المنطقة دون الإقليمية. ومن عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٨، أجرى العنصر، بالتشاور مع البرنامج الفرعي ٣، دراسات تحليلية ونقذ سلسلة مشاورات مع الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من أجل تحديد وتعزيز الممرات الموسعة المتعددة الوسائط التي تربط بين بلدان المنطقة دون الإقليمية، لا سيما البلدان غير الساحلية، مثل أفغانستان وبوتان ونيبال، وربطها بالمناطق دون الإقليمية المتاخمة في جنوب شرق آسيا ووسط آسيا من أجل الاستفادة من الموقع الاستراتيجي لجنوب آسيا. وفي عام ٢٠١٤، جدد قادة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، في إعلان كاتماندو، التزامهم بتحسين الربط الإقليمي بدرجة كبيرة، كما تدعو اللجنة. ووضع العنصر اقتراحا بإنشاء ممر لنقل الحاويات يربط بين إسطنبول وطهران وإسلام آباد ودلهي وكولكاتا وداكا ويانغون على طول شبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا، مع طرق ربط متعددة الوسائط إلى البلدان غير الساحلية وموانئ المنطقة دون الإقليمية، بوصفه شريانا رئيسيا لتعزيز الربط في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية وخارجها. وأظهرت الأعمال التحليلية التي اضطلع بها العنصر أن الممر ينطوي على إمكانية توفير ما يصل إلى ٥٥ في المائة من الوقت اللازم للشحن وما يصل إلى ٤٥ في المائة من تكلفته، مما يعزز القدرة التنافسية للتجارة بين بلدان المنطقة. وعلاوة على ذلك، أجرى العنصر أنشطة دعوة في مجال السياسات دعما للاقتراح ونسخته المتعددة الوسائط التي تربط مع ميناء جاهاار في جمهورية إيران الإسلامية. وتم أيضا دعم تلك الأنشطة من خلال مشروع حساب التنمية بشأن تعزيز الربط بين البلدان الواقعة في جنوب ووسط آسيا، ولا سيما البلدان غير الساحلية وأقل البلدان نمواً، من أجل ربطها بشبكات النقل والتجارة الإقليمية ودون الإقليمية. واعتمدت السكك الحديدية الهندية مقترح الممر الذي قدمه العنصر للربط بين إسطنبول وطهران وإسلام آباد ودلهي وكولكاتا وداكا ويانغون في خطة عملها للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

#### النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تنفيذ الشراكات والتعاون بين الدول الأعضاء بشأن ربط السكك الحديدية على الصعيد الإقليمي.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة توقيع مذكرة تفاهم بين الشركات الهندية والبنغالية العاملة في نقل الحاويات لإنشاء خط قطار لنقل الحاويات بين كولكاتا في الهند وداكا، واتخاذ بعض البلدان خطوات ملموسة لتفعيل قطاعات رئيسية من الممر في سبيل تحسين الربط في المنطقة دون الإقليمية، على نحو ما أثبتته دراسة استقصائية تقييمية أجريت في نيسان/أبريل ٢٠١٨ عن الأنشطة المنفذة في إطار حساب التنمية. ونُقذ عرض تجريبي لتسيير قطار نقل الحاويات عبر الحدود بين كولكاتا وداكا لأول مرة على الإطلاق في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وحظي بردود فعل مشجعة من وكلاء الشحن.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

١٩-١٣٣ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي زيادة فعالية المبادرات وعمليات التنسيق دون الإقليمية لمعالجة الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للتنمية المستدامة، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من الزيادة بمقدار اثنتين في عدد المبادرات وعمليات التنسيق دون الإقليمية التي يسهلها للجنة بهدف معالجة الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للتنمية المستدامة. ويجسد توقيع مذكرة التفاهم بخصوص خط قطار نقل الحاويات بين كولكاتا وداكا، والعرض التجريبي لمقترح الممر الذي يربط بين إسطنبول وطهران وإسلام آباد ودلهي وكولكاتا

وداكا ويانغون واعتماده في خطة عمل السكك الحديدية الهندية، مثالين عن التقدم المحرز في تعزيز ربط شبكات النقل الإقليمية.

#### ٤ - أعضاء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

##### التعاون الإقليمي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جنوب آسيا

تمسك منطقة جنوب آسيا، وهي منطقة دون إقليمية مكتظة بالسكان تضم ما يقرب من ربع سكان العالم، بمفتاح تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من دينامية هذه المنطقة دون الإقليمية من الناحية الاقتصادية، فهي تضم نسبة ٣٦ في المائة من الناس الذين يعيشون في فقر مدقع ونحو ٥٠ في المائة من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية. وهناك فجوة واسعة بين الجنسين، لا سيما من حيث التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة. فعلى سبيل المثال، بلغ معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة في جنوب آسيا في عام ٢٠١٨، ٢٧،٦ في المائة، وهو من أدنى المعدلات في العالم، وأقل بكثير من متوسط معدل البلدان النامية البالغ ٦٩،٣ في المائة، وفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية.

وأطلق العنصر منتديات جنوب آسيا المعنية بأهداف التنمية المستدامة في إطار عمله على مساعدة بلدان المنطقة دون الإقليمية في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأقر المشاركون في المنتدى الثاني الذي استضافته المؤسسة الوطنية لتحويل الهند في نيودلهي في يومي ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بمن فيهم المنسقون الحكوميون المعنيون بأهداف التنمية المستدامة ورؤساء مجامع الفكر الوطنية وغيرهم من أصحاب المصلحة من ثمانية بلدان في جنوب آسيا، بالدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون دون الإقليمي في تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإلى جانب وضع أهداف التنمية المستدامة في سياق الاحتياجات دون الإقليمية وتبادل الممارسات السليمة والخبرات الإنمائية، يمكن أن يدعم التعاون الإقليمي صياغة سياسات صناعية منسقة على الصعيد الإقليمي والربط عبر الحدود، ويسخر إمكانات سلاسل القيمة الإقليمية من أجل إيجاد فرص العمل والحد من الفقر. ولاحظ المشاركون محدودية الأطر المؤسسية القائمة لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، واتفقوا على أنه ما لم تكن هناك آلية مؤسسية فعالة لتبادل التجارب الإنمائية والممارسات السليمة وتحديد الحلول للتحديات الجماعية، فستكون قدرة الدول الأعضاء على الاستفادة من النتائج، واستدامة هذا التعاون، عرضة للخطر. ودعا المشاركون العنصر للمساعدة على إنشاء شبكة دون إقليمية من مجامع الفكر بشأن أهداف التنمية المستدامة.

##### التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي في تحديد طرائق فعالة لآلية مؤسسية يتم من خلالها هذا التبادل، وتحديد مجالات تركيز لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة للمنطقة دون الإقليمية.

واستجابة لذلك، بدأ العنصر، تحضيراً لعام ٢٠٢٠، في العمل من خلال مكتبه دون الإقليمي مع مجامع الفكر الرئيسية في المنطقة دون الإقليمية لإعداد سلسلة من الدراسات التحليلية تحدد المنظورين الوطني ودون الإقليمي لأهداف التنمية المستدامة. وأطلقت تلك الدراسات في حلقة عمل لسياسات البحوث عُقدت في داكا في يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. واستضاف العنصر أيضاً دورة رفيعة المستوى بشأن التعاون الإقليمي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مؤتمر القمة الاقتصادي الحادي عشر لمنطقة جنوب آسيا، الذي عقد في إسلام آباد في الفترة من ٤ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وأثيرت فيه الحاجة إلى منبر دون إقليمي للبرلمانيين بشأن أهداف التنمية المستدامة. وسيواصل العنصر في عام ٢٠١٩ الاضطلاع بعمله التحليلي وإجراء المشاورات مع مجامع الفكر والبرلمانيين والجهات المعنية الأخرى من أجل تحديد مجالات التركيز وطرائق العمل لشبكة من مجامع الفكر من أجل تعزيز التبادل المنتظم للخبرات الإنمائية والممارسات السليمة دعماً لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة. وسيجري العنصر في عام ٢٠٢٠، استناداً إلى أعماله السابقة في العمل مع مجامع الفكر والجهات المعنية الأخرى، مشاورات ودراسات تحليلية بهدف إعداد تقرير تجميعي على

الصعيد دون الإقليمي، سيتم على أساسه تعيين الاختصاصات المحددة للشبكة وبرنامج عملها وعضويتها وهيكلها الإداري وطرائق عملها. وسيتم إطلاع الدول الأعضاء على الدراسة التجميعية من أجل اتخاذ إجراءات بشأنها.

#### النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي إضفاء الطابع المؤسسي على التبادلات المنتظمة في مجالات محددة تتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتمنح الدول الأعضاء فرصة الاستفادة من الممارسات السليمة التي لوحظت في المنطقة دون الإقليمية. وستشمل الأدلة التي تُثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، الإطلاق الرسمي لشبكة جنوب آسيا بشأن أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك موقعها الشبكي، بوصفها آلية دون إقليمية لتبادل الممارسات السليمة واستخلاص نتائج وتوصيات البحوث القائمة على الأدلة من أجل استيعابها واستخدامها من جانب صانعي السياسات.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

#### مقاييس الأداء

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
إنشاء آلية دون إقليمية لتبادل الممارسات السليمة واستخلاص نتائج وتوصيات البحوث القائمة على الأدلة من أجل استيعابها واستخدامها من جانب صانعي السياسات	تحديد مجالات معينة للتعاون دون الإقليمي في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	إعراب أصحاب المصلحة في جنوب آسيا عن الاهتمام بوضع آلية تعاون لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة

١٣٤-١٩ ويشمل القرار التالي الصادر عن الجمعية العامة للولايات الرئيسية المسندة إلى العنصر: القرار ٢٦٠/٦٣ بشأن الأنشطة المتصلة بالتنمية. وسيظل العنصر يسترشد بجميع الولايات المسندة إليه والتي تشكل الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

#### ٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٣٥-١٩ يعرض الجدول ١١-١٩ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ١١-١٩

البرنامج الفرعي ٨، العنصر ٤: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام الفعلية لعام المقررة لعام المقررة لعام  
٢٠١٨ ٢٠١٨ ٢٠١٩ ٢٠٢٠

#### المنجزات المستهدفة المعدودة

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)

١ ١ ١ ١





## العنصر ٥

### الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في جنوب شرق آسيا

#### ١ - الهدف

١٤١-١٩ ويتمثل الهدف الذي يسهم العنصر ٥ من هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه، في تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين من أجل التنمية المستدامة بما يتماشى مع الأولويات دون الإقليمية في جنوب شرق آسيا، بما في ذلك الربط والتنمية الشاملة للجميع وبناء القدرة على الصمود.

#### ٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٤٢-١٩ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، والهدف ٧ (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة)، والهدف ٩ (إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار)، والهدف ١٠ (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها)، والهدف ١١ (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)، والهدف ١٢ (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة)، والهدف ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة)

#### ٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين من أجل التنمية المستدامة من خلال تنفيذ خطة العمل لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة (٢٠٢٠-٢٠١٦)

اعتمد قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة في عام ٢٠١٦ خطة العمل لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة (٢٠١٦-٢٠٢٠). والهدف من خطة العمل هو دعم تحقيق رؤية جماعة الرابطة لعام ٢٠٢٥ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بطريقة تكاملية، وتعزيز التعاون في التصدي بصورة مشتركة للتحديات الإنمائية التي تواجهها بلدان جنوب شرق آسيا من خلال إجراء مشاورات بين الرابطة والأمم المتحدة ومع لجنة الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في الرابطة. ويمكن للدول الأعضاء، من خلال تعزيز الشراكة، تعبئة الموارد الشحيحة على نحو فعال وتفاذي الازدواجية في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف الخطين.

وفي عام ٢٠١٨، وبغية تحديد مجالات وطرائق التعاون، تولّت اللجنة قيادة عملية إعداد التقرير المعنون "أوجه التكامل بين رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥ وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: إطار عمل". وهذا التقرير هو النتيجة الأولى لمبادرة دعم الدول الأعضاء في الرابطة في تنفيذ الخطين على نحو متكامل. ويعرض التقرير إطار عمل لتحديد أوجه التكامل، ويقترح عددا من المبادرات الرئيسية الرامية إلى دعم بلدان الرابطة في ترجمة رؤية الرابطة لعام ٢٠٢٥ وخطة عام ٢٠٣٠ بصورة متزامنة من الطموح السياسي إلى التنفيذ العملي. وأسهم التقرير في زيادة تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين من أجل تحقيق التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، ركزت الدول الأعضاء في سياق التقرير على تحديد إمكانية زيادة حصة الطاقة المتجددة وتعزيز التجارة والترابط في مجال الطاقة المستدامة العابرة



الاجتماع الإقليمي السنوي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة، المعقود في جاكرتا، في نيسان/أبريل ٢٠١٨. المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ASEAN-United Nations annual regional meeting, Jakarta, April 2018

للحدود من خلال المشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف. ونُظمت حوارات سنوية رفيعة المستوى لطرح الأفكار بشأن تعزيز أوجه التكامل بين الخطتين بهدف: (أ) مواصلة تحديد المبادرات الرئيسية وتحديد الترتيبات التشغيلية لتنفيذها؛ و (ب) موازنة وربط المبادرات الرئيسية المقترحة والنواتج مع عمل اللجنة وأمانة الرابطة ومراكز الرابطة وتحديد طرائق تنفيذها؛ و (ج) تحديد فرص التمويل من أجل تنفيذ الإجراءات المقترحة. واشترك مركز رابطة أمم جنوب شرق آسيا للطاقة والعنصر في إعداد منشور عن هذا الموضوع بعنوان ”ترابط شبكات الطاقة في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتهيئة مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود: تسريع وتيرة التحول في مجال الطاقة“.

#### النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تنفيذ اللجنة والرابطة المبادرة المتعلقة بأوجه التكامل على نحو مشترك في إطار عنصر خطة العمل المتعلق بالتعاون الشامل لعدة قطاعات.

وتشمل الأدلة التي تُثبت هذه النتيجة اعتماد قادة الرابطة التقرير المتعلق بأوجه التكامل والتزام تايلند بتأسيس مركز الدراسات والحوار بشأن التنمية المستدامة التابع للرابطة، وهو ما ورد في إحدى التوصيات المتضمنة في التقرير. وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

١٤٣-١٩ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي تعزيز بيئة السياسات التي تدعم التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، بما في ذلك المنظورات الجنسانية، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من الزيادة بمقدار خمسة في عدد الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية التي تعتمد سياسات تُدمج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، بما في ذلك منظوراتها الجنسانية، تمشياً مع توصيات اللجنة، وبما يشمل النتيجة المبينة أعلاه.

#### ٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

##### تعزيز الربط بين شبكات الطاقة وإمكانية الحصول عليها في المنطقة دون الإقليمية

في عام ٢٠١٨، حددت الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا واللجنة ووكالات الأمم المتحدة المعنية الأخرى الأولويات الاستراتيجية والتدابير التي يتعين اتخاذها من قبل الجانبين لتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وتمثل الأولويات الاستراتيجية دليلاً تسترشد به الإجراءات المتخذة في المستقبل. وتم التركيز على تعزيز استدامة الإمداد بالكهرباء عن طريق الربط في إطار خطة عمل الرابطة للتعاون في مجال الطاقة ٢٠١٦-٢٠٢٥، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز أمن الطاقة، على النحو المبين في المنشور ”ترابط شبكات الطاقة في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتهيئة مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود: تسريع وتيرة التحول في مجال الطاقة“، الذي اشترك في نشره كل من مركز الرابطة للطاقة والعنصر.

التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي في تقديم الدعم للدول الأعضاء في الرابطة لتحديد الحواجز التي تعوق تنفيذ الغايات المحددة من الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتعزيز استدامة إمدادات الكهرباء عن طريق الربط.

واستجابة لذلك، سينظم العنصر في عام ٢٠٢٠، من خلال الأمانة وهيئاته القطاعية، مشاورات مع الدول الأعضاء في الرابطة وسيجري أعمالاً تحليلية بالتعاون مع مركز الطاقة من أجل تعيين العوائق المحددة التي تحول دون تنفيذ الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك حصول الجميع على الكهرباء، والتي يمكن إزالتها من خلال التعاون دون الإقليمي، وتعزيز الربط بين بلدان الرابطة. وسيكون العنصر قد أعدَّ اثنين من المنتجات المعرفية لمنطقة الرابطة، هما: (أ) تقرير بعنوان "منظورات إحصائية: الطاقة والتنمية في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا"؛ و (ب) تقرير عن حالة تنفيذ الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة الإقليمية. وسيسلط هذان التقريران الضوء على التحديات التي تواجه تعزيز استدامة الإمداد بالكهرباء عن طريق الربط. وسيقدِّمان إلى اجتماع وزراء الطاقة في الرابطة في عام ٢٠١٩ لاعتمادها والاتفاق على التحديات التي تواجهها المنطقة دون الإقليمية فيما يتعلق بالهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة. وسوف يؤدي هذا إلى مزيد من الأعمال التحليلية الرامية إلى وضع الحلول.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي اعتماد الدول الأعضاء في الرابطة الحلول المقترحة التي يمكن تنفيذها من خلال التعاون دون الإقليمي.

وستشمل الأدلة التي تُثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، إصدار إعلان يغطي المسائل المتعلقة بربط شبكات الطاقة، لا سيما الإمداد بالكهرباء في منطقة الرابطة.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
تتفق الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على حلول للتحديات المتعلقة بالهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة التي يمكن تنفيذها من خلال التعاون دون الإقليمي	تتفق الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا على التحديات التي تحول دون تنفيذ الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة	تحدد الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة الأولويات الاستراتيجية والتدابير التي يتعين اتخاذها من قبل الجانبين لتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين من أجل تحقيق التنمية المستدامة

١٩-١٤ ويشمل القراران التاليان الصادران عن الجمعية العامة للولايات الرئيسية المسندة إلى العنصر: القرار ٦٣/٢٦٠ بشأن الأنشطة المتصلة بالتنمية، والقرار ٧٣/٢٥٩ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وسيظل العنصر يسترشد بجميع الولايات المسندة إليه والتي تشكل الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

## ٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٤٥-١٩ يعرض الجدول ١٩-١٢ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ١٩-١٢

البرنامج الفرعي ٨، العنصر ٥: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠١٨ الفعالية لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٩ المقررة لعام ٢٠٢٠

### المنجزات المستهدفة المحدودة

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

١ ١ ١ ١ وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)

الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)

٤ ٤ - -

باء - توليد المعارف ونقلها

المشاريع الميدانية ومشاريع التعاون التقني (عدد المشاريع)

- ١ - -

المواد التقنية (عدد المواد)

١ ١ - ١

### المنجزات المستهدفة غير المحدودة

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية

العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائل الإعلام

المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط

## ٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

١٤٦-١٩ يعزى الفرق في بند المواد التقنية إلى ورقات العمل بشأن تنفيذ خطة العمل لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة (٢٠١٦-٢٠٢٠)، وذلك بسبب تأجيل المنجزات المستهدفة إلى عام ٢٠١٩.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

١٤٧-١٩ يعزى الفرق في بند المشاريع الميدانية ومشاريع التعاون التقني إلى مشروع بناء القدرات بشأن الأولويات البرنامجية المؤسسية للجنة في جنوب شرق آسيا، وذلك لأنه سيتم تنفيذ بناء القدرات في المنطقة دون الإقليمية من خلال البرامج الفرعية القطاعية.



## البرنامج الفرعي ٩ الطاقة

### ١ - الهدف

١٤٨-١٩ يتمثل الهدف الذي يساهم في تحقيقه هذا البرنامج الفرعي، في ضمان حصول الجميع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

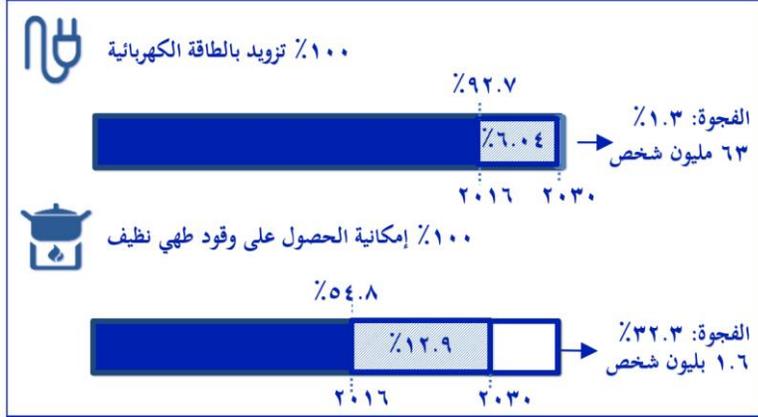
### ٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٤٩-١٩ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، وهو ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هدف على ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة؛ وتحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي؛ ومضاعفة المعدل العالمي للتحسّن في كفاءة استخدام الطاقة؛ وتعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة؛ وتوسيع نطاق البنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية.

١٥٠-١٩ ويتواءم هذا الهدف أيضا مع الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة، وهو اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني، وتعزيز الآليات اللازمة لزيادة قدرات التخطيط والإدارة الفعالين في مجال تغير المناخ في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

## ٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

## إعلان وزاري يمهّد الطريق للتحوّل في مجال الطاقة من أجل ٤ بلايين شخص



أفاق الحصول على الطاقة بموجب سيناريو السياسة الحالية في آسيا والمحيط الهادى.

الجهود المبذولة. وعلى نحو أكثر تحديداً، أظهرت النتائج أنه في عام ٢٠٣٠ سيظل ٦٣ مليون شخص يفتقرون إلى الكهرباء، وسيظل ٣٢ في المائة من السكان يعتمدون على وقود الطهي الذي يعرض صحتهم للخطر. وبالمثل، ستكون حصة الطاقة المتجددة قاصرة بنسبة ٨ في المائة عن توقعات البرنامج الفرعي لما هو مطلوب لتحقيق الغاية المتعلقة بالطاقة النظيفة، وسيعجز معدل تحسين كفاءة استخدام الطاقة عن بلوغ الغاية التي وضعت لعام ٢٠٣٠.

## النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي التزام الدول الأعضاء في اللجنة خلال المنتدى بالتعجيل في إحراز تقدم على طريق تحقيق الهدف ٧. وطلبت الدول الأعضاء مساعدة اللجنة في وضع خرائط طريق وطنية وفي تعميم الغايات العالمية المتعلقة بالطاقة في السياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية. وركزت المداورات اللاحقة في المنتدى على كيفية حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الموثوقة والمستدامة وبأكثر الطرق فعالية من حيث التكاليف، وعلى الدور الذي يمكن أن يضطلع به التعاون الإقليمي. وحظيت الآثار البيئية والصحية الضارة لمصادر الطاقة التقليدية على حياة الناس في منطقة آسيا والمحيط الهادى باهتمام خاص.

وتشمل الأدلة التي تُثبت هذه النتيجة اعتماد الإعلان الوزاري بشأن التعاون الإقليمي من أجل التحوّل في مجال الطاقة نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود في منطقة آسيا والمحيط الهادى خلال المنتدى.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

١٥١-١٩ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي تعزيز أطر التعاون الإقليمي بشأن أمن الطاقة والاستخدام المستدام للطاقة الربط بين شبكات الطاقة، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من الزيادة بمقدار اثنين في عدد آليات التعاون الإقليمي التي تيسرها اللجنة بشأن أمن الطاقة والاستخدام المستدام للطاقة والربط بين شبكات الطاقة. وأنشئت إحدى هذه الآليات من خلال اعتماد الإعلان الوزاري بشأن التعاون الإقليمي من أجل التحوّل في مجال الطاقة نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود في منطقة آسيا والمحيط الهادى في منتدى الطاقة الثاني لمنطقة آسيا والمحيط الهادى في عام ٢٠١٨.

## ٤ - أعضاء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تغيير المسار: خرائط طريق وطنية للهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة لوضع منطقة آسيا والمحيط الهادئ على المسار الصحيح لبلوغ الطاقة المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠

في عام ٢٠١٨، واستناداً إلى نتائج منتدى الطاقة الثاني لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، قدم البرنامج الفرعي الدعم إلى الدول الأعضاء في وضع خرائط طريق وطنية للهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك خيار الاستفادة من ربط شبكات الطاقة عبر الحدود لكفالة تحقيق بلدان المنطقة الاقليمية الغايات ذات الصلة بحلول عام ٢٠٣٠.

## التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي في تقديم الدعم للبلدان الأعضاء ذات القدرات المحدودة في مجال الطاقة من أثر السيناريوهات المختلفة على خيارات التكنولوجيا، ومزيج الطاقة، واحتياجات الاستثمار، والانبعاثات، بغية اتخاذ قرارات سياسية قائمة على الأدلة.

واستجابة لذلك، سيقوم البرنامج الفرعي في عام ٢٠٢٠ بوضع مجموعة أدوات تجمع أفضل الممارسات في مجال وضع النماذج وتحليل البيانات لتمكين الدول الأعضاء من توليد سيناريوهات مختلفة بشأن الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها خيارات السياسات على قطاع الطاقة من حيث العرض والطلب، واحتياجات الاستثمار، والانبعاثات. وسيصّب هذا التحليل نتائج في وضع خرائط طريق وطنية للهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة. وستساعد مجموعة الأدوات البلدان على تقييم الثغرات بين الغايات ومعدل التنفيذ الحالي، وتحديد الاستراتيجيات اللازمة لسد الثغرات، والتنبؤ بنتائج الاستراتيجيات. فعلى سبيل المثال، ستوفر كل خريطة طريق وطنية خيارات سياسية لتحقيق أقصى قدر من الاستثمار في الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة، وتحديد المزيج الأمثل من حلول توسيع الشبكة وتزويد المناطق الريفية التي لا تصلها إمدادات الكهرباء بالطاقة الكهربائية من خارج الشبكة، وتحديد تدخلات السياسات الاستراتيجية الرامية إلى الحد من المخاطر الصحية الناجمة عن الطهي باستخدام خشب الوقود التقليدي. وستصمّم مجموعة الأدوات المتعلقة بالهدف ٧ بحيث أنه سيكون من الممكن، للمرة الأولى، توليد سيناريوهات مختلفة من أجل تيسير تقييم أنسب خيارات السياسات، مما سيمكن الدول الأعضاء ذات القدرات المحدودة في مجال تخطيط الطاقة من تعديل سياساتها الحالية وتحقيق الغايات المتعلقة بالهدف ٧ بحلول عام ٢٠٣٠.

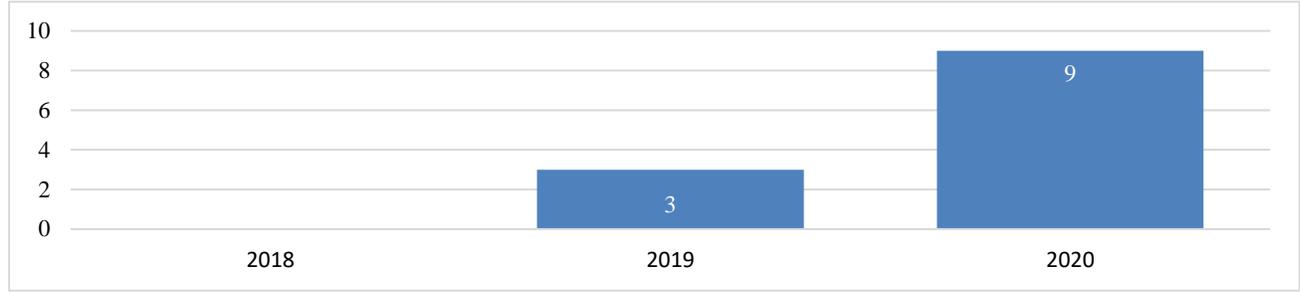
## النتيجة والأدلة

من المتوقع أن يسهم المنجز المستهدف المقرر في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي زيادة قدرة البلدان على استخدام التحليل القائم على الأدلة والحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين في وضع خرائط طريق وطنية لتحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة.

وستشمل الأدلة التي تُثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، وضع خرائط طريق وطنية لتحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة في تسعة بلدان بحلول نهاية عام ٢٠٢٠، على النحو المبين في الشكل.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد خرائط الطريق الوطنية لتحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ



١٥٢-١٩ ويشمل القرار التالي الصادر عن الجمعية العامة للولايات الرئيسية المسندة إلى البرنامج الفرعي: القرار ٢٢٤/٧٢ بشأن ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة. وأسندت إلى البرنامج الفرعي الولاية الجديدة التالية في عام ٢٠١٨: قرار اللجنة ٩/٧٤ بشأن تنفيذ نتائج منتدى الطاقة الثاني لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وسيظل البرنامج الفرعي يسترشد بجميع الولايات المسندة إليه والتي تشكل الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

#### ٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠١٨

١٥٣-١٩ يعرض الجدول ١٣-١٩ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي أسهمت ومن المتوقع أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠٢٠-٢٠١٨.

الجدول ١٣-١٩

البرنامج الفرعي ٩: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠٢٠-٢٠١٨، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقررة لعام ٢٠٢٠	المقررة لعام ٢٠١٩	الفعالية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٨
-------------------	-------------------	--------------------	-------------------

#### المنجزات المستهدفة المعدودة

ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

١	٢	٣	٢
			وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)
١١	١٣	١٥	الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)

باء - توليد المعارف ونقلها

٣	١	٣	١
			المشاريع الميدانية ومشاريع التعاون التقني (عدد المشاريع)
١	١	١	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)
١	٢	١	المنشورات (عدد المنشورات)
١	-	١	المواد التقنية (عدد المواد)

المنجزات المستهدفة غير المعدودة

جيم - المنجزات المستهدفة الفنية

التشاور والمشورة والدعوة

قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية

المقررة لعام ٢٠١٨ الفعالية لعام ٢٠١٨ المقررة لعام ٢٠١٩ المقررة لعام ٢٠٢٠

دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال

برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية  
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام  
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

١٥٤-١٩ يعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية أساساً إلى التقارير المقدمة لمنتدى الطاقة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، بسبب زيادة في عدد الوثائق المعدة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء.

١٥٥-١٩ ويعزى الفرق في بند المشاريع الميدانية ومشاريع التعاون التقني إلى مشاريع بناء القدرات المتعلقة بتنفيذ الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، وذلك بسبب توفر زيادة في الموارد الخارجة عن الميزانية في هذا المجال.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

١٥٦-١٩ يعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية إلى التقارير المقدمة للجنة الطاقة، وذلك بسبب تنظيم دورات اللجنة مرة كل سنتين، على النحو المنصوص عليه في قرار اللجنة ١/٧١.

١٥٧-١٩ ويعزى الفرق في بند المشاريع الميدانية ومشاريع التعاون التقني إلى مشاريع بناء القدرات المتعلقة بتنفيذ الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، وذلك بسبب توفر زيادة في الموارد الخارجة عن الميزانية في هذا المجال.

١٥٨-١٩ ويعزى الفرق في بند المنشورات إلى التخطيط لإصدار منشور غير متكرر في عام ٢٠١٩ لتلبية احتياجات الدول الأعضاء.

## باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠ لمحة عامة

١٥٩-١٩ يرد في الشكل ١٩-ثانياً والجدول ١٩-١٤ مجموع الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٢٠ التي تشمل الميزانية العادية والموارد المتوقعة الخارجة عن الميزانية.

الشكل ١٩-ثانياً  
عام ٢٠٢٠ بالأرقام

الموارد الخارجة عن الميزانية	الميزانية العادية
<p>٢١,١ مليون دولار مجموع الاحتياجات من الموارد</p> <p>٤ ملايين دولار قيمة الموارد المتصلة بالوظائف</p> <p>١٧,١ مليون دولار قيمة الموارد غير المتصلة بالوظائف</p>	<p>٥١,٧ مليون دولار مجموع الاحتياجات من الموارد</p> <p>٤٥,١ مليون دولار قيمة الموارد المتصلة بالوظائف</p> <p>٦,٦ ملايين دولار قيمة الموارد غير المتصلة بالوظائف</p>
<p>٢٩ في المائة من مجموع الموارد</p>	<p>٧١ في المائة من مجموع الموارد</p>
<p>٣,١ ملايين دولار: انخفاض مقارنة بعام ٢٠١٩</p>	<p>١,٦ مليون دولار: انخفاض مقارنة بعام ٢٠١٩</p>
<p>١١٢ وظيفة</p> <p>٤٣ وظيفة من وظائف الفئة الفنية والفئات العليا</p> <p>٦٩ وظيفة من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها</p>	<p>٤١٧ وظيفة</p> <p>٢٠٠ وظيفة من وظائف الفئة الفنية والفئات العليا</p> <p>٢١٧ وظيفة من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها</p>

ملاحظة: التقديرات قبل إعادة تقدير التكاليف.





المجموع		الموارد الخارجة عن الميزانية		الميزانية الكاملة لمركز التجارة الدولية/حصصة الأمم المتحدة	
تقديرات عام ٢٠١٩	تقديرات عام ٢٠٢٠	تقديرات عام ٢٠١٩	تقديرات عام ٢٠٢٠	تقديرات عام ٢٠١٩	تقديرات عام ٢٠٢٠
١	١٢	١١	١	٥	٦
١	١	١	١	١	١
١	١٢	١٢	١	١	١٢
٥	٢٩٢	٢٨٧	٥	٧٧	٧٢
(١)	٢١٢	٢١٣	١	٣٥	٣٤
٤	٥٢٩	٥٢٥	٦	١١٢	١٠٦

### لمحة عامة عن موارد الميزانية العادية

١٦٠-١٩ ترد في الجداول ١٥-١٩ و ١٦-١٩ و ١٧-١٩ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠، بما في ذلك البيان التفصيلي بالتغييرات في الموارد، حسب الاقتضاء. وتعكس هذه المقترحات التخفيضات التي يمكن إجراؤها، جزئياً، من خلال إعادة توزيع العمل؛ وتبسيط العمليات؛ واستعراض أنماط الإنفاق التاريخية للموارد غير المتعلقة بالوظائف. ويرد مزيد من التفاصيل في إطار كل عنصر على حدة. ويغطي مستوى الموارد المقترحة احتياجات تنفيذ الولايات على نحو كامل وفعال وكفء.

الجدول ١٥-١٩

### تطور الموارد المالية حسب العنصر وفترة الإنفاق الرئيسية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغييرات		الولايات		نقطة عام ٢٠١٩		نقطة عام ٢٠١٨	
تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	تقديرات عام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير التكاليف)	النسبة المئوية	المجموع	التغييرات الموسعة الأخرى	التعديلات الجديدة/التغييرات	تقديرات عام ٢٠١٩	تقديرات عام ٢٠١٨
٤٦٤,٩	٦,٥	(١٥,٥)	(٨٤,١)	(٨٤,١)	-	٥٤٢,٥	٤٦٧,٦
٣٦٣٠,٤	١١٧,١	(٠,٤)	(١٢,٥)	(١٢,٥)	-	٣٥٢٥,٨	٣٢٠٠,٦
٢٨٨٠٢,٨	٩٨٥,٨	(٠,٠)	(٦,٦)	١٠,٢	(١٦,٨)	٢٧٨٢٣,٦	٢٨٢٧٦,٤
٢٠٤٩٧,٧	٥٧٢,٤	(٦,٨)	(١٤٥٧,٢)	(٣٩١,٧)	(١٠٦٥,٥)	٢١٣٨٢,٥	٢٠١٧٢,٩
٥٣٣٩٥,٨	١٦٨١,٨	(٢,٩)	(١٥٦٠,٤)	(٤٧٨,١)	(١٠٨٢,٣)	٥٣٢٧٤,٤	٥٢١١٧,٥

التغيرات		التغيرات		التغيرات		التغيرات		
نفقات عام ٢٠١٨	نفقات عام ٢٠١٩	التقنية	الموسعة	الأخرى	المجموع	النسبة	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	تقديرات عام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير التكاليف)
٤٥ ٥٦١,٠	٤٥ ٣٦٩,٩	-	-	(٢٧٤,٦)	(٢٧٤,٦)	(٠,٦)	٤٥ ٠٩٥,٣	٤٦ ٦٨٢,٩
٦ ٥٥٦,٥	٧ ٩٠٤,٥	(١ ٠٨٢,٣)	-	(٢٠٣,٥)	(١ ٢٨٥,٨)	(١٦,٣)	٦ ٦١٨,٧	٦ ٧١٢,٩
٥٢ ١١٧,٥	٥٣ ٢٧٤,٤	(١ ٠٨٢,٣)	-	(٤٧٨,١)	(١ ٥٦٠,٤)	(٢,٩)	٥١ ٧١٤,٠	٥٣ ٣٩٥,٨

الجدول ١٩-١٦

تطور الموارد المتصلة بالوظائف الثابتة حسب الفئة

التغيرات		التغيرات		التغيرات	
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٩	التعديلات التقنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغيرات الأخرى	تقديرات عام ٢٠٢٠	الفرق
١	-	-	-	١	-
٢	-	-	-	٢	-
١٥	-	-	-	١٥	-
٣٥	-	-	-	٣٥	-
٦١	-	-	(١)	٦٠	(١)
٥١	-	-	-	٥١	-
٣٣	-	-	(١)	٣٢	(١)
١٩٨	-	-	(٢)	١٩٦	(٢)
٢١٤	-	-	-	٢١٤	-
٣	-	-	-	٣	-
٢١٧	-	-	-	٢١٧	-
٤١٥	-	-	(٢)	٤١٣	(٢)

ملاحظة: يرد في المرفق الثاني بيان تفصيلي بالتغيرات في الوظائف حسب العنصر، البرنامج الفرعي والرتبة. المختصرات: و أ ع = وكيل الأمين العام.

## تطور الموارد المتصلة بالوظائف المؤقتة حسب الفئة

التغييرات					
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٩	التعديلات التقنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغييرات الأخرى	تقديرات عام ٢٠٢٠	الفرق
					الفئة الفنية والفئات العليا
٣	-	-	-	٣	ف-٤
١	-	-	-	١	ف-٣
٤	-	-	-	٤	المجموع

## أجهزة تقرير السياسات

١٦١-١٩ تغطي الموارد المقترحة في إطار هذا العنصر الاحتياجات المتصلة بالأجهزة الحكومية الدولية والعمليات الحكومية الدولية الدائمة التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، التي تضطلع أمانة اللجنة بمسؤولية تقديم الخدمات لها. وتقدم اللجنة، التي تتألف من ٥٣ بلداً عضواً و ٩ بلدان أعضاء منتسبة للجنة، التوجيه العام لأعمال أمانتها، وتقدم التقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتعد اللجنة دورات سنوية، تتكون كل دورة منها من جزء خاص بكبار المسؤولين وجزء وزاري، من أجل مناقشة القضايا المهمة المتصلة بالتنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة واتخاذ القرارات بشأنها. وتماشى الاعتمادات المقترحة لعام ٢٠٢٠ مع أحكام قرار اللجنة ١/٧٣ الذي يحدد الهيكل الحكومي الدولي للجنة. وهي تتألف من منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة، فضلاً عن تسع لجان. وفي عام ٢٠٢٠، بالإضافة إلى الدورة السنوية للجنة ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة، سوف تعقد اللجان الخمس التالية دوراتها التي تعقد مرة كل سنتين: لجنة النقل؛ لجنة البيئة والتنمية؛ ولجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ ولجنة التنمية الاجتماعية؛ ولجنة الإحصاءات. وأيضاً وفقاً لقرار اللجنة ١/٧٣، لن تعقد أكثر من ثمانية مؤتمرات وزارية مخصصة أو اجتماعات حكومية دولية أخرى بالإضافة إلى الجدول الزمني المعتاد للاجتماعات الحكومية الدولية العادية خلال كل فترة من فترات السنتين. وفي عام ٢٠٢٠، ووفقاً لقرار اللجنة ٨/٧٤، سيُنظم المؤتمر الوزاري بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ (استعراض منتصف المدة) كاجتماع مخصص. ويقدم الجدولان ١٩-١٨ و ١٩-١٩ معلومات عن الهيئات الحكومية الدولية الدائمة والاحتياجات من الموارد ذات الصلة في إطار الميزانية العادية.

الجدول ١٩-١٨  
أجهزة تقرير السياسات

الاحتياجات من الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		العضوية		الولاية	البيان
اعتمادات تقديرات عام	عدد الدورات في عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف) ٢٠١٩	الحكومات الخبراء	الحكومات الخبراء	الولاية	البيان
٢٦٤,٢	٤٥٦,٠	١ : الدورة السادسة والسبعون	-	٥٣ <sup>(١)</sup>	توفر اللجنة التوجيه العام لعمل الأمانة وتقديم التقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والاقتصادي والاجتماعي ٣٧ من جزء خاص بكبار المسؤولين يليه جزء وزاري، من أجل مناقشة القضايا المهمة المتصلة بالتنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة واتخاذ القرارات بشأنها في إطار متابعة اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.
٢٥,٢	١٧,٣	١ : الدورة السابعة	-	٥٣ <sup>(١)</sup>	منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة هو منتدى حكومي دولي يلتقي سنويا. وهو يدعم الأعمال التحضيرية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة
٢٥,٢	-	١ : الدورة السادسة	-	٥٣ <sup>(١)</sup>	هيئة فرعية تابعة للجنة تناول المسائل المتعلقة بالنقل
٢٥,٢	-	١ : الدورة السادسة	-	٥٣ <sup>(١)</sup>	هيئة فرعية تابعة للجنة تناول المسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية

الولاية	البيان	الحكومات الخبراء	عدد الدورات في عام ٢٠٢٠ عام ٢٠١٩	اعتمادات تقديرات عام (قبل إعادة تقدير التكاليف)	الاحتياجات من الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا والابتكار	قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والعلوم ٣٠/٢٠١٥ وقرار اللجنة ١/٧١	هيئة فرعية تابعة للجنة تتناول المسائل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا والابتكار	١ : الدورة الثالثة -	٢٥,٢ -	٢٥,٢
لجنة التنمية الاجتماعية	قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠/٢٠١٥ وقرار اللجنة ١/٧١	هيئة فرعية تابعة للجنة تتناول المسائل المتعلقة بالتنمية الاجتماعية	١ : الدورة السادسة -	٢٥,٢ -	٢٥,٢
لجنة الإحصاءات	قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠/٢٠١٥ وقرار اللجنة ١/٧١	هيئة فرعية تابعة للجنة تتناول المسائل الإحصائية	١ : الدورة السابعة -	٣١,١ -	٣١,١
لجنة سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية	قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠/٢٠١٥ وقرار اللجنة ١/٧١	هيئة فرعية تابعة للجنة تتناول المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية	-	١٧,٣ -	-
لجنة التجارة والاستثمار	قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠/٢٠١٥ وقرار اللجنة ١/٧١	هيئة فرعية تابعة للجنة تتناول المسائل المتعلقة بالتجارة والاستثمار	-	١٧,٣ -	-

الاحتياجات من الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		العضوية		البيان	الولاية
اعتمادات تقديرات عام عدد الدورات في عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة ٢٠١٩ تقدير التكاليف)		الحكومات	الخبراء		
-	١٧,٣	-	-	هيئة فرعية تابعة للجنة تناول المسائل المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث والاقتصادي والاجتماعي وقرار اللجنة ١/٧١	لجنة الحد من مخاطر الكوارث والاقتصادي والاجتماعي وقرار اللجنة ١/٧١
-	١٧,٣	-	-	هيئة فرعية تابعة للجنة تناول المسائل المتعلقة بالطاقة والاقتصادي والاجتماعي وقرار اللجنة ١/٧١	لجنة الطاقة والاقتصادي والاجتماعي وقرار اللجنة ١/٧١
٣٧,١	-	١: الدورة الثانية	-	سيسعى الوزراء المشاركون في هذا المؤتمر إلى الاتفاق على إطار عمل إقليمي يتضمن غايات وطنية. وسيرسخ المؤتمر الوزاري نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (استعراض منتصف المدة)	المؤتمر الوزاري بشأن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (استعراض منتصف المدة)
					المجموع
٤٥٨,٤		٥٤٢,٥			

(أ) الأعضاء.

(ب) الأعضاء المنتسبون.

١٦٢-١٩ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية في عام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٤٥٨ ٤٠٠ دولار وتعكس انخفاضاً قدره ١٠٠ ٨٤ دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٩-١٩ وفي الشكل ١٩-١٩ ثالثاً.

الجدول ١٩-١٩

تطور الموارد المالية حسب العنصر وفئة الإنفاق الرئيسية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

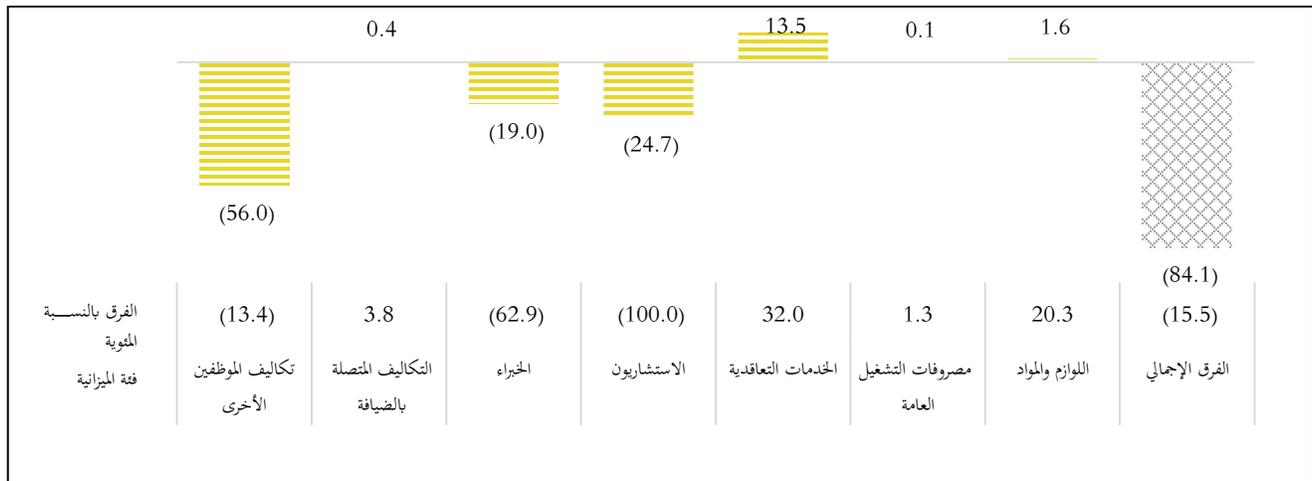
التغيرات	نققات عام اعتمادات عام		التعديلات		التغييرات	النسبة	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل)
	٢٠١٩	٢٠١٨	التقنية	الجديدة/الموسعة الأخرى			
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٥٤٢,٥	٤٦٧,٦	-	-	(٨٤,١)	(٨٤,١)	٤٥٨,٤ (١٥,٥)
المجموع	٥٤٢,٥	٤٦٧,٦	-	-	(٨٤,١)	(٨٤,١)	٤٥٨,٤ (١٥,٥)

١٦٣-١٩ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية في عام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٤٥٨ ٤٠٠ دولار وتعكس انخفاضاً صافياً قدره ١٠٠ ٨٤ دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩.

الشكل ١٩-١٩ ثالثاً

أجهزة تقرير السياسات: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٦٤-١٩ يعكس الفرق البالغ ١٠٠ ٨٤ دولار أساساً ما يلي:

التغييرات الأخرى - يرتبط الانخفاض البالغ ١٠٠ ٨٤ دولار أساساً بانخفاض في الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين الأخرى (٥٦ ٠٠٠ دولار) والاستشاريين والخبراء (٤٣ ٧٠٠ دولار)، في ضوء نقل المسؤولية عن إعداد الدراسة المواضيعية للدورة السادسة والسبعين للجنة من عنصر أجهزة تقرير السياسات إلى البرنامج الفرعي ٦ وهو التنمية الاجتماعية.

## التوجيه التنفيذي والإدارة

١٦٥-١٩ يقود عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة مكتب الأمين التنفيذي وتدعمه المكاتب ذات الصلة، بما في ذلك قسم الاتصالات الاستراتيجية والدعوة. ويقدم مكتب الأمين التنفيذي التوجيه العام لسياسات أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ كما يقوم بإدارة تلك الأمانة فيما تقدمه من دعم إلى الدول الأعضاء، بالتعاون مع أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة، بإجراء تحليل استراتيجي سليم، ووضع خيارات للسياسات، وتنفيذ أنشطة بناء القدرات لمواجهة تحديات التنمية الرئيسية، وتنفيذ حلول مبتكرة ترمي إلى تحقيق ازدهار اقتصادي عادل وشامل على صعيد المنطقة، وتحقيق التقدم الاجتماعي والاستدامة البيئية. وسيجري تحديد المسائل الناشئة ذات الصلة بخطة التنمية الإقليمية ومعالجتها، كما سيجري تبيان الشواغل والأولويات على الصعيد العالمي.

١٦٦-١٩ وفي هذا السياق، يزود المكتب جميع الشعب والمكاتب دون الإقليمية والمؤسسات الإقليمية بالتوجيه والإرشاد في تنسيق تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمساءلة بشأنه، وسيواصل هذا البرنامج تركيزه على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والمنصفة والشاملة للجميع، بوسائل منها التعاون والتكامل في المجال الاقتصادي على الصعيد الإقليمي، وربط المنطقة بعضها ببعض، والتكامل المتوازن بين ركائز التنمية المستدامة الثلاث في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسيوفر المكتب أيضا التوجيه العام في تعميم سياسات واستراتيجيات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كافة نواحي برنامج العمل وذلك في سياق تقديم الدعم للدول الأعضاء في مجال تعزيز التنمية المستدامة والمنصفة والشاملة للجميع.

١٦٧-١٩ وستكون اللجنة مسؤولة، من خلال الأمين العام، أمام الدول الأعضاء عن جميع القرارات المتخذة والقرارات التي اتخذتها وكذلك عن تحقيق النتائج، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥٩/٦٤، المعنون "نحو نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة". وسيواصل المكتب تعزيز اتساق السياسات وترابطها داخل اللجنة وفي أوساط كيانات الأمم المتحدة والشركاء في التنمية المعنيين بمعالجة مسائل التنمية الإقليمية، وغيرها من المسائل، وذلك من خلال آلية التنسيق الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ، التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٤٦/١٩٩٨.

١٦٨-١٩ وعلاوة على ذلك، يوفر المكتب التوجيه والإدارة عموما فيما يتعلق بتنظيم الدورات السنوية للجنة باعتبارها المنتدى الحكومي الدولي الإقليمي الأكثر شمولا لبناء التعاون الإقليمي؛ وتنفيذ الإصلاحات التي أدخلت على هيكل مؤتمرات اللجنة عملا بقرارها ١/٧٣؛ وتعزيز الفعالية التنظيمية والإدارة القائمة على النتائج؛ وتنفيذ مبادرات إدارة التغيير على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١٦٩-١٩ وسيوفر المكتب التوجيه العام لوحدة دعم البرامج في ضمان توافر نظم مراعية للمنظور الجنساني في تخطيط البرامج وإدارة الموارد المالية والبشرية إلى جانب نظم المساءلة. وسيبذل كل جهد ممكن للمضي قدما نحو تحقيق هدف التمثيل المتساوي للمرأة والرجل في جميع مستويات الوظائف.

١٧٠-١٩ وسيعزز قسم الاتصالات الاستراتيجية والدعوة العمل الذي تقوم به اللجنة في مجال التحليل، ووضع المعايير، وبناء القدرات، وذلك من خلال جميع أنواع وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائط التواصل الاجتماعي، وبالعمل على إبراز الدور الذي تؤديه اللجنة بوصفها أكثر المنابر شمولا في مجال التنمية المستدامة والمنصفة والشاملة للجميع في المنطقة.

١٧١-١٩ ووفقا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الغاية ١٢-٦ من أهداف التنمية المستدامة التي تشجع فيها المنظمات على إدراج معلومات الاستدامة في دورات تقديم تقاريرها وبما يتفق مع الولاية الشاملة المنصوص عليها في الفقرة ١٩ من قرار الجمعية العامة ٢١٩/٧٢، يعكف المكتب على دمج ممارسات الإدارة البيئية في عملياته. وفي عام ٢٠١٨، كان من أبرز الإنجازات تنفيذ حملة ساعة الأرض اليومية التي تطفأ فيها أضواء المكاتب تلقائيا أثناء استراحة الغداء. وتصل الوفورات

الإرشادية المتحققة نتيجة لهذه المبادرة إلى ١٥٠.٠٠٠ كيلوات/ساعة في السنة، أي ما يعادل ٩٠ طناً من ثاني أكسيد الكربون، وهي كمية تكفي لتزويد الطاقة إلى ٢٨٠ من الأسر المعيشية المتوسطة في تايلند. وصممت اللجنة أداة لقياس البصمة الكربونية لاجتماعاتها وتعويضها. وقد استخدمت هذه الأداة في العديد من الاجتماعات الحكومية الدولية للجنة منذ عام ٢٠١٨، وأُتيحت لوكالات الأمم المتحدة الأخرى. وأخيراً، حققت اللجنة الحياد المناخي في عمليات عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. وفي عام ٢٠٢٠، سيواصل المكتب الحد من بصمته الكربونية من خلال إنشاء نظام للإدارة البيئية لضمان إدارة البيئة على نحو منهجي ويخضع للرصد. وسيستهدف النظام تنظيم اجتماعات ورحلات سفر مستدامة في مجالات الطاقة والنفايات والمياه والتصدي لمسألة توعية الموظفين باعتبارها مسألة شاملة فيما يتعلق بجميع المسائل البيئية المحددة.

١٧٢-١٩ ويتضمن الجدول ١٩-٢٠ معلومات عن الامتثال فيما يتعلق بتقديم الوثائق في المواعيد المقررة والحجز المسبق لتذاكر الطيران.

الجدول ١٩-٢٠

نسبة الامتثال

(النسبة المئوية)

المقررة لعام ٢٠٢٠	المقررة لعام ٢٠١٩	التفعية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٨
١٠٠	١٠٠	٧٥	١٠٠
١٠٠	١٠٠	٣٩,٧	١٠٠

تقديم الوثائق في موعدها المقرر

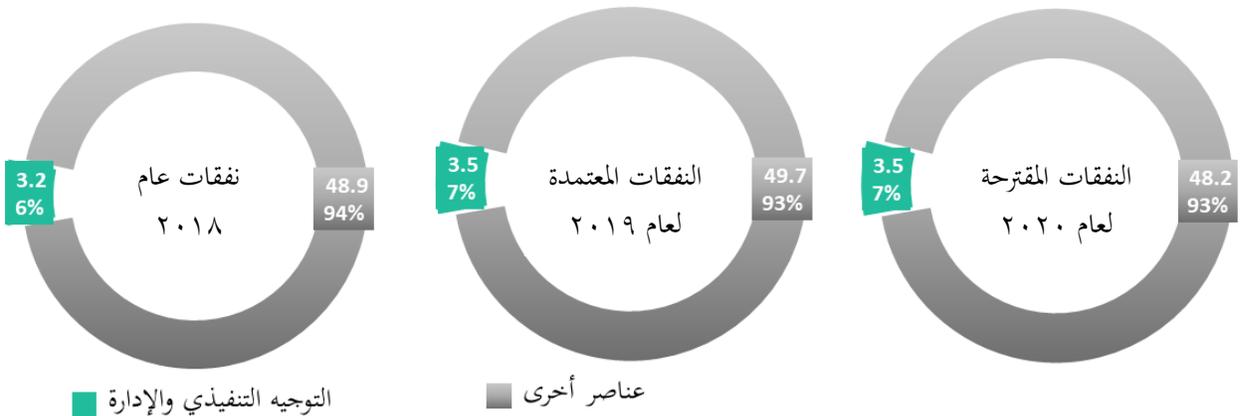
تذاكر السفر الجوي التي تشتريها المنظمة قبل موعد السفر بأسبوعين على الأقل

١٧٣-١٩ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٣ ٥١٣ ٣٠٠ دولار، وتعكس انخفاضاً صافياً قدره ١٢ ٥٠٠ دولار مقارنة باعتمادات عام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الأشكال من ١٩-١٩ رابعاً إلى ١٩-سادساً وفي الجدول ١٩-٢١.

الشكل ١٩-١٩

الموارد المخصصة للتوجيه التنفيذي والإدارة كنسبة مئوية من الميزانية العادية

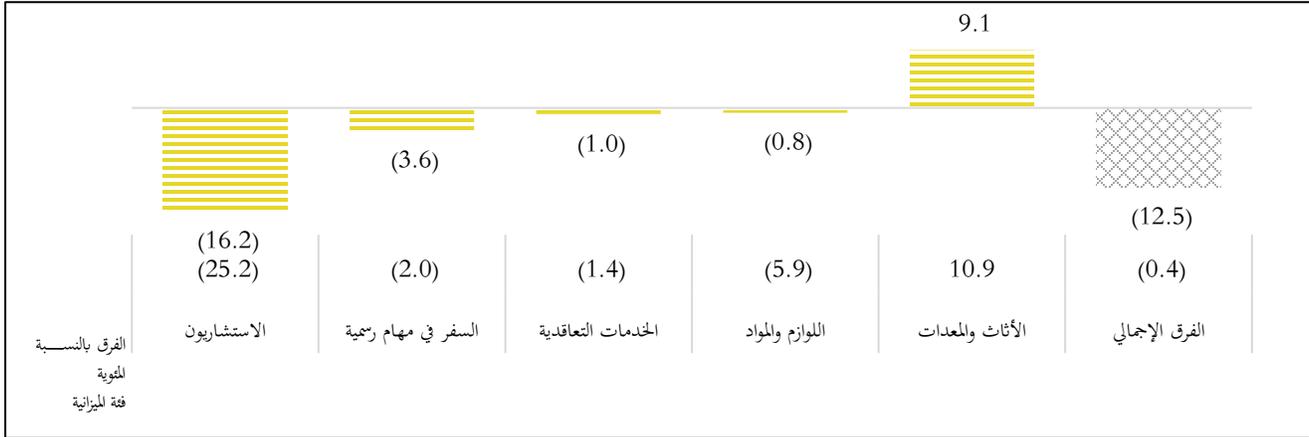
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)





الشكل ١٩-سادسا

التوجيه والتنفيذي والإدارة: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٩-١٧٤ يعكس الفرق البالغ ١٢ ٥٠٠ دولار ما يلي:

**التغييرات الأخرى - يندرج الانخفاض الصافي البالغ ١٢ ٥٠٠ دولار أساساً تحت بند الاستشاريين والخبراء (٢٠٠ ١٦ دولار)، ويقابله جزئياً زيادة في الاحتياجات من الأثاث والمعدات (١٠٠ ٩ دولار)**

١٩-١٧٥ يمول عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة من موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٨٨ ٥٠٠ دولار كما هو مبين في الجدول ١٩-١٤. وتدعم هذه الموارد المكتب في توفير التوجيه الفني والإدارة الفنية عموماً لتنفيذ عمل الإدارة في مجال تنمية القدرات، بما يعزز الإدماج الفعلي للنواتج الحكومية الدولية في برامج اللجنة المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. ويعكس الانخفاض المتوقع البالغ ٦٦ ٤٠٠ دولار مقارنة بعام ٢٠١٩ إنجاز عدة مشاريع في عام ٢٠١٩.

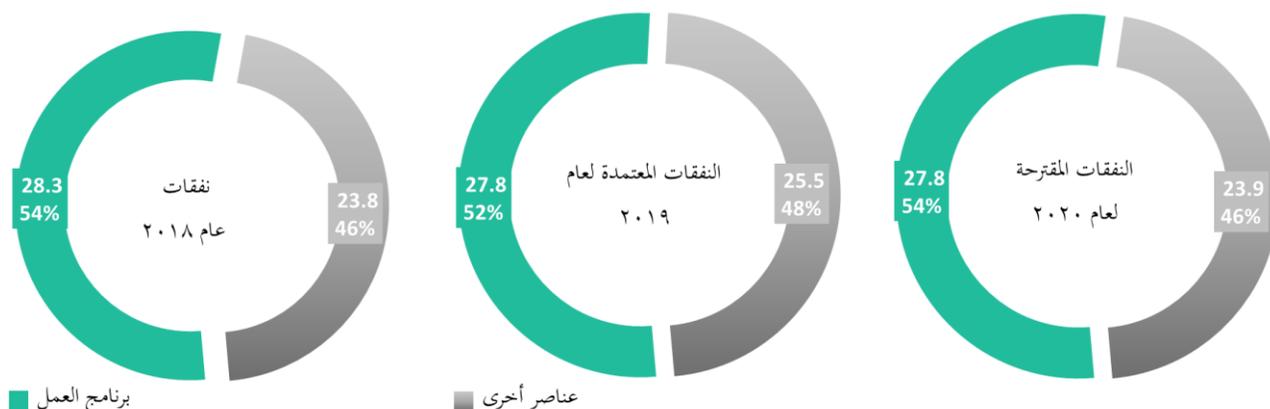
### برنامج العمل

١٩-١٧٦ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٢٧ ٨١٧ ٠٠٠ دولار، وتعكس انخفاضاً صافياً قدره ٦ ٦٠٠ دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الشكلين ١٩-سابعاً و ١٩-ثامناً وفي الجدول ١٩-٢٢.

الشكل ١٩-١ سابغاً

الموارد المخصصة لبرنامج العمل كنسبة مئوية من الميزانية العادية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



الجدول ١٩-٢٢

برنامج العمل: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

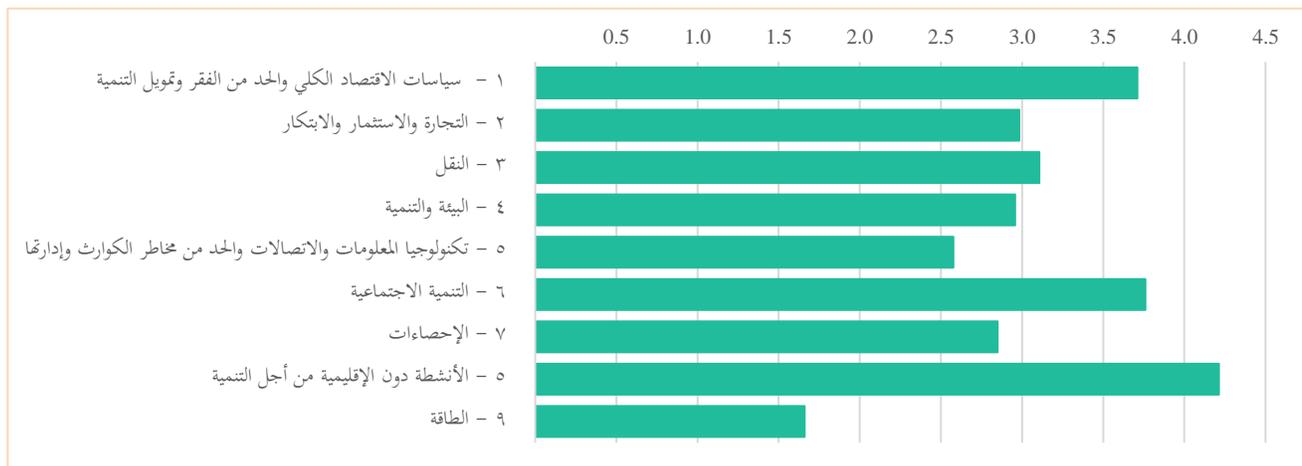
التغييرات		النسبة		التغييرات		التغييرات		التغييرات	
نفقات عام ٢٠١٨	عام ٢٠١٩	التقنية	الجديدة/الموسعة	الأخرى	المجموع	المئوية	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل)	النسبة
<b>الموارد المالية حسب البرنامج الفرعي والعنصر</b>									
٣٧١٠,٢	٣٦١٠,١	-	-	٠,٤	٠,٤	٠,٠	٣٧١٠,٦	٣٦١٠,١	٠,٤
١ - سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية									
٣٠٠٠,٧	٣١٤٠,٣	-	-	(١٨,٢)	(١٨,٢)	(٠,٦)	٢٩٨٢,٥	٣١٤٠,٣	(٠,٦)
٢ - التجارة والاستثمار والابتكار									
٣٠٧٦,٦	٣١١٨,٤	-	-	٣٠,٦	٣٠,٦	١,٠	٣١٠٧,٢	٣١١٨,٤	١,٠
٣ - النقل									
٣٠٧٤,٦	٣٣٤٢,٠	-	-	(١١٧,٠)	(١١٧,٠)	(٣,٨)	٢٩٥٧,٦	٣٣٤٢,٠	(٣,٨)
٤ - البيئة والتنمية									
٢٥٧٤,٤	٢٨٣٦,٨	-	-	٢,٤	٢,٤	٠,١	٢٥٧٦,٨	٢٨٣٦,٨	٠,١
٥ - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها									
٣٧٢٧,٨	٣٨٥٥,٤	-	-	٣٢,٨	٣٢,٨	٠,٩	٣٧٦٠,٦	٣٨٥٥,٤	٠,٩
٦ - التنمية الاجتماعية									
٢٨٠٧,٨	٢٨٢٢,٤	-	-	٤١,٠	٤١,٠	١,٥	٢٨٤٨,٨	٢٨٢٢,٤	١,٥
٧ - الإحصاءات									
٨ - الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية									
١٣٩٠,٧	١٤٢١,٨	-	-	٤,٠	٤,٠	٠,٣	١٣٩٤,٧	١٤٢١,٨	٠,٣
(أ) الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في منطقة المحيط الهادئ									
٨٥٣,٣	٨٢٠,٣	-	-	٤,٨	٤,٨	٠,٦	٨٥٨,١	٨٢٠,٣	٠,٦
(ب) الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في شرق وشمال شرق آسيا									
٧١٥,٠	٦٠٩,٢	(١٦,٨)	-	٣,٠	٣,٠	(١,٩)	٧٠١,٢	٦٠٩,٢	(١,٩)
(ج) الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في شمال ووسط آسيا									



الشكل ١٩-ثامناً

توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ حسب البرنامج الفرعي

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



## البرنامج الفرعي ١

### سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية

١٩-١٧٧ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٦٠٠ ٣٧١٠ دولار، وتعكس زيادة صافية قدرها ٤٠٠ دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٩-٢٣ وفي الشكلين ١٩-١٩-٢٣ و ١٩-٤٨.

الجدول ١٩-٢٣

### البرنامج الفرعي ١: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

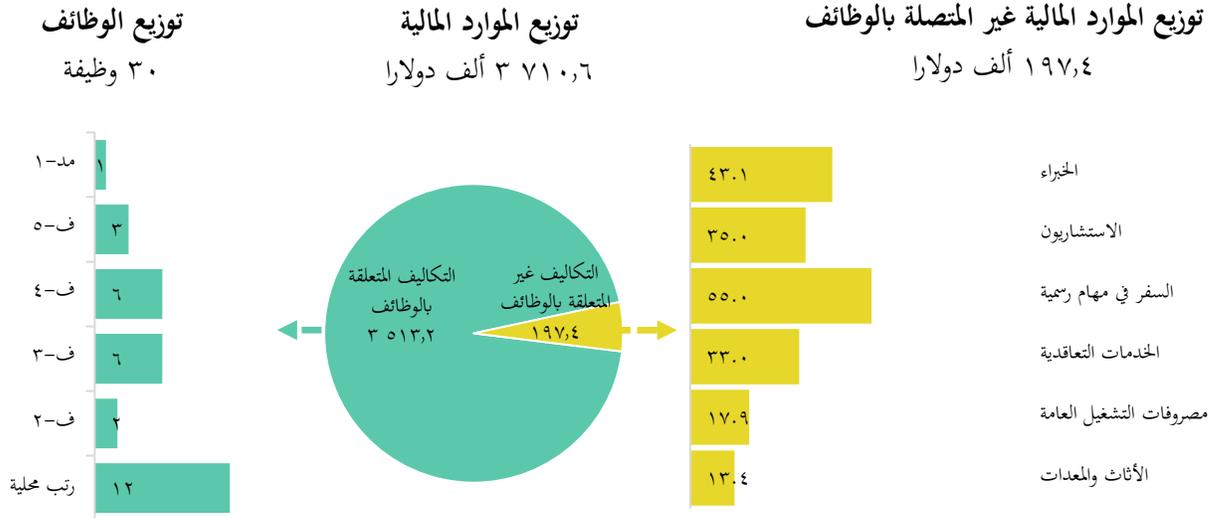
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغييرات		تغييرات		تغييرات		تغييرات	
نققات عام ٢٠١٨	نققات عام ٢٠١٩	التقنية	الجديدة/الموسعة	الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
<b>الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية</b>							
٣٤٠٩,٦	٣٥١٣,٢	-	-	-	-	-	٣٥١٣,٢
الموارد المتصلة بالوظائف							
٢٠٠,٥	١٩٧,٠	-	-	٠,٤	٠,٤	٠,٢	١٩٧,٤
الموارد غير المتصلة بالوظائف							
٣٦١٠,١	٣٧١٠,٢	-	-	٠,٤	٠,٤	٠,٠	٣٧١٠,٦
<b>الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة</b>							
١٨	١٨	-	-	-	-	-	١٨
الفئة الفنية والفئات العليا							
١٢	١٢	-	-	-	-	-	١٢
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها							
٣٠	٣٠	-	-	-	-	-	٣٠
المجموع							

الشكل ١٩-تاسعاً

البرنامج الفرعي ١: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ١٩-عاشراً

البرنامج الفرعي ١: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق بالنسبة المتوقعة لفئة الميزانية	الخبراء	الاستشاريون	السفر في مهام رسمية	الخدمات التعاقدية	مصرفات التشغيل العامة	الفرق الإجمالي
(0.7)	8.4	157.0	(33.6) (50.5)	(10.1)	0.0	
(0.3)	2.7	33.6		(2.0)	0.4	

١٧٨-١٩ يعكس الفرق البالغ ٤٠٠ دولار أساساً ما يلي:

**التغييرات الأخرى** - زيادة صافية قدرها ٤٠٠ دولار، تدرج أساساً تحت بند السفر في مهام رسمية (٣٣ ٦٠٠ دولار)، تعزى إلى زيادة الدعم القطري من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويقابلها في جزء كبير منها انخفاض في الاحتياجات تحت بند الخدمات التعاقدية (٣٣ ٦٠٠ دولار) بسبب انخفاض احتياجات الاستعانة بمصادر خارجية للطباعة.

١٧٩-١٩ يمول هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدّر بمبلغ ٤١٤ ٦٠٠ دولار، على النحو المبين في الجدول ١٩-١٤، الذي من شأنه أن يدعم تنفيذ الأنشطة في إطار هذا البرنامج الفرعي. ويعكس الانخفاض المتوقع بمبلغ ٢٩١ ٧٠٠ دولار مقارنة بعام ٢٠١٩ إنجاز مشاريع التعاون التقني في عام ٢٠١٩.

## البرنامج الفرعي ٢ التجارة والاستثمار والابتكار

١٨٠-١٩ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٢ ٩٨٢ ٥٠٠ دولار، وتعكس انخفاضاً صافياً قدره ١٨ ٢٠٠ دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٩-٢٤ وفي الشكلين ١٩-١٠ و ١٩-١١.

الجدول ١٩-٢٤

### البرنامج الفرعي ٢: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

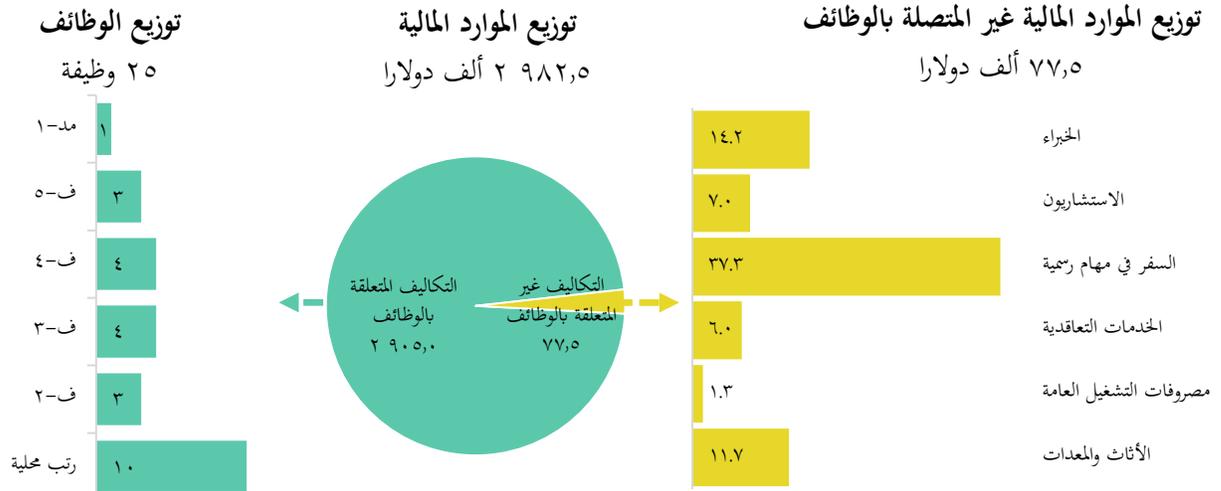
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات		تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل)		تقديرات عام ٢٠١٩		تقديرات عام ٢٠١٨	
نققات عام	اعتمادات	التعديلات	الولايات	التغيرات	النسبة	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل)	تقديرات عام ٢٠١٩
٢٠١٨	٢٠١٩	التقنية	الجديدة/الموسعة	الأخرى	المجموع	إعادة تقدير التكاليف	المئوية
٣ ٠٤١,٥	٢ ٩٠٥,٠	-	-	-	-	٢ ٩٠٥,٠	-
٩٨,٨	٩٥,٧	-	(١٨,٢)	(١٨,٢)	(١٨,٢)	٧٧,٥	(١٩,٠)
٣ ١٤٠,٣	٣ ٠٠٠,٧	-	(١٨,٢)	(١٨,٢)	(١٨,٢)	٢ ٩٨٢,٥	(٠,٦)
١٥	١٥	-	-	-	-	١٥	-
١٠	١٠	-	-	-	-	١٠	-
٢٥	٢٥	-	-	-	-	٢٥	-

الشكل ١٩-١٠ حادي عشر

### البرنامج الفرعي ٢: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

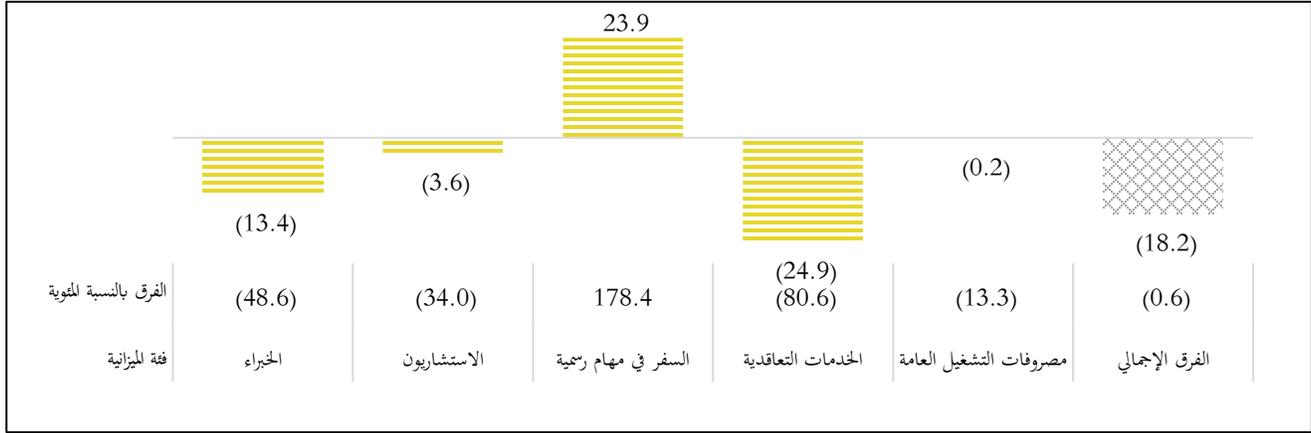
(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ١٩- ثاني عشر

البرنامج الفرعي ٢: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٨١-١٩ يعكس الفرق البالغ ١٨ ٢٠٠ دولار ما يلي:

التغييرات الأخرى - انخفاض صافي بمبلغ ١٨ ٢٠٠ دولار، يندرج أساساً تحت بند الاستشاريين والخبراء (١٧ ٠٠٠ دولار)، ويعزى إلى انخفاض في الاحتياجات من الخبراء والخدمات التعاقدية (٢٤ ٩٠٠ دولار)، بسبب انخفاض احتياجات الاستعانة بمصادر خارجية للطباعة، ويقابله جزئياً زيادة في الاحتياجات تحت بند السفر في مهام رسمية (٢٣ ٩٠٠ دولار)، تعزى إلى الحاجة إلى زيادة الدعم على المستوى القطري فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٨٢-١٩ يمول هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٢ ٧١٩ ٣٠٠ دولار، على النحو المبين في الجدول ١٩-١٤، الذي من شأنه أن يدعم تنفيذ الأنشطة في إطار هذا البرنامج الفرعي. ويعكس الانخفاض المتوقع بمبلغ ٤٠٠ ١٨٢ دولار مقارنة بعام ٢٠١٩ إنجاز مشاريع التعاون التقني في عام ٢٠١٩.

### البرنامج الفرعي ٣

#### النقل

١٨٣-١٩ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٣ ١٠٧ ٢٠٠ دولار، وتعكس زيادة صافية قدرها ٣٠ ٦٠٠ دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٩-٢٥ وفي الشكلين ١٩-٣ و ١٩-٤.

الجدول ٢٥-١٩

البرنامج الفرعي ٣: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

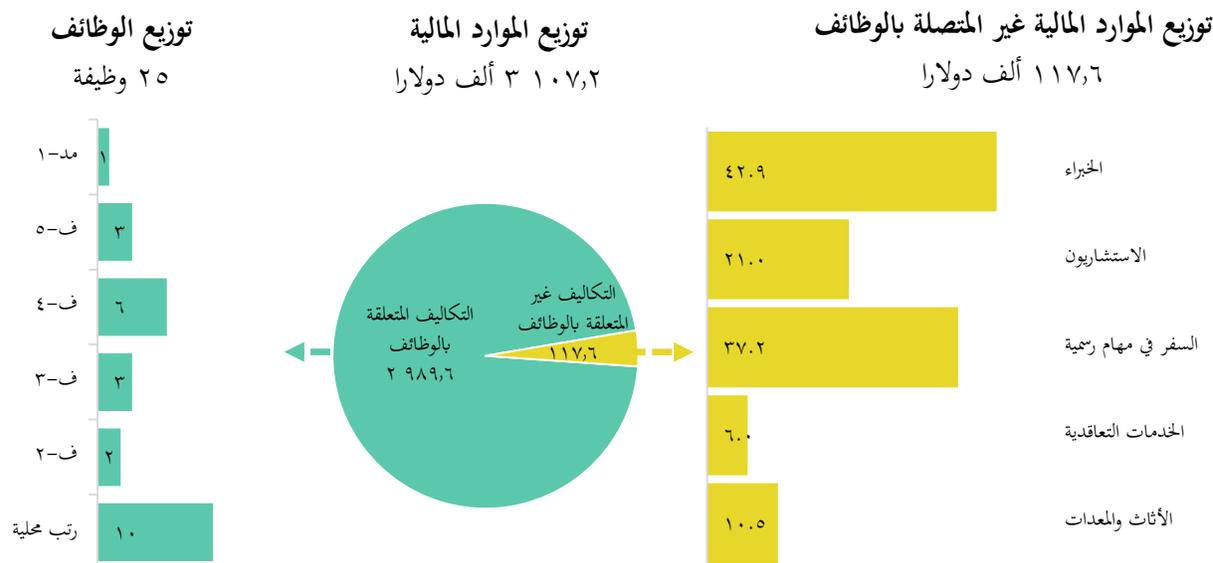
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات							
نفقات عام	اعتمادات عام	التعديلات	التغييرات	النسبة	تقديرات عام	تقديرات عام	
٢٠١٨	٢٠١٩	التقنية	الجديدة/الموسعة الأخرى	المئوية	٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	
<b>الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية</b>							
الموارد المتصلة بالوظائف	٣٠٧٩,١	٢٩٨٩,٦	-	-	-	٢٩٨٩,٦	
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٣٩,٣	٨٧,٠	-	٣٠,٦	٣٠,٦	١١٧,٦	
<b>المجموع</b>	<b>٣١١٨,٤</b>	<b>٣٠٧٦,٦</b>	<b>-</b>	<b>٣٠,٦</b>	<b>٣٠,٦</b>	<b>٣١٠٧,٢</b>	
<b>الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة</b>							
الفئة الفنية والفئات العليا	١٥	١٥	-	-	-	١٥	
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	١٠	١٠	-	-	-	١٠	
<b>المجموع</b>	<b>٢٥</b>	<b>٢٥</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>٢٥</b>	

الشكل ١٩- ثالث عشر

البرنامج الفرعي ٣: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

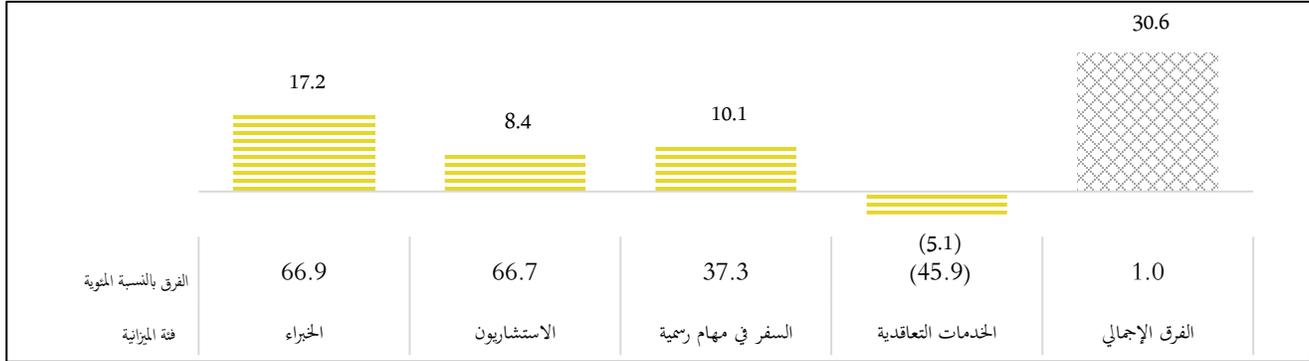
(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ١٩- رابع عشر

البرنامج الفرعي ٣: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٩-١٨٤ يعكس الفرق البالغ ٦٠٠ ٣٠ دولار ما يلي:

**التغييرات الأخرى** - زيادة صافية قدرها ٦٠٠ ٣٠ دولار، تدرج أساساً تحت بند الاستشاريين والخبراء (٦٠٠ ٢٥ دولار)، وتعزى إلى زيادة عدد اجتماعات فريق الخبراء، والسفر في مهام رسمية (١٠٠ ١٠٠ دولار)، بسبب الحاجة إلى زيادة الدعم على المستوى القطري فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في إطار خطة إصلاح المنظومة الإنمائية، ويقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات تحت بند الخدمات التعاقدية (١٠٠ ٥٠ دولار)، يعزى إلى انخفاض الحاجة إلى الاستعانة بمصادر خارجية لخدمات الطباعة بسبب زيادة في استخدام خدمات الطباعة الداخلية.

١٩-١٨٥ يمول هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٤٨٧ ٠٠٠ دولار، على النحو المبين في الجدول ١٩-١٤، وذلك من شأنه أن يدعم تنفيذ الأنشطة في إطار هذا البرنامج الفرعي. وتعكس الزيادة المتوقعة بمبلغ ٩٩ ٠٠٠ دولار مقارنة بعام ٢٠١٩ توقعات حشد مزيد من الموارد الخارجة عن الميزانية لدعم المبادرات الإنمائية في عام ٢٠٢٠.

#### البرنامج الفرعي ٤

##### البيئة والتنمية

١٩-١٨٦ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٦٠٠ ٩٥٧ ٢ دولار، وتعكس انخفاضاً صافياً قدره ١١٧ ٠٠٠ دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٩-٢٦ وفي الشكلين ١٩-١٩ و ١٩-١٩-سادس عشر.

الجدول ١٩-٢٦

البرنامج الفرعي ٤ : تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

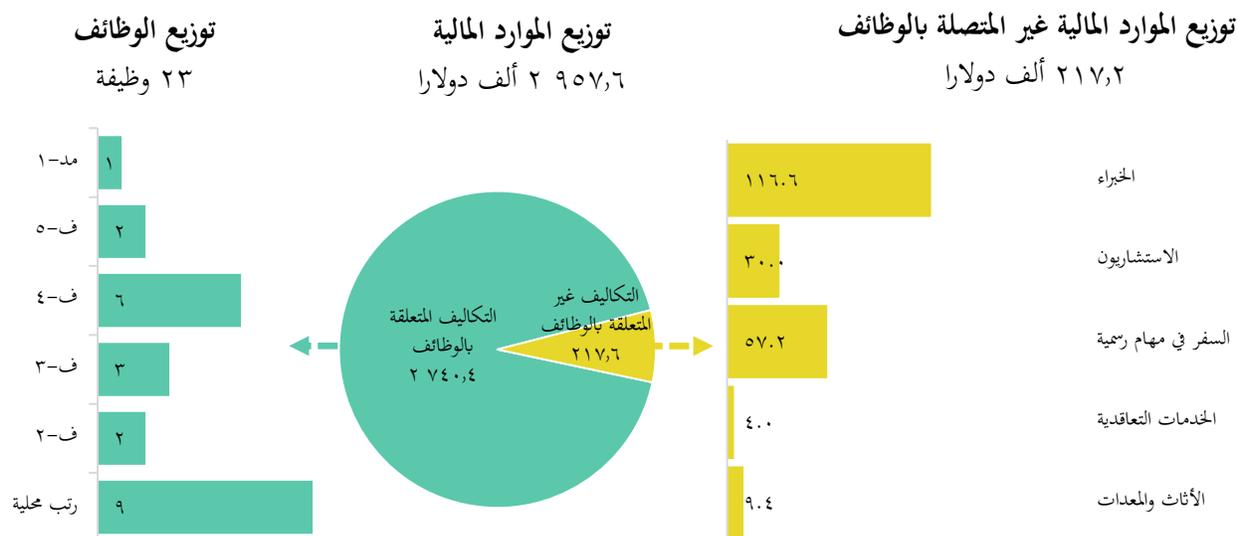
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغيرات		التغيرات		التغيرات		التغيرات	
نققات عام	اعتمادات	التعديلات	الولايات	التغيرات	النسبة	تقديرات	عام
٢٠١٨	عام ٢٠١٩	التقنية	الجديدة/الموسعة	الأخرى	المجموع	المئوية	إعادة تقدير التكاليف
٣٠١٢,١	٢٧٤٠,٤	-	-	-	-	-	٢٧٤٠,٤
٣٢٩,٩	٣٣٤,٢	-	-	(١١٧,٠)	(١١٧,٠)	(٣٥,٠)	٢١٧,٢
٣٣٤٢,٠	٣٠٧٤,٦	-	-	(١١٧,٠)	(١١٧,٠)	(٣,٨)	٢٩٥٧,٦
<b>الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية</b>							
الموارد المتصلة بالوظائف							
الموارد غير المتصلة بالوظائف							
<b>المجموع</b>							
<b>الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة</b>							
الفئة الفنية والفئات العليا							
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها							
<b>المجموع</b>							

الشكل ١٩-خامس عشر

البرنامج الفرعي ٤ : توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

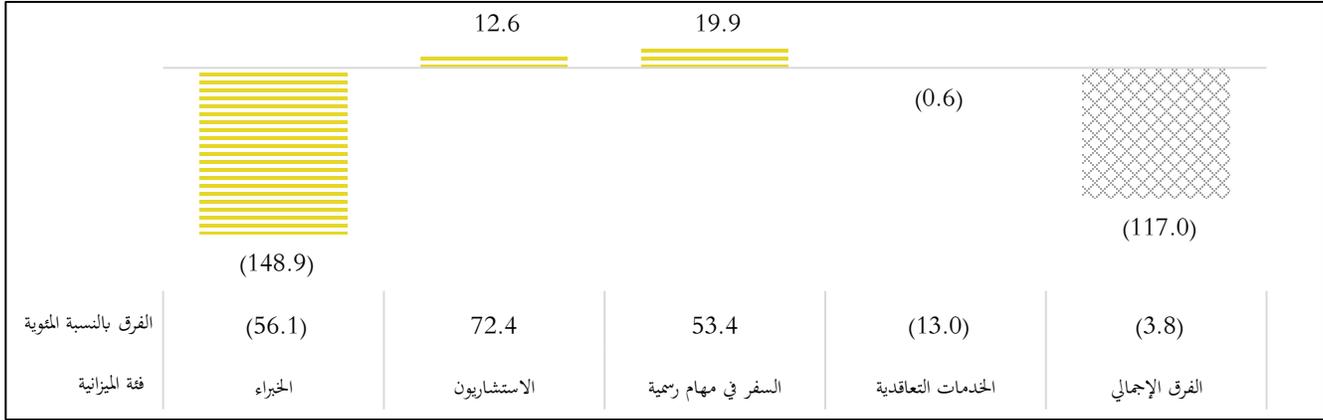
(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ١٩-سادس عشر

البرنامج الفرعي ٤: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٨٧-١٩ يعكس الفرق البالغ ١١٧ ٠٠٠ دولار ما يلي:

التغييرات الأخرى - انخفاض صافي قدره ١١٧ ٠٠٠ دولار، يندرج أساساً تحت بند الاستشاريين والخبراء (١٣٦ ٣٠٠ دولار)، ويعزى إلى نقل المسؤولية عن دعم اجتماعات فريق الخبراء المعني بالتنمية المستدامة إلى المناطق دون الإقليمية الخمس التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وفي هذا السياق، يُقترح نقل الموارد ذات الصلة من البرنامج الفرعي ٤ إلى العناصر الخمسة للبرنامج الفرعي ٨، ويقابل هذا الانخفاض جزئياً زيادة الاحتياجات تحت بند السفر في مهام رسمية (١٩ ٩٠٠ دولار)، بسبب الحاجة إلى زيادة الدعم على المستوى القطري فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في إطار خطة إصلاح المنظومة الإنمائية.

١٨٨-١٩ يمول هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدّر بمبلغ ٢ ٤١٩ ٢٠٠ دولار، على النحو المبين في الجدول ١٩-١٤، الذي من شأنه أن يدعم تنفيذ الأنشطة في إطار هذا البرنامج الفرعي. ويعكس الانخفاض المتوقع بمبلغ ٧١٣ ٢٠٠ دولار مقارنة بعام ٢٠١٩ إنجاز مشاريع التعاون التقني في عام ٢٠١٩.

## البرنامج الفرعي ٥

### تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها

١٨٩-١٩ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٢ ٥٧٦ ٨٠٠ دولار، وتعكس زيادة صافية قدرها ٢ ٤٠٠ دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٩-٢٧ وفي الشكلين ١٩-سابع عشر و ١٩-ثامن عشر.

الجدول ١٩-٢٧

البرنامج الفرعي ٥: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

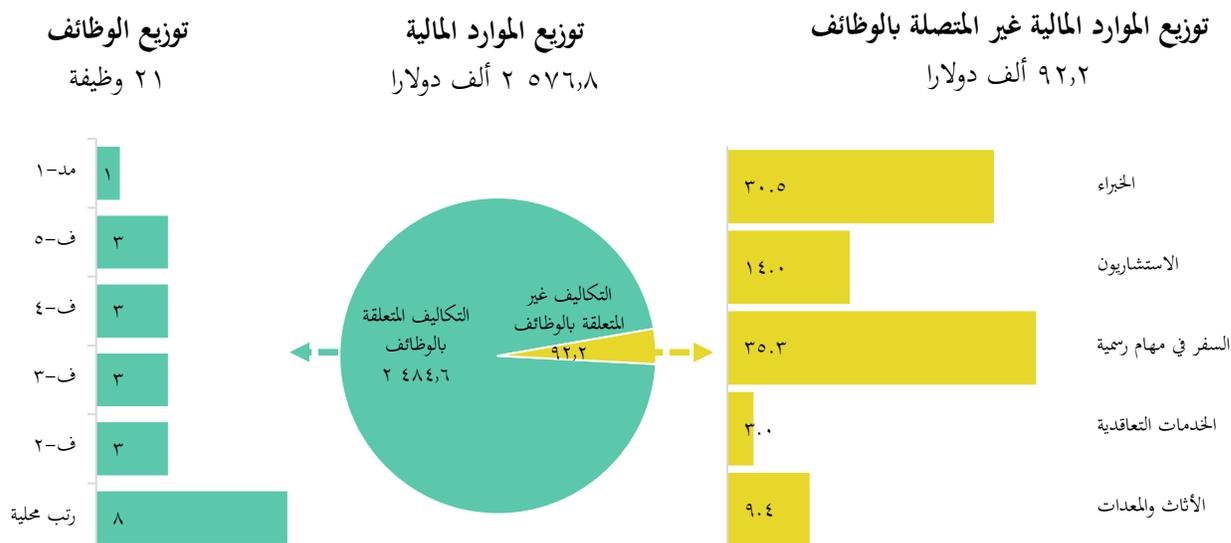
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغييرات						
نقطة عام اعتمادات	التعديلات	الولايات	التغييرات	النسبة	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل)	
٢٠١٨	عام ٢٠١٩	التقنية	الجديدة/الموسعة الأخرى	المجموع	المئوية	إعادة تقدير التكاليف
٢٧٧٥,٠	٢٤٨٤,٦	-	-	-	-	٢٤٨٤,٦
٦١,٨	٨٩,٨	-	٢,٤	٢,٤	٢,٧	٩٢,٢
٢٨٣٦,٨	٢٥٧٤,٤	-	٢,٤	٢,٤	٠,١	٢٥٧٦,٨
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية						
٢٧٧٥,٠	٢٤٨٤,٦	-	-	-	-	٢٤٨٤,٦
٦١,٨	٨٩,٨	-	٢,٤	٢,٤	٢,٧	٩٢,٢
٢٨٣٦,٨	٢٥٧٤,٤	-	٢,٤	٢,٤	٠,١	٢٥٧٦,٨
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
١٣	١٣	-	-	-	-	١٣
٨	٨	-	-	-	-	٨
٢١	٢١	-	-	-	-	٢١

الشكل ١٩-١٠: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

البرنامج الفرعي ٥: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

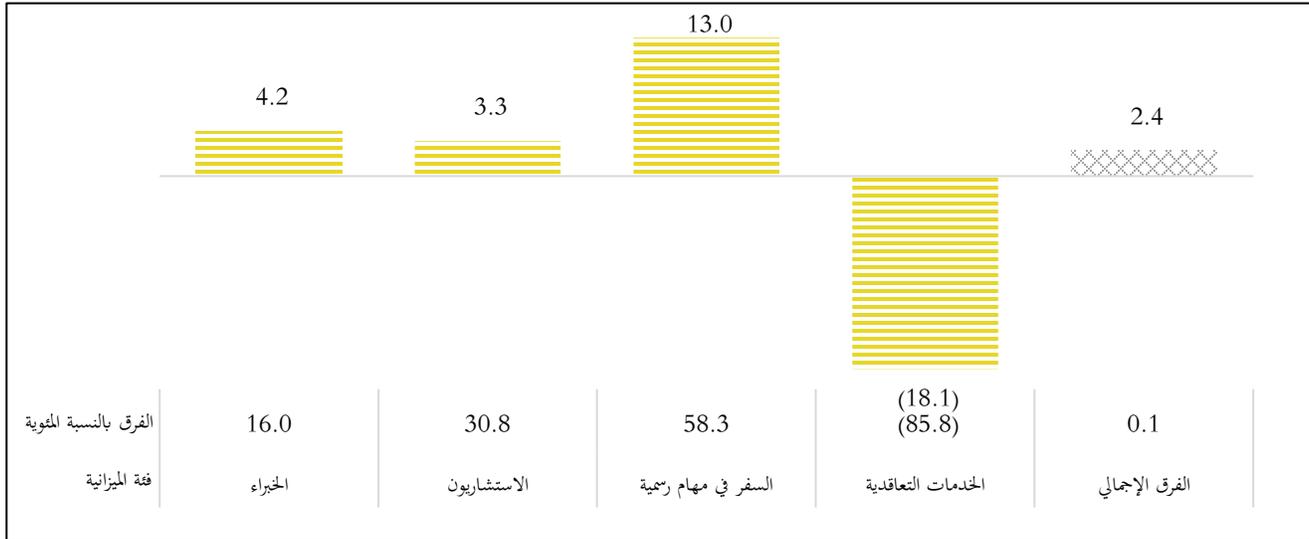
(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ١٩- ثامن عشر

البرنامج الفرعي ٥: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٩-١٩٠ يعكس الفرق البالغ ٢٤٠٠ دولار ما يلي:

التغييرات الأخرى - زيادة صافية قدرها ٢٤٠٠ دولار، تندرج أساساً تحت بند الاستشاريين والخبراء (٧٥٠٠ دولار) والسفر في مهام رسمية (١٣٠٠٠ دولار)، بسبب الحاجة إلى زيادة الدعم على المستوى القطري فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في إطار خطة إصلاح المنظومة الإنمائية، ويقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات تحت بند الخدمات التعاقدية (١٨١٠٠ دولار)، يعزى إلى انخفاض الحاجة إلى الاستعانة بمصادر خارجية لخدمات الطباعة.

١٩١-١٩٠ يمول هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٣٧٠٧١٠٠ دولار، على النحو المبين في الجدول ١٩-١٤، الذي من شأنه أن يدعم تنفيذ الأنشطة في إطار هذا البرنامج الفرعي. ويعكس الانخفاض المتوقع البالغ ٤٣٩٥٠٠ دولار مقارنة بعام ٢٠١٩ إنجاز مشاريع للتعاون التقني في عام ٢٠١٩.

## البرنامج الفرعي ٦

### التنمية الاجتماعية

١٩٢-١٩٠ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٣٧٦٠٦٠٠ دولار، وتعكس زيادة صافية قدرها ٣٢٨٠٠ دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٩-٢٨ وفي الشكلين ١٩-١٩ و ١٩-٢٠.

الجدول ١٩-٢٨

البرنامج الفرعي ٦: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

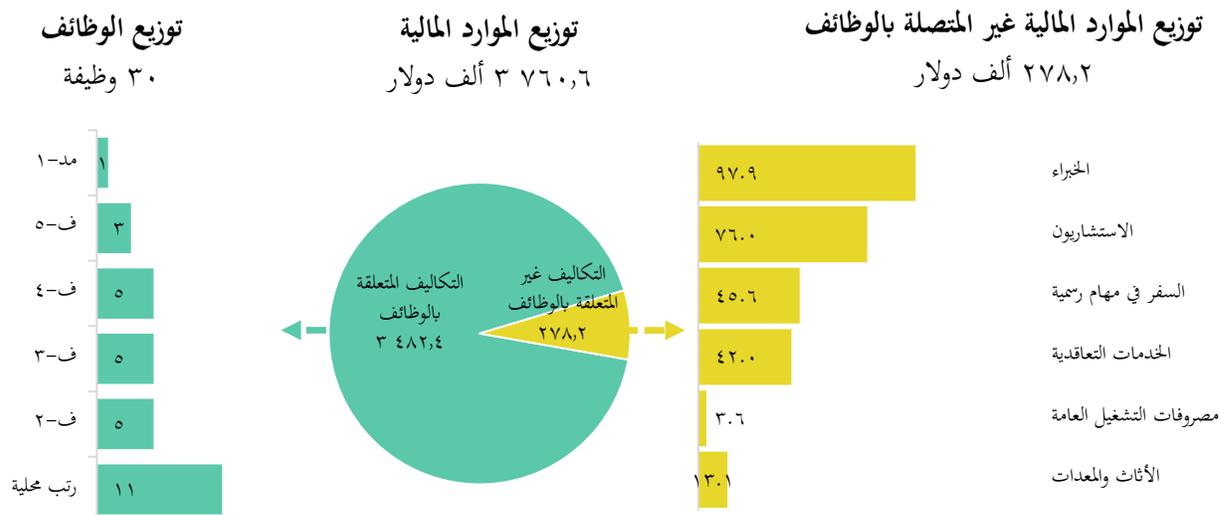
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

		التغييرات				
		النسبة		التغييرات		
نققات عام	اعتمادات	التعديلات	الولايات	التغييرات	النسبة	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل
٢٠١٨	عام ٢٠١٩	التقنية	الجديدة/الموسعة	الأخرى	المجموع	المئوية
						إعادة تقدير التكاليف)
<b>الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية</b>						
٣ ٦٧٨,١	٣ ٤٨٢,٤	-	-	-	-	٣ ٤٨٢,٤
الموارد المتصلة بالوظائف						
١٧٧,٣	٢٤٥,٤	-	-	٣٢,٨	١٣,٤	٢٧٨,٢
الموارد غير المتصلة بالوظائف						
٣ ٨٥٥,٤	٣ ٧٢٧,٨	-	-	٣٢,٨	٠,٩	٣ ٧٦٠,٦
<b>المجموع</b>						
<b>الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة</b>						
١٩	١٩	-	-	-	-	١٩
الفئة الفنية والفئات العليا						
١١	١١	-	-	-	-	١١
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها						
<b>المجموع</b>						<b>٣٠</b>

الشكل ١٩-تاسع عشر

البرنامج الفرعي ٦: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

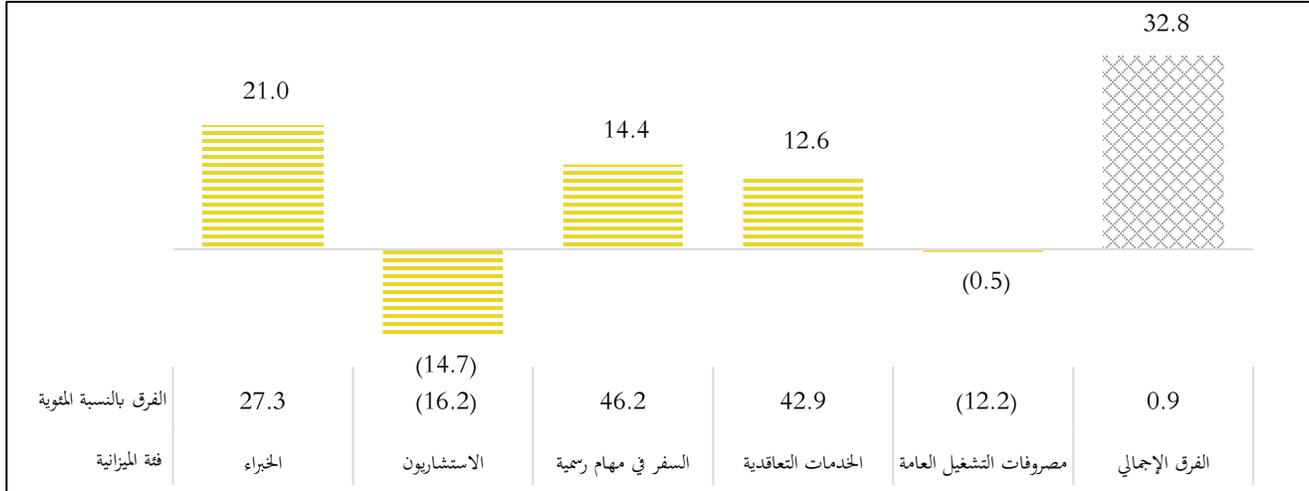
(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ١٩-عشرين

البرنامج الفرعي ٦: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٩٣-١٩ يعكس الفرق البالغ ٣٢ ٨٠٠ دولار ما يلي:

**التغييرات الأخرى - زيادة صافية قدرها ٣٢ ٨٠٠ دولار،** تندرج أساساً تحت بند السفر في مهام رسمية (١٤ ٤٠٠ دولار)، بسبب الحاجة إلى زيادة الدعم على المستوى القطري فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتحت بندي الخدمات التعاقدية (١٢ ٦٠٠ دولار) والاستشاريين والخبراء (٦ ٣٠٠ دولار)، بسبب الحاجة إلى موارد إضافية لدعم إعداد الدراسة المواضيعية للدورة السادسة والسبعين للجنة إثر نقل مسؤولية إعداد الدراسة من عنصر أجهزة تقرير السياسات إلى البرنامج الفرعي في عام ٢٠٢٠.

١٩٤-١٩ يمول هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدّر بمبلغ ١ ٠٦٥ ٨٠٠ دولار، على النحو المبين في الجدول ١٩-١٤، الذي من شأنه أن يدعم تنفيذ الأنشطة في إطار هذا البرنامج الفرعي. يعكس الانخفاض المتوقع البالغ ٥٢ ٨٠٠ دولار مقارنة بعام ٢٠١٩ إنجاز مشاريع التعاون التقني في عام ٢٠١٩.

## البرنامج الفرعي ٧

### الإحصاءات

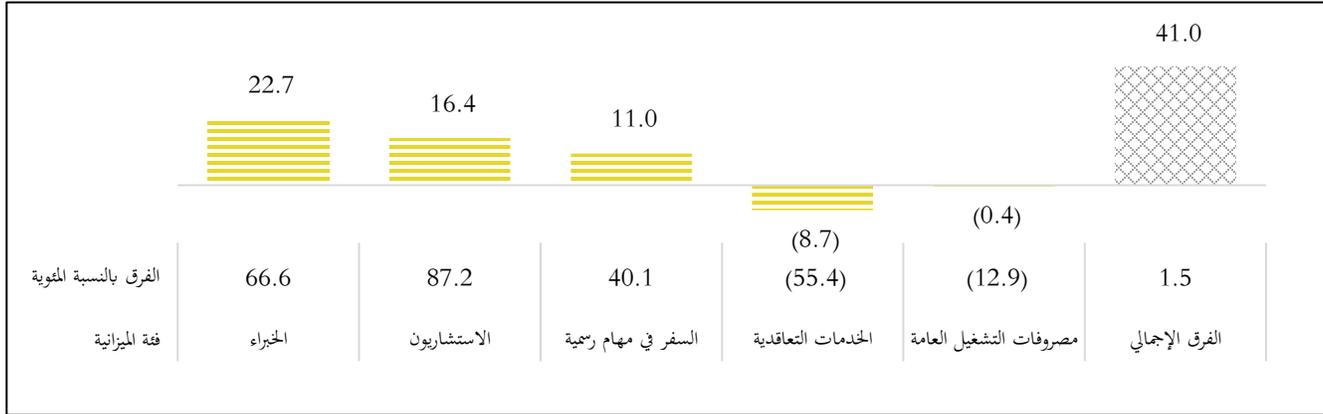
١٩٥-١٩ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٢ ٨٤٨ ٨٠٠ دولار، وتعكس زيادة صافية قدرها ٤١ ٠٠٠ دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٩-٢٩ وفي الشكلين ١٩-١٩ و١٩-١٩ حادياً وعشرين و١٩-١٩ ثانياً وعشرين.



الشكل ١٩-ثانياً وعشرين

البرنامج الفرعي ٧: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



١٩٦-١٩ يعكس الفرق البالغ ٤١ ٠٠٠ دولار ما يلي:

التغييرات الأخرى - زيادة صافية قدرها ٤١ ٠٠٠ دولار، تدرج أساساً تحت بند الاستشاريين والخبراء (٣٩ ١٠٠ دولار)، وتعزى إلى زيادة عدد اجتماعات فريق الخبراء، والسفر في مهام رسمية (١١ ٠٠٠ دولار)، بسبب الحاجة إلى زيادة الدعم على المستوى القطري فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات تحت بند الخدمات التعاقدية (٨ ٧٠٠ دولار)، يعزى إلى انخفاض الحاجة إلى الاستعانة بمصادر خارجية لخدمات تجهيز البيانات.

١٩٧-١٩ يمول هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدّر بمبلغ ٢ ١٢٠ ٥٠٠ دولار، على النحو المبين في الجدول ١٤-١٩، الذي من شأنه أن يدعم تنفيذ الأنشطة في إطار هذا البرنامج الفرعي. يعكس الانخفاض المتوقع بمبلغ ١ ٣٥٤ ٥٠٠ دولار مقارنة بعام ٢٠١٩ إنجاز مشاريع التعاون التقني في عام ٢٠١٩.

## البرنامج الفرعي ٨

### الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية

١٩٨-١٩ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٤ ٢١٢ ٣٠٠ دولار وتعكس انخفاضاً صافياً قدره ١٦ ٨٠٠ دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجداول من ١٩-٣٠ إلى ١٩-٣٤ وفي الأشكال من ١٩-٣١ إلى ١٩-٣٣ وعشرين إلى ١٩-٣٤ وثلاثين.

### العنصر ١

#### الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في منطقة الحيط الهادئ

١٩٩-١٩ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ١ ٣٩٤ ٧٠٠ دولار، وتعكس زيادة صافية قدرها ٤ ٠٠٠ دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٩-٣٠ وفي الشكلين ١٩-٣١ و١٩-٣٢ ورابعاً وعشرين.

الجدول ١٩-٣٠

العنصر ١: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

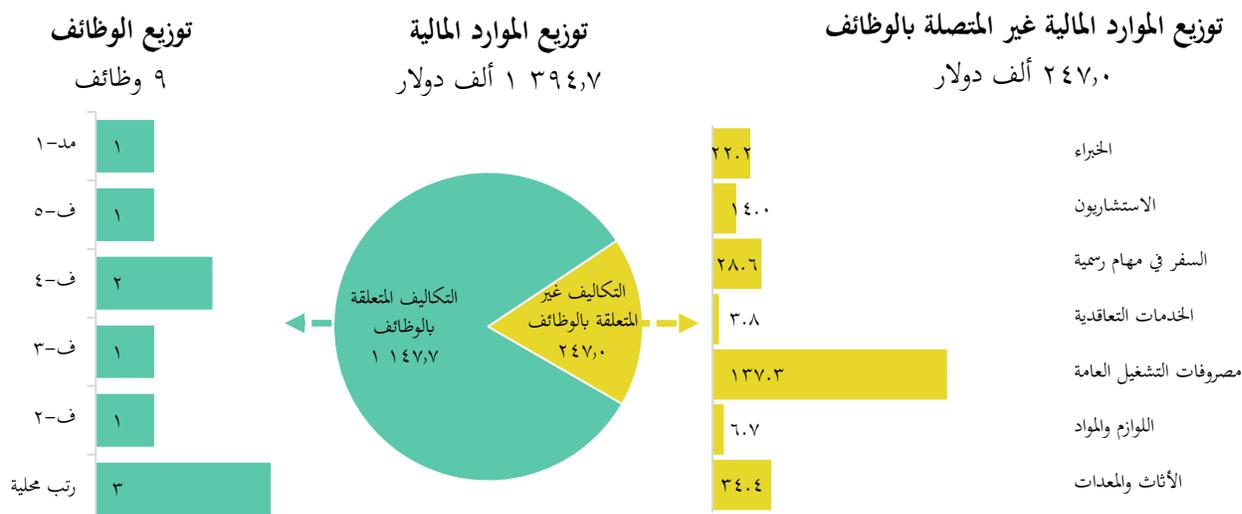
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

		التغييرات						
		النسبة	التغييرات			اعتمادات	نفقات عام	
		المئوية	المجموع	الجديدة/الموسعة	الأخرى	التقنية	عام ٢٠١٩	عام ٢٠١٨
		إعادة تقدير التكاليف						
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	١١٤٧,٧	-	-	-	-	-	١١٤٧,٧	١٢١٦,٤
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٢٤٧,٠	١,٦	٤,٠	٤,٠	-	-	٢٤٣,٠	٢٠٥,٣
<b>المجموع</b>	<b>١٣٩٤,٧</b>	<b>٠,٣</b>	<b>٤,٠</b>	<b>٤,٠</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>١٣٩٠,٧</b>	<b>١٤٢١,٨</b>
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	٦	-	-	-	-	-	٦	٦
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	٣	-	-	-	-	-	٣	٣
<b>المجموع</b>	<b>٩</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>٩</b>	<b>٩</b>

الشكل ١٩-ثالثاً وعشرين

العنصر ١: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

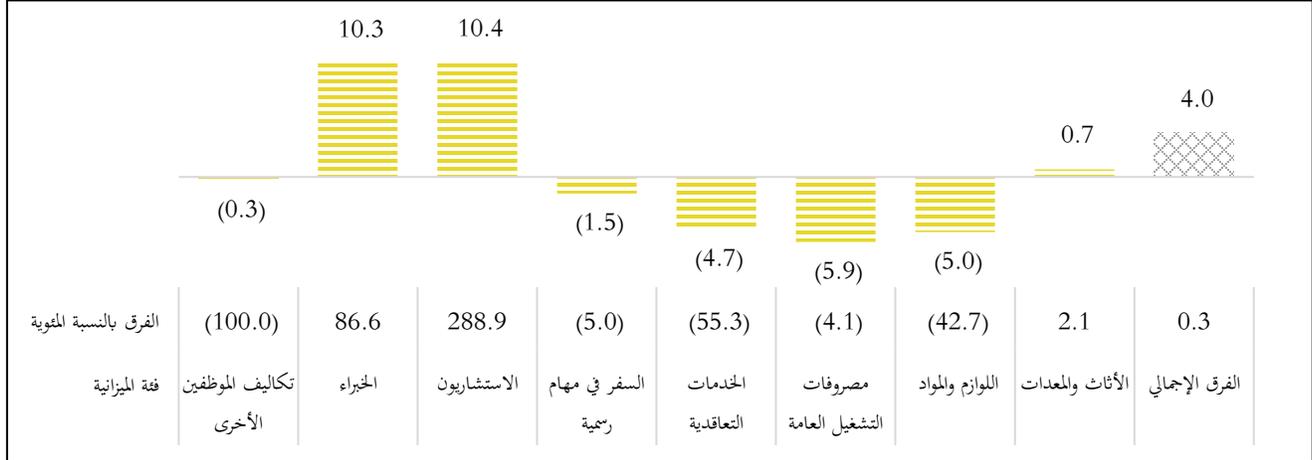
(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ١٩- رابعاً وعشرين

العنصر ١: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



٢٠٠-١٩ يعكس الفرق البالغ ٤ ٠٠٠ دولار ما يلي:

التغييرات الأخرى - زيادة صافية قدرها ٤ ٠٠٠ دولار، تندرج أساساً تحت بند الاستشاريين والخبراء (٢٠ ٧٠٠ دولار)، وتعزى إلى نقل مسؤولية تقديم الدعم لاجتماع فريق الخبراء المعني بالتنمية المستدامة في منطقة المحيط الهادئ من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٨، العنصر ١، ويقابلها جزئياً انخفاض في الاحتياجات تحت بند مصرفات التشغيل العامة (٥ ٩٠٠ دولار)، يعزى إلى انخفاض الاحتياجات تحت بندي الاتصالات واللوازم والمواد (٥ ٠٠٠ دولار)، بسبب انخفاض الاحتياجات من اللوازم المكتبية.

٢٠١-١٩ يمول هذا العنصر من موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ١٠٨ ٦٠٠ دولار، على النحو المبين في الجدول ١٩-١٤، الذي من شأنه أن يدعم تنفيذ الأنشطة في إطار هذا العنصر. وتعكس الزيادة المتوقعة بمبلغ ١٧ ٢٠٠ دولار مقارنة بعام ٢٠١٩ زيادة طفيفة في التمويل المتوقع لمشاريع التعاون التقني في عام ٢٠٢٠.

## العنصر ٢

### الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في شرق وشمال شرق آسيا

٢٠٢-١٩ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ١٠٠ ٨٥٨ دولار، وهو ما يمثل زيادة صافية قدرها ٤ ٨٠٠ دولار بالمقارنة مع الاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٩-٣١ وفي الشكلين ١٩-١٩ وخامساً وعشرين و ١٩-سادساً وعشرين.

الجدول ١٩-٣١

العنصر ٢: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

نققات عام اعتمادات التعديلات الولايات التغييرات النسبة تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل)	التغييرات					٢٠١٨	٢٠١٩ عام
	المجموعة	الجديدة/الموسعة الأخرى	المئوية	إعادة تقدير التكاليف	التقنية		
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
الموارد المتصلة بالوظائف	٧٢٣,٢	٠,٠	-	-	-	٧٢٣,٢	٦٩٣,٨
الموارد غير المتصلة بالوظائف	١٣٤,٩	٣,٧	٤,٨	٤,٨	-	١٣٠,١	١٢٦,٥
<b>المجموع</b>	<b>٨٥٨,١</b>	<b>٠,٦</b>	<b>٤,٨</b>	<b>٤,٨</b>	<b>-</b>	<b>٨٥٣,٣</b>	<b>٨٢٠,٣</b>
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
الفئة الفنية والفئات العليا	٤	-	-	-	-	٤	٤
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	١	-	-	-	-	١	١
<b>المجموع</b>	<b>٥</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>٥</b>	<b>٥</b>

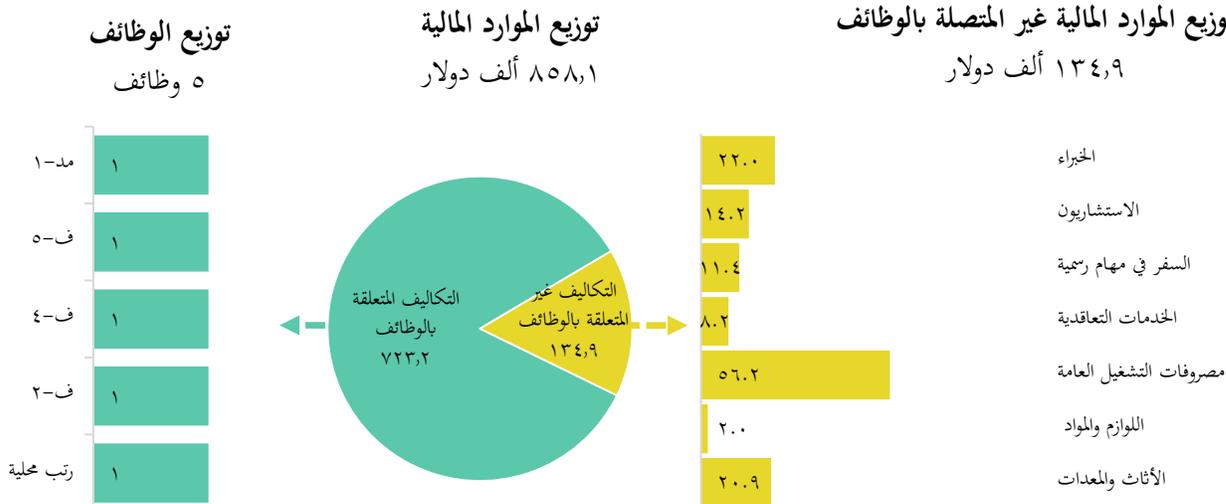
الشكل ١٩-١٩ خامساً وعشرين

العنصر ٢: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

توزيع الموارد المالية غير المتصلة بالوظائف

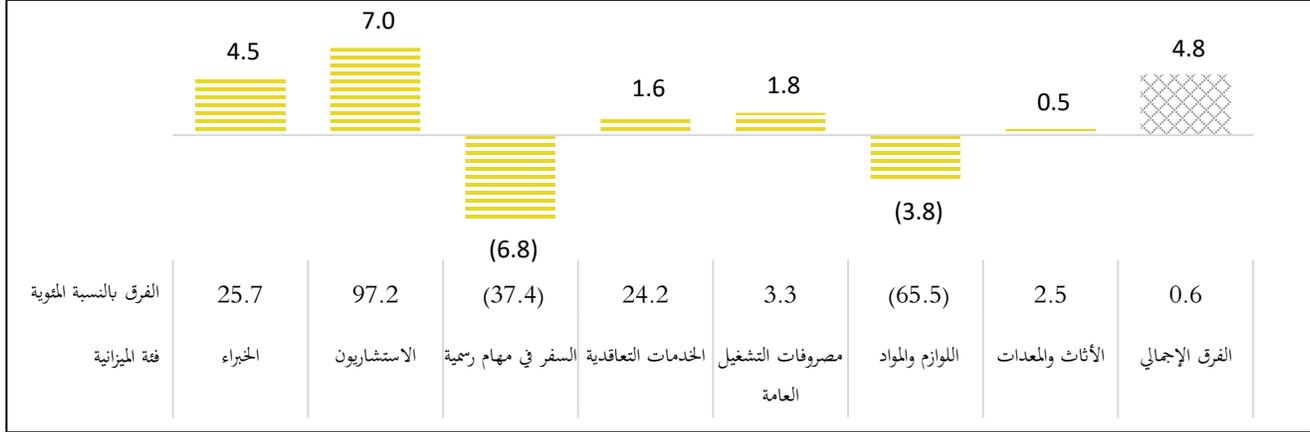
١٣٤,٩ ألف دولار



الشكل ١٩-سادساً وعشرين

العنصر ٢: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



٢٠٣-١٩ ويعكس الفرق البالغ ٤ ٨٠٠ دولار ما يلي:

**التغييرات الأخرى -** تندرج الزيادة الصافية البالغة ٤ ٨٠٠ دولار أساساً تحت بند الاستشاريين والخبراء (١١ ٥٠٠ دولار)، وتُعزى إلى نقل المسؤولية عن تقديم الدعم لاجتماع فريق الخبراء المعني بالتنمية المستدامة في شرق وشمال شرق آسيا من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٨، العنصر ٢، ويقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالسفر في مهام رسمية (٦ ٨٠٠ دولار)، تُعزى إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالسفر في المنطقة دون الإقليمية.

٢٠٤-١٩ ويُؤوّل هذا العنصر من البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ١ ٥٦٣ ١٠٠ دولار، على النحو المبين في الجدول ١٩-١٤، الذي من شأنه أن يدعم تنفيذ الأنشطة في إطار هذا العنصر. ويعكس الانخفاض المتوقع البالغ ٦٦ ٨٠٠ دولار بالمقارنة مع عام ٢٠١٩ إنجاز مشاريع للتعاون التقني في عام ٢٠١٩.

### العنصر ٣

#### الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في شمال ووسط آسيا

٢٠٥-١٩ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٧٠١ ٢٠٠ دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً صافياً قدره ١٣ ٨٠٠ دولار بالمقارنة مع الاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٩-٣٢ وفي الشكلين ١٩-سابعاً وعشرين و ١٩-ثامناً وعشرين.

الجدول ١٩-٣٢

العنصر ٣: تطور الموارد المالية والموارد المتعلقة بالوظائف

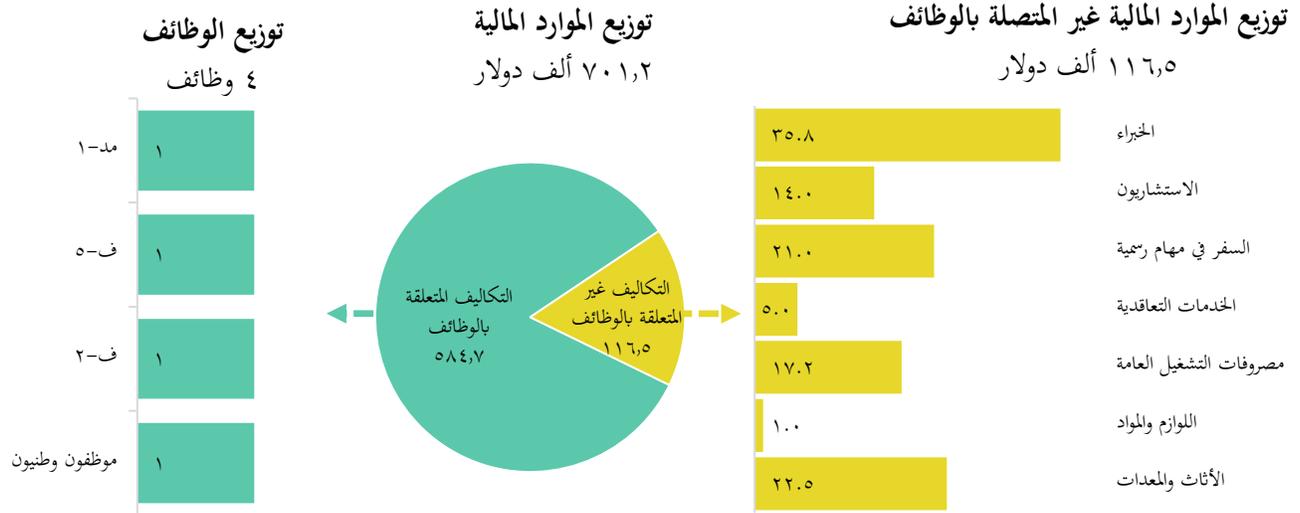
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغييرات						
نقطة عام اعتمادات التعديلات الولايات التغييرات النسبة تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل ٢٠١٨	٢٠١٨	عام ٢٠١٩	التقنية	الجديدة/الموسعة الأخرى	المجموع	المئوية
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية						
الموارد المتصلة بالوظائف	٥٣١,٣	٥٨٤,٧	-	-	-	٥٨٤,٧
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٧٧,٩	١٣٠,٣	(١٦,٨)	-	٣,٠	(١٣,٨) (١٠,٦)
<b>المجموع</b>	<b>٦٠٩,٢</b>	<b>٧١٥,٠</b>	<b>(١٦,٨)</b>	<b>-</b>	<b>٣,٠</b>	<b>(١٣,٨) (١,٩)</b>
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
الفئة الفنية والفئات العليا	٣	٣	-	-	-	-
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	١	١	-	-	-	-
<b>المجموع</b>	<b>٤</b>	<b>٤</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>

الشكل ١٩-٣: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

العنصر ٣: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

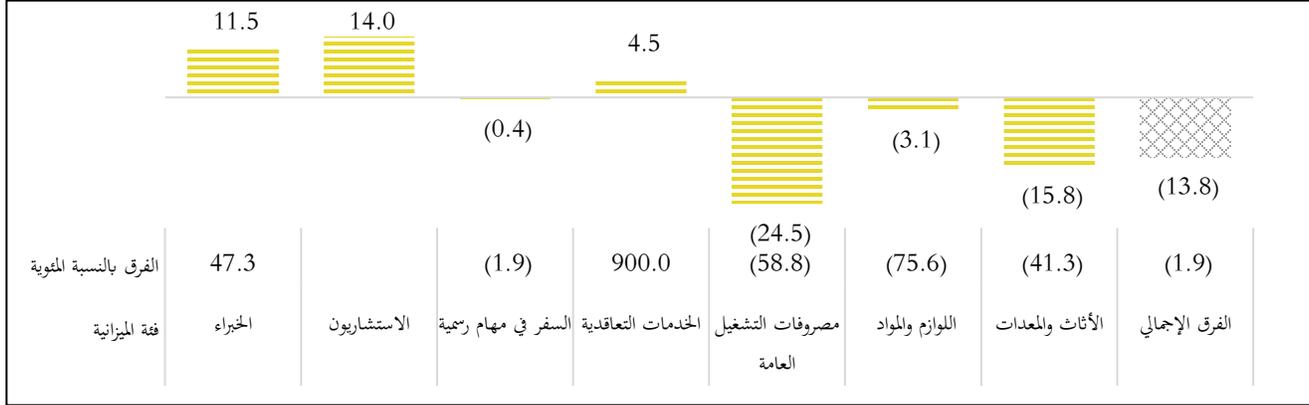
(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ١٩- ثامناً وعشرين

العنصر ٣: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



٢٠٦-١٩ ويعكس الفرق البالغ ١٣ ٨٠٠ دولار ما يلي:

(أ) **التعديلات التقنية** - يعزى الانخفاض البالغ ١٦ ٨٠٠ دولار أساساً إلى إلغاء التكاليف غير المتكررة تحت بند الأثاث والمعدات لشراء مركبة رسمية في عام ٢٠١٩؛

(ب) **التغييرات الأخرى** - تندرج الزيادة الصافية البالغة ٣ ٠٠٠ دولار أساساً تحت بند الاستشاريين والخبراء (٢٥ ٥٠٠ دولار)، وتُعزى إلى نقل المسؤولية عن تقديم الدعم لاجتماع فريق الخبراء المعني بالتنمية المستدامة في شمال ووسط آسيا من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٨، العنصر ٣، ويقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات المتعلقة بخدمات الاتصالات تحت بند مصرفوات التشغيل العامة (٢٤ ٥٠٠ دولار)، استناداً إلى مستويات الإنفاق التاريخية.

٢٠٧-١٩ ويُؤل هذا العنصر من البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار، على النحو المبين في الجدول ١٩-١٤، الذي من شأنه أن يدعم تنفيذ الأنشطة في إطار هذا العنصر. ويُعزى الانخفاض المتوقع البالغ ٣٥ ٠٠٠ دولار بالمقارنة مع عام ٢٠١٩ إلى تخفيض عدد الموظفين المؤقتين في المكتب دون الإقليمي.

#### العنصر ٤

#### الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في جنوب وجنوب غرب آسيا

٢٠٨-١٩ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ١٠٠ ٠٤٧ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٣ ٦٠٠ دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٩-٣٣ وفي الشكلين ١٩-٩ و ١٩-١٠.

الجدول ١٩-٣٣

العنصر ٤ : تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

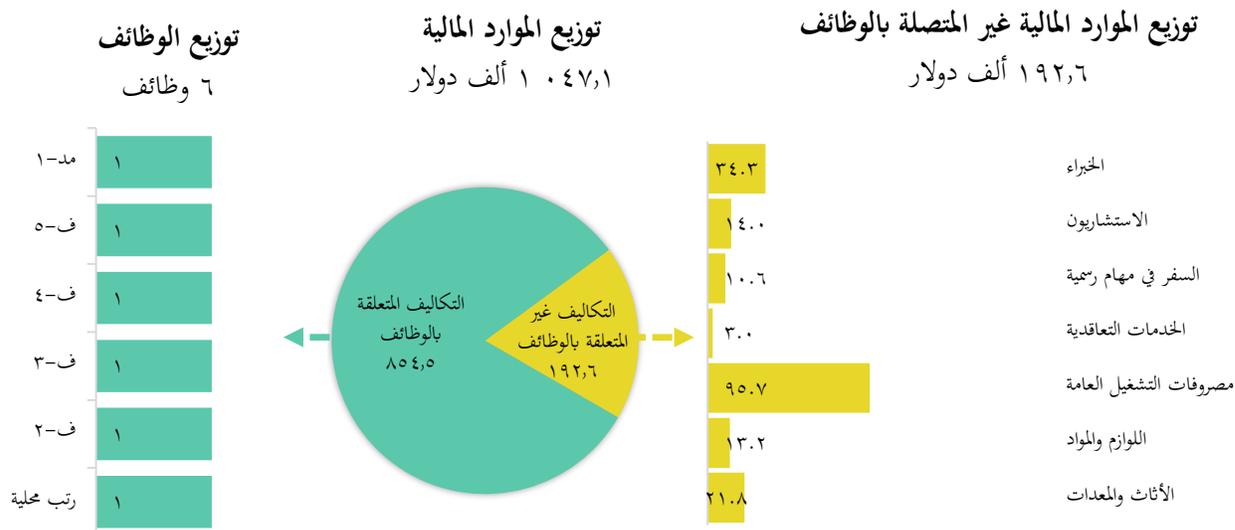
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغييرات						
نقطة عام اعتمادات التعديلات الولايات التغييرات النسبة تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل ٢٠١٨	٢٠١٨	عام ٢٠١٩	التقنية	الجديدة/الموسعة الأخرى	المجموع	المئوية
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية						
الموارد المتصلة بالوظائف	٨٧٣,٥	٥,٨٥٤	-	-	-	٨٥٤,٥
الموارد غير المتصلة بالوظائف	١٥٩,١	-	١٨٩,٠	-	٣,٦	١٩٢,٦
<b>المجموع</b>	<b>١٠٣٢,٥</b>	<b>-</b>	<b>١٠٤٣,٥</b>	<b>-</b>	<b>٣,٦</b>	<b>١٠٤٧,١</b>
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة						
الفئة الفنية والفئات العليا	٥	-	-	-	-	٥
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	١	-	-	-	-	١
<b>المجموع</b>	<b>٦</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>-</b>	<b>٦</b>

الشكل ١٩-تاسعاً وعشرين

العنصر ٤ : توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

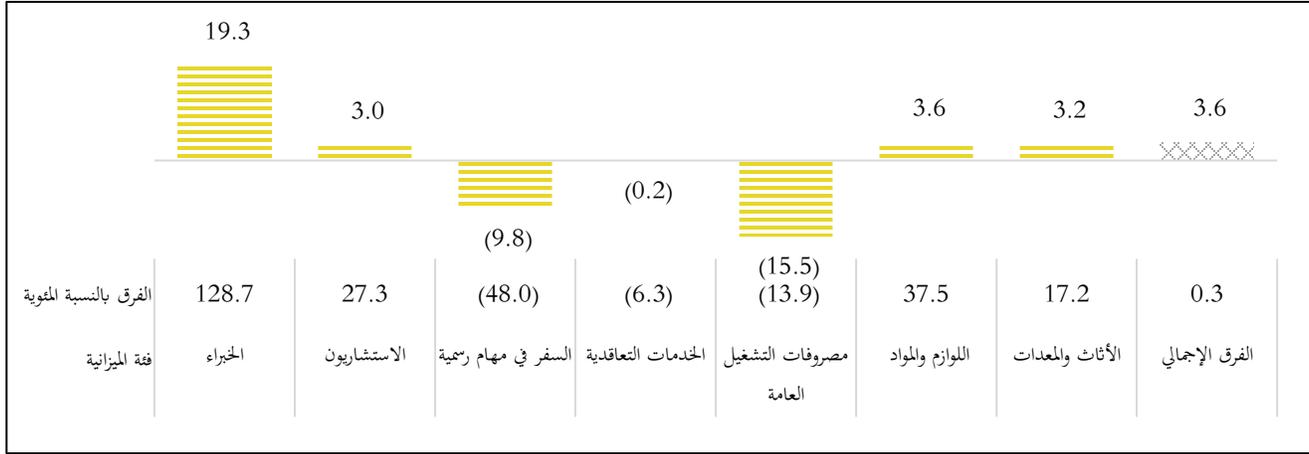
(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ١٩- ثلاثين

العنصر ٤: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



٢٠٩-١٩ ويعكس الفرق البالغ ٣ ٦٠٠ دولار ما يلي:

**التغييرات الأخرى** - تدرج الزيادة الصافية البالغة ٣ ٦٠٠ دولار أساساً تحت بند الاستشاريين والخبراء (٢٢ ٣٠٠ دولار)، وتُعزى إلى نقل المسؤولية عن تقديم الدعم لاجتماع فريق الخبراء المعني بالتنمية المستدامة في جنوب وجنوب غرب آسيا من البرنامج الفرعي ٤ إلى البرنامج الفرعي ٨، العنصر ٤، ويقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات تحت بند السفر في مهام رسمية (٩ ٨٠٠ دولار) ويعزى إلى انخفاض السفر في المنطقة دون الإقليمية، ومصرفات التشغيل العامة (١٥ ٥٠٠ دولار)، استناداً إلى الخبرة المكتسبة فيما يتعلق بمستويات الإنفاق من الموارد غير المتصلة بالوظائف.

٢١٠-١٩ ويُؤل هذا العنصر من البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٩٥ ٠٠٠ دولار، على النحو المبين في الجدول ١٩-١٤، الذي من شأنه أن يدعم تنفيذ الأنشطة في إطار هذا العنصر. ويعكس الانخفاض المتوقع البالغ ١ ١٠٠ دولار بالمقارنة مع عام ٢٠١٩ مستوى المساهمات المتوقعة في عام ٢٠٢٠.

## العنصر ٥

### الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في جنوب شرق آسيا

٢١١-١٩ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٢١١ ٢٠٠ دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ١٥ ٤٠٠ دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٩-٣٤ وفي الشكلين ١٩-١٩ و١٩-١٩ ثانياً وثلاثين.

الجدول ١٩-٣٤

العنصر ٥: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

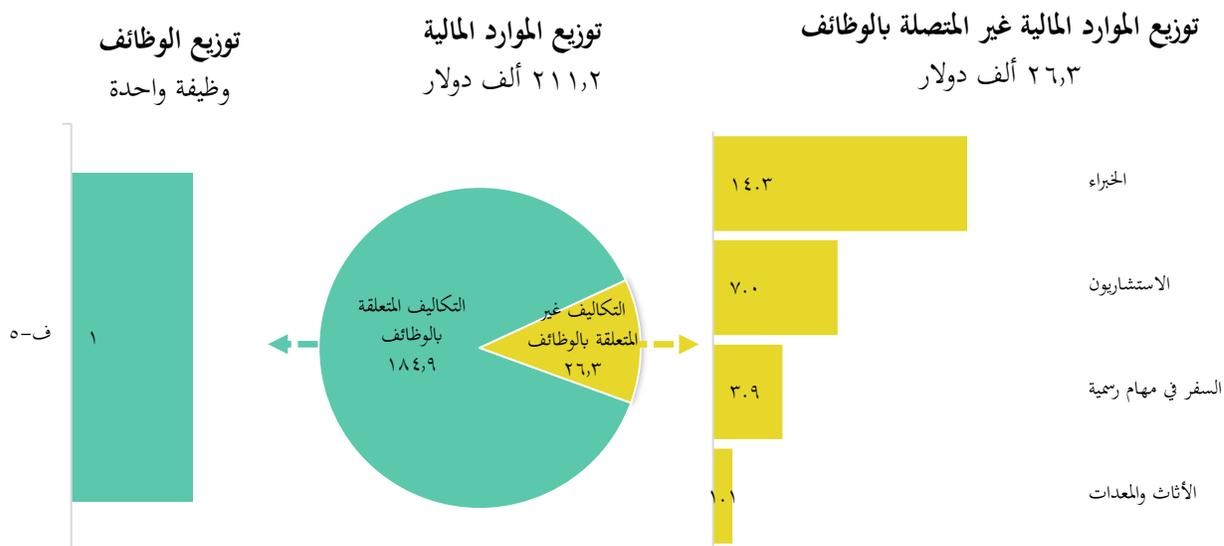
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

		التغييرات					
نقطة عام	اعتمادات	التعديلات	الولايات	التغييرات	النسبة	تقديرات عام	(قبل
٢٠١٨	عام ٢٠١٩	التقنية	الجديدة/الموسعة	الأخرى	المجموع	المئوية	إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية							
٢٠٢,٦	١٨٤,٩	-	-	-	-	-	١٨٤,٩
الموارد المتصلة بالوظائف							
٢,٦	٤١,٧	-	-	(١٥,٤)	(١٥,٤)	(٣٦,٩)	٢٦,٣
الموارد غير المتصلة بالوظائف							
٢٠٥,١	٢٢٦,٦	-	-	(١٥,٤)	(١٥,٤)	(٦,٨)	٢١١,٢
المجموع							
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة							
١	-	-	-	-	-	-	١
الفئة الفنية والفئات العليا							
١	-	-	-	-	-	-	١
المجموع							

الشكل ١٩-١٩-١ حادياً وثلاثين

العنصر ٥: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

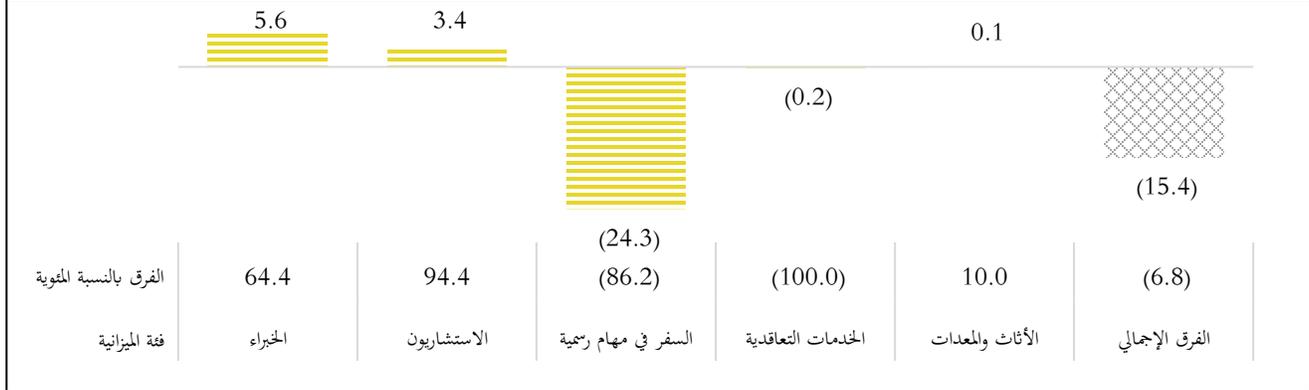
(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ١٩-ثانياً وثلاثين

العنصر ٥: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



٢١٢-١٩ ويعكس الفرق البالغ ١٥ ٤٠٠ دولار ما يلي:

التغييرات الأخرى - يندرج انخفاض صافي قدره ١٥ ٤٠٠ دولار أساساً تحت بند السفر في مهام رسمية (٢٤ ٣٠٠ دولار)، ويعزى إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالسفر في المنطقة دون الإقليمية، واستعراض تجربة الإنفاق في مجال التكاليف غير المتصلة بالوظائف، وتبسيط العمليات داخل المكتب، ويقابل هذا الانخفاض جزئياً زيادة الاحتياجات تحت بند الاستشاريين والخبراء (٩ ٠٠٠ دولار)، تعزى إلى نقل المسؤولية عن الدعم المقدم لاجتماع فريق الخبراء المعني بالتنمية المستدامة في جنوب شرق آسيا من البرنامج الفرعي ٤، إلى البرنامج الفرعي ٨، العنصر ٥.

## البرنامج الفرعي ٩ الطاقة

٢١٣-١٩ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ١ ٦٦٠ ٦٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٣٨ ٢٠٠ دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٩-٣٥ وفي الشكلين ١٩-ثالثاً وثلاثين و ١٩-رابعاً وثلاثين.

الجدول ١٩-٣٥

## البرنامج الفرعي ٩: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

نقطة عام اعتمادات	التغييرات				نقطة عام ٢٠١٩	نقطة عام ٢٠١٨
	التقنية	الجديدة/الموسعة الأخرى	المجموع	النسبة		
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية						
الموارد المتصلة بالوظائف	١ ٥٦٠,٨	-	-	-	١ ٥٦٠,٨	١ ٤٠١,٦
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٦١,٦	٣٨,٢	٣٨,٢	٦٢,٠	٩٩,٨	٦٠,٥
المجموع	١ ٦٢٢,٤	٣٨,٢	٣٨,٢	٢,٤	١ ٦٦٠,٦	١ ٤٦٢,١

التغييرات						
نققات عام	اعتمادات	التعديلات	الولايات	التغييرات	النسبة	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل)
٢٠١٨	عام ٢٠١٩	التقنية	الجديدة/الموسعة	الأخرى	المجموع	المئوية
إعادة تقدير التكاليف						
٨	-	-	-	-	-	٨
٤	-	-	-	-	-	٤
١٢	-	-	-	-	-	١٢

الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة

الفئة الفنية والفئات العليا

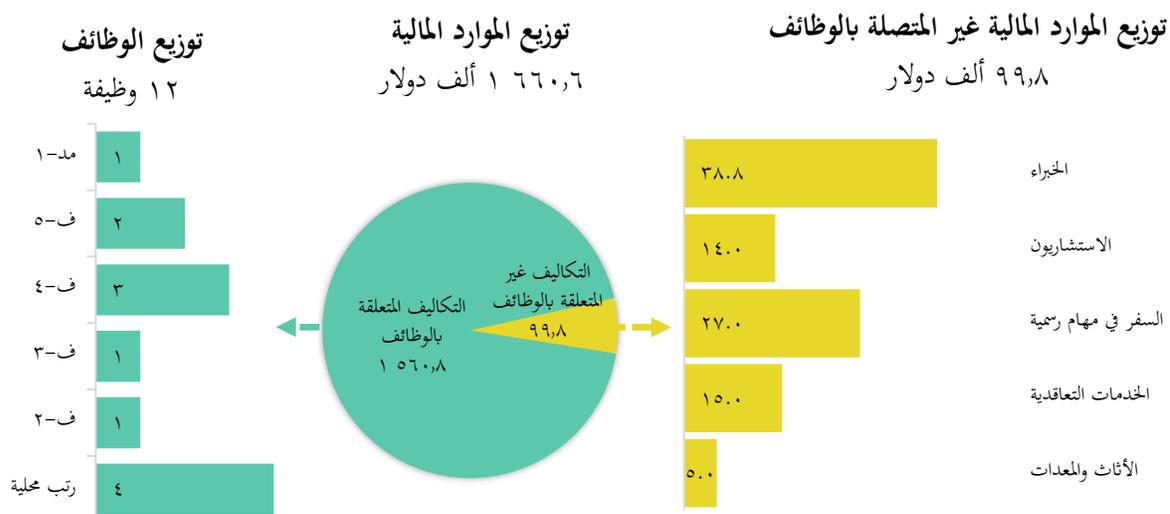
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها

المجموع

الشكل ١٩- ثالثاً وثلاثين

البرنامج الفرعي ٩: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

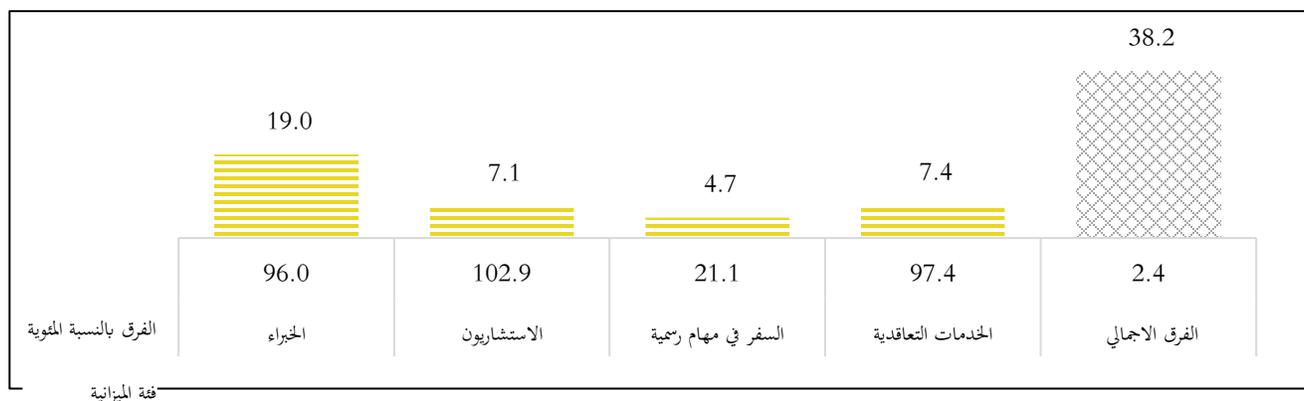
(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل ١٩- رابعاً وثلاثين

البرنامج الفرعي ٩: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



٢١٤-١٩ ويعكس الفرق البالغ ٣٨ ٢٠٠ دولار ما يلي:

**التغييرات الأخرى** - تندرج زيادة صافية قدرها ٣٨ ٢٠٠ دولار أساساً تحت بند الاستشاريين والخبراء (٢٦ ١٠٠ دولار)، وتُعزى إلى زيادة في عدد اجتماعات فريق الخبراء، والخدمات التعاقدية (٧ ٤٠٠ دولار) تُعزى إلى إضافة منشور واحد في البرنامج الفرعي.

٢١٥-١٩ ويُؤل هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٧٠٣ ٥٠٠ دولار، على النحو المبين في الجدول ١٤-١٩، الذي من شأنه أن يدعم تنفيذ الأنشطة في إطار هذا البرنامج الفرعي. ويعكس الانخفاض المتوقع البالغ ٥٥ ٧٠٠ دولار بالمقارنة مع عام ٢٠١٩ إنجاز مشاريع التعاون التقني في عام ٢٠١٩.

## دعم البرامج

٢١٦-١٩ يشمل دعم البرامج ما يلي: (أ) شعبة الاستراتيجية وإدارة البرامج المكلفة بمهام تتصل بالتخطيط الاستراتيجي للبرامج وإدارتها ووضع ميزانياتها، والتعاون التقني، وتعبئة الموارد، والتقييم، والشراكات؛ (ب) وشعبة الشؤون الإدارية المكلفة بمهام تتصل بإدارة الموارد المالية، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا، وإدارة مركز المؤتمرات والمرافق وخدمات الدعم العامة؛ (ج) وقسم خدمات المؤتمرات والوثائق المكلف بمهام تتصل بخدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية والتحرير واستنساخ الوثائق والطباعة؛ (د) والمكتبة.

٢١٧-١٩ وستولي شعبة الاستراتيجية وإدارة البرامج، تحت الإشراف العام للأمانة التنفيذية، الأولوية لزيادة أهمية عمل اللجنة وتأثيرها عن طريق إدارة البرامج بطريقة أكثر استراتيجية وأكثر استناداً إلى النتائج؛ وتعزيز الرقابة على نتائج البرامج والمشاريع ورصدها وتقييمها؛ وتقديم الدعم الرامي إلى تشجيع زيادة التعاون بين البرامج الفرعية، وتعزيز التعاون التقني والتخطيط لتنمية القدرات، وتوثيق التعاون مع الجهات الشريكة في التنمية.

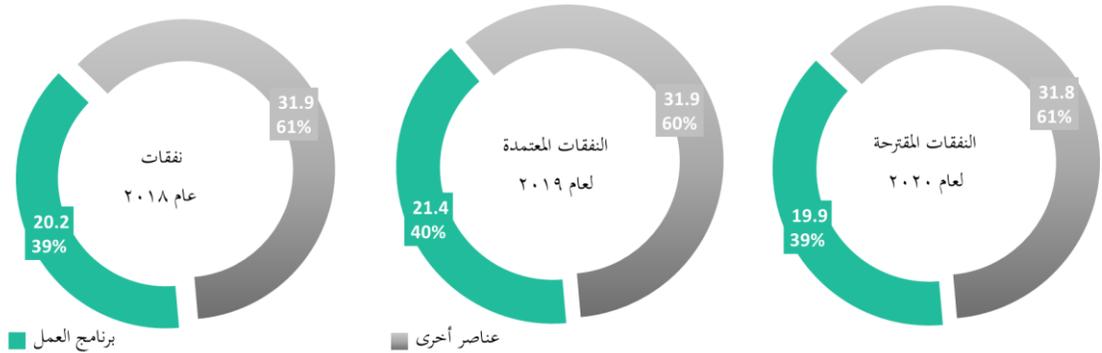
٢١٨-١٩ وستواصل شعبة الشؤون الإدارية، تحت الإشراف العام للأمانة التنفيذية، التركيز على تحسين الدعم المقدم إلى عمل اللجنة المتعلق بتنفيذ برامجها من خلال ما يلي: (أ) تحقيق تحسن مستمر من خلال الإصلاحات الإدارية وإجراء تحول في طرق العمل وإدارة التغيير، وتنسيق تحديات نظام أوموجا المركزي لتخطيط الموارد، ومواصلة تقديم الدعم، بوصفها الجهة المنفذة للمشروع، إلى الأمانة التنفيذية، بوصفها القِيَمَة على المشروع، ومواصلة إدارة مشروع التعديل التقويمي للمباني لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية وتنفيذ هذا المشروع، الذي يتوقع أن يكتمل في عام ٢٠٢٣، وتوفير خدمات الشراء؛ (ب) وتقديم الدعم إلى الأمانة التنفيذية في تحقيق مؤشرات الموارد البشرية وتنفيذ مبادرات الأمين العام لإصلاح إدارة الموارد البشرية بغية إنشاء قوة عمل تتسم بقدر أكبر من القابلية للتنقل والتأقلم مع المتغيرات والمهارات المتعددة وتحقيق التوازن بين الجنسين من خلال التخطيط الفعال لقوة العمل، وإدارة موارد تنمية الموظفين بصورة ماهرة، والإدارة الفعالة والمبسطة لرأس المال البشري؛ (ج) وتقديم المشورة الاستراتيجية بشأن الاستخدام الفعال للموارد وإدارة المخاطر المالية وقدرة المنظمات على مواجهة الطوارئ، وتعزيز إدارة الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف من خلال القيام بعمليات مستفيضة للموافقة على جميع الحسابات وضمان دقة إجراءات المدفوعات، وكشوف المرتبات، والتقارير المالية؛ (د) وتعزيز الكفاءة في إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومواصلة تحسين الأدوات التكنولوجية من أجل دعم وضع مبادرات الإصلاح وإدارتها؛ (هـ) وتوفير وتنسيق خدمات الإدارة المتكاملة للمناسبات، بما في ذلك تشغيل مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات وإدارته فيما يتعلق بالاجتماعات والمناسبات التي تُنظم في إطار برنامج عمل اللجنة، وإدارة السفر، والنقل، وغير ذلك من خدمات الدعم العام؛ (و) وكفالة استخدام المباني ومرافق المؤتمرات وصيانتها بصورة فعالة.

٢١٩-١٩ وسيقدم قسم خدمات المؤتمرات والوثائق خدمات التحرير والترجمة الشفوية والترجمة التحريرية وتجهيز النصوص بلغات العمل الأربع في اللجنة، بما في ذلك خدمات تجهيز الوثائق والاستنساخ، مع الحرص على كفاءة التواصل المتعدد اللغات دعماً لتنفيذ ولاية اللجنة وتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتيسيرها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٢٢٠-١٩ وستقدم المكتبة خدمات إدارة المكتبة والمعارف، بما في ذلك اقتناء الموارد الإلكترونية وقواعد البيانات والمنشورات الإلكترونية وإدارة الاشتراك فيها، لتلبية احتياجات برنامج عمل أمانة اللجنة ووفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وللحفاظ على الذاكرة المؤسسية والمنتجات المعرفية، تواصل المكتبة تنفيذ برنامج للرقمنة وتعكف على بحث سبل تطوير أدوات تيسر الحصول على وثائق اللجنة ومنشوراتها الرسمية وتجعلها أكثر علانية.

٢٢١-١٩ وتبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٣٠٠ ٩٢٥ ١٩ دولار وتعكس انخفاضاً صافياً قدره ٢٠٠ ٤٥٧ ١ دولار بالمقارنة مع الاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الأشكال ١٩-خامساً وثلاثين إلى ١٩-سابعاً وثلاثين والجدول ١٩-٣٦.

الشكل ١٩-خامساً وثلاثين  
الموارد المخصصة لدعم البرامج كنسبة مئوية من الميزانية العادية  
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



الجدول ١٩-٣٦  
دعم البرامج: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف  
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

التغييرات		التغييرات		التغييرات		التغييرات	
٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩
نصف عام	عام	اعتمادات التعديلات	التعديلات	الولايات المتحدة	التغييرات	النسبة	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل)
٢٠١٨	٢٠١٩	التقنية	الجديدة/الموسعة	الأخرى	المجموع	المئوية	إعادة تقدير التكاليف
١٦ ٠٢١,٦	١٦ ٣٩٠,٤	-	-	(٢٧٤,٦)	(٢٧٤,٦)	(١,٧)	١٦ ١١٥,٨
٤ ١٥١,٣	٤ ٩٩٢,١	(١ ٠٦٥,٥)	(١ ١٨٢,٦)	(١١٧,١)	(١١٧,١)	(٢٣,٧)	٣ ٨٠٩,٥
٢٠ ١٧٢,٩	٢١ ٣٨٢,٥	(١ ٠٦٥,٥)	(٣٩١,٧)	(٦,٨)	(٦,٨)	(١٤٥٧,٢)	١٩ ٩٢٥,٣

الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية

الموارد المتصلة بالوظائف

الموارد غير المتصلة بالوظائف

المجموع



٢٢٢-١٩ ويعكس الفرق البالغ ٢٠٠ ٤٥٧ ١ دولار ما يلي:

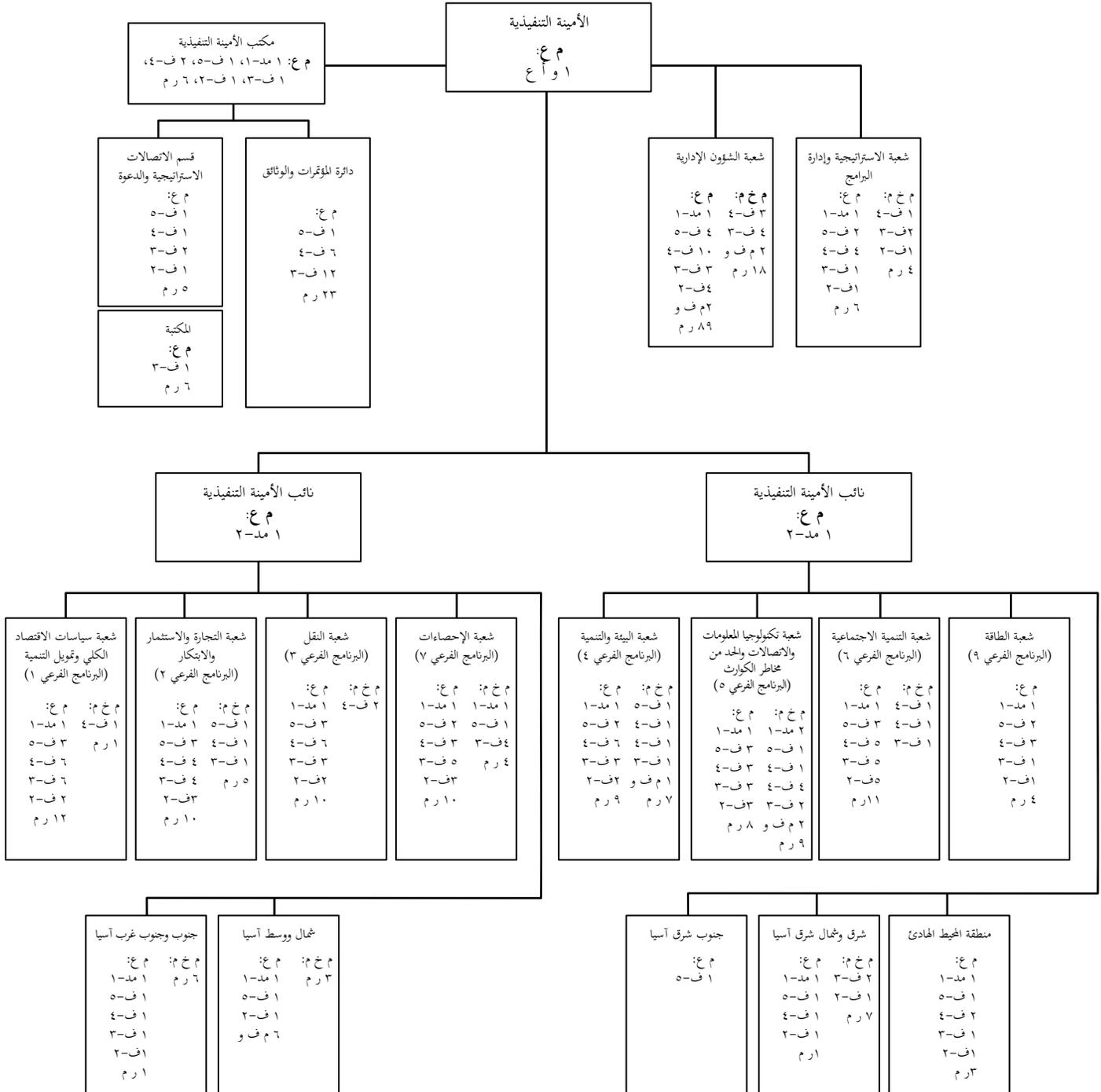
(أ) **التعديلات التقنية** - يعكس الانخفاض البالغ ٥٠٠ ٦٥ ١ دولار إلغاء الاحتياجات غير المتكررة التي وافقت عليها الجمعية العامة لعام ٢٠١٩ في قرارها ٢٧٩/٧٣ ألف والمتعلقة بمشروع التعديل التقويحي للمباني لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية في اللجنة. وتمشيا مع توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/70/7، الفقرة حادي عشر-١٧) التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٧٠، بأنه من غير المناسب إدراج التقديرات الأولية للموارد المرصودة للمشاريع المحددة في الاستعراض الاستراتيجي للمرافق في الميزانية البرنامجية المقترحة، لم تُدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ أي موارد من أجل هذه المشاريع، بما في ذلك من أجل ما يقابلها من أفرقة إدارة المشاريع في إطار أبواب الميزانية الأخرى ذات الصلة غير الباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية. وستُفتح الاحتياجات ذات الصلة في التقرير المحلي السنوي المقبل الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين؛

(ب) **التغييرات الأخرى** - يتصل الانخفاض البالغ ٧٠٠ ٣٩١ دولار بإلغاء وظيفة رئيس وحدة اللغة الفرنسية (ف-٤) في قسم خدمات المؤتمرات والوثائق، ووظيفة موظف معاون لإدارة البرامج (ف-٢) في شعبة الاستراتيجية وإدارة البرامج، بسبب إعادة توزيع العمل وتبسيط العمليات داخل الشعبة، تحت بند الوظائف (٦٠٠ ٢٧٤ دولار) وتخفيض الاحتياجات تحت بند الموارد غير المتصلة بالوظائف، في المقام الأول لمصروفات التشغيل العامة (٨٠٠ ١١٨ دولار) بسبب ما يلي: '١' إدخال تعديلات على أوقات العمل وتطبيق ساعة الأرض أثناء فترة الغداء اليومي، حيث تُطفأ فيها الأضواء لمدة ساعة؛ '٢' وتحسين النظم، وإدخال تغييرات على منهجية الخدمات التي يقدمها المتعاقدون، وإجراء المزيد من أعمال الصيانة باستخدام الموارد الداخلية، وطباعة اللافتات داخل المنظمة؛ '٣' إبرام عقد جديد لتوفير خدمات المطاعم والمقهى مع المتعاقد الذي يوفر المعدات ويلتزم بإجراءات التقشف لاستبدال قطع الأثاث والتجهيزات البالغة الأهمية فقط؛ '٤' وتخفيض الاحتياجات المتعلقة بلوازم الطباعة من خلال تكليف مزود واحد بتوفير خدمات الطباعة عند الطلب.

٢٢٣-١٩ ويُؤل عنصر دعم البرامج من موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٤٠٠ ٥٥٧ ٥ دولار، على النحو المبين في الجدول ١٩-١٤، الذي من شأنه أن يدعم تنفيذ برنامج العمل. وتعكس الزيادة المتوقعة البالغة ٢٠٠ ٦٠ دولار بالمقارنة مع عام ٢٠١٩ إنشاء وظيفة إضافية تُؤل من موارد خارجة عن الميزانية في شعبة الاستراتيجية وإدارة البرامج لعام ٢٠٢٠.

المرفق الأول

الهيكل التنظيمي المقترح وتوزيع الوظائف لعام ٢٠٢٠



المختصرات: رم = رتبة محلية، م ف و = موظف فني وطني، م ع = ميزانية عادية، م خ ع = موارد خارجة عن الميزانية، وأ ع = وكيل (ة) أمين عام، مد = مدير، ف = فئة فنية

## المرفق الثاني

### موجز التغييرات المقترحة في الوظائف الثابتة والمؤقتة، موزعة حسب العنصر والبرنامج الفرعي

العنصر/البرنامج الفرعي	الوظائف	الرتبة	البيان	سبب التغيير
دعم البرامج	(١)	ف-٤	إلغاء وظيفة واحدة لرئيس وحدة اللغات	أمكن إلغاء هذه الوظيفة من خلال إعادة توزيع العمل وتبسيط العمليات
	(١)	ف-٢	إلغاء وظيفة واحدة لموظف معاون لإدارة البرامج	أمكن إلغاء هذه الوظيفة من خلال إعادة توزيع العمل وتبسيط العمليات
المجموع	(٢)	-		